عدد خاص يصدر عن
صحيفة (14 أكتوبر) بمناسبة
العيد الثالث والأربعين
للاستقلال الوطني

إعداد : وحدة المعلومات

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

24 صفحة ▫ الثلاثاء 30 نوفمبر 2010م ▫ الموافق 24 ذو الحجة 1431 هـ ▫ العدد 15008 ▫ السنة الثالثة والأربعون

طريق الاستقلال.. طريق الوحدة

30 نوفمبر 1967 ـــ 30 نوفمبر 2010

سقوط مشروع الجنوب العربي

وانتصار الهوية اليمنية للجنوب المتحرر

1967 - 1959

من الكيانات السلاطينية والمشائخية

إلـــى

الجمهورية اليمنية الموحدة

1990 - 1967

1990 - 1962

1962 - 1927

لماذا قاومت الحركة الوطنية مشروع «الجنوب العربي» ؟

وضع عدن قبل الاستعمار

اثار عدد كبير من الباحثين والمؤرخين العرب والاجانب الذين كتبوا عن تاريخ مدينة عدن تساؤلات مثيرة للتأمل أبرزها : هل كان فعلا العام 1839م العام الفعلي لاحتلال عدن؟ وأشارت بعض الدراسات التاريخية الى أن العام المذكور أعلاه لم يكن إلا العام الذي وضعت فيه بريطانيا يدها بشكل كامل ومطلق ورسمي على أراضي عدن، فيما أكدت دراسات أخرى أن عملية احتلال الانجليز لعدن كانت قائمة قبل هذا التاريخ وذلك من خلال التواجد البريطاني الفعلي على أرض عدن وتدخلهم في الكثير من أمورها واستحداثهم لمناطق خاصة لم تكن تخضع لسيادة سلطان لحج، لذ لك فإن تقييم حالة الاحتلال لعدن بأنها تبدأ منذ ذلك العام يراها بعض المؤرخين بأنها قد تكون دعوى يجانبها الصواب بحسب بعض التحليلات التي تشيرالى أن عدن لم تكن ضمن اهتمام الانجليز كمدينة قابلة للاحتلال وتنطلق هذه التحليلات من واقعة تاريخية تفيد أن الرحالة (البوكرك) وصل جزيرة سقطرى وبنى فيها قلعة صغيرة ومن ثم أراد الانجليز أن يتخذوها محطة لهم على طريق الهند عام 1830م لكنهم تخلوا عن ذلك وتحولوا الى عدن لأنها محاطة بصخور مسننة عالية لايمكن الاقتراب منها

.ومما لـه دلالـة أن التحليلات تتفق على أن تاريخ المحميات أو السلطنات والمشيخات يعود إلى سلسلة الاتفاقات التى عقدت بعد 1839م وتطورت إلى معاهدات تتضمن الحماية لكل مقاطعة ومنع الاتصال والتفاوض مع أي دولة غير بريطانيا . والمقصود بذلك دولة اليمن التي ظلت منذ استقلالها عن الدولة العثمانية تتمسك بالهوية اليمنية للسلطنات والامارات المتعاهدة مع الاستعمار البريطاني، حيث تعهد الأمراء والسلاطين باستشارة بريطانيا قبل اتخاذ أي إجراء فيما عدا الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي والتقاليد المحلية وبرزت المحميات رسميا من الوجهة السياسية إثر مرسوم ملكي بريطاني صدر في الثامن من مارس 1937م حيث قسمت إلى محمية غربية وشرقية.

ظهور مشروع اتحاد الجنوب العربي

شهد النصف الاول من القرن العشرين المنصرم صعوداً متنامياً للحركة الوطنية اليمنية على خلفية الانتشار الواسع للافكار التحررية والقومية بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 م في مصر بقيادة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر .

ويسجل المؤرخون أن أحداث شهر مارس 1956م كانت محطة مهمة في مسار الصراع بين تطلعات وأهداف القوى الوطنية في الجنوب اليمني المحتل من جهة وبين الاهداف والمخططات والمصالح الاستعمارية من جهة اخرى . ففي هذا الشهر شهدت مدينة عـدن انتفاضة مـارس الشهيرة على إثر ظهور الطبقة العاملة كقوة سياسية واجتماعية منظمة في نقابات، حيث ارتفعت في تلك الانتفاضة ولأول مرة شعارات تطالب بالاستقلال الوطني الناجز والوحدة اليمنية ، الامر الذي اثار قلقاً واسعاً في اوساط الادارة الاستعمارية والكيانات السلاطينية التي ارتبطت مع الاستعمار البريطاني بمعاهدات صداقة وحماية مع حكام السلطنات والامـارات والمشيخات في الجنوب اليمني المحتل .

وفي أول رد فعل من قبل الادارة الاستعمارية على رفع شعار الوحدة اليمنية في انتفاضة مارس العمالية أدلى حاكم عدن السير(توم هيكنوتام) بتصريح رسمي يتضمن رغبته في إيجاد نوع من الاتحاد بين محميات الجنوب العربي ، مؤكدا«أن سياسة الحكومة البريطانية في المحمية كما في غيرها هي مساعدة جميع الأقطار التابعة لبريطانيا من أجل الوصول إلى أقصى حد من الإنماء الاقتصادي والتطور السياسي الذي تسمح به ظروف هذه الأقطار، وحكومة صاحبة الجلالة تشاطر الرأي القائل إن دول المحمية إذا اجتمعت أجزاؤها الصغيرة الضئيلة السكان القليلة الموارد في كيان مشترك أمكنها أن تصل إلى رفع درجة التطور الاقتصادي والسياسي، ومن أجل ذلك يقتضي عليها أن تسعى الـى إقامة نوع من الاتحاد، فيما بينها للمساعدة والمساندة المتبادلة وتقوية الاقتصاد الداخلي والتنظيم الاجتماعي. وعلى الرغم من المعارضة الواسعة لمشروع اتحاد الجنوب العربي من قبل الحركة الوطنية اليمنية في الجنوب المحتل والحكومة اليمنية المتوكلية في الشمال واصل الحاكم البريطاني الجديد السير وليم لوس المعين في اغسطس 1956م سيره في نفس المخطط السياسي الذي وضعه سلفه. وفـي فـبـرايـر1959 صـدر بـيـان مشترك من الحكومة البريطانية وحكام السلطنات والامارات جاء فيه : «نعتقد أنه عندما يصبح الاتحاد دولة عربية إسلامية مستقلة تتمتع بالمساواة التامة مع شقيقاتها الـدول العربية ستكون النتائج لمصلحة بلادنا وشعوبها، كما أنها ستكون بمثابة خطوة أولى نحو الوحدة الشاملة وإننا نتخذ الآن الخطوات الضرورية لإنشاء حكومة اتحادية».

^ كيف شكل اتحاد الجنوب العربي؟

^ ^ دشـن الاتـحـاد فـي 11فـبـرايـر 1959م بستة كيانات هـي إمـارة بيحان، السلطنة العوذلية، السلطنة الفضلية وإمـارة الضالع ومشيخة العوالق وسلطنة يافع بني قاصد. ثم انضمت السلطنة العبدلية (لحج)إلى لواء الاتحاد في 12مارس 1960م ثم انضمت ثلاث امارات هي سلطنات العوالق السفلى ومشيختا العقارب ودثينة. وكان أول اجتماع للمجلس الاتحادي الأعلى في الرابع من ابريل 1959 ثم أول اجتماع للمجلس الاتحادي في 9نوفمبر 1959م. واعتبر المحللون حينها أن معارضة فكرة الاتحاد الفيدرالي كونها من صنع الانجليز أمراً مستبعداً منطقيا في تلك الفترة محتكما للرأي العام الواقعي المؤيد للوحدة أو الاتحاد، لأنه موقن أنها الطريق نحو العدالة للشعب والمخطط القويم المؤدي الى الرخاء والاستقرار. وقـال:«لـواسـتـفـتـي أبـنـاء الـجـنـوب العربي استفتاء حـراً بـعـيـداً عـن الضغط والتهديد والـدسـائـس والـوعـيـد لـجـاءت النتيجة حتما إلـى جانب الـوحـدة الشاملة، لاسيما في هذه الظروف التى يتجه بها العالم نحو التكتل» .

عدن وحكومة الاتحاد

لم يطل الوقت على إنشاء الاتحاد بين إمارات محمية عدن الغربية حتى بـدأت المباحثات مع حكومة عـدن حـول انضمامها إليه وتبودلت الرسائل بين حكومة الاتـحـاد وحكومة عدن والحكومة الانجليزية في أغسطس 1962م. وجـاء في المذكرة الموجهة من وزراء الاتحاد ووزراء عدن إلى وزير المستعمرات مايلي : «نأمل عن طريق زيادة قوتنا الاقتصادية واستقرارنا السياسي أن تقترب الوحدة بين عدن والاتحاد لنيل الاستقلال التام الذي نعلق عليه أعظم الأهمية». ورد وزيـر المستعمرات : «وإنني أرحـب بهذه الـفـرصـة لأؤكـد نية الحكومة البريطانية لـلـسـيـر بـشـعـب الاتـحـاد بـأسـرع مـايـكـون ذلـك عمليا إلـى الاسـتـقـلال فـي الـسـيـادة».

وضع عدن في الاتحاد

في مارس 1963م أصبحت عدن إحدى ولايات الاتحاد وانتقلت من طور الاستعمار إلى طور الحكم الذاتي وحظيت بامتيازات في تشكيل الحكم الاتحادي الذي يتألف من المجلس الأعلى ومن مجلس الاتحاد. وكانت كل ولاية تمثل بسبعة أعضاء في المجلس الاتحادي وهو (المجلس التشريعي) أما عدن فكان يمثلها أربعة وثمانون عضوا وتتمتع كل ولاية في المجلس الأعلى اي مجلس الوزراء بوزير واحد لكل ستة من الأعضاء في المجلس الاتحادي.

وقد دار صراع حاد حول ضم عدن الى اتحاد امارات الجنوب العربي الذي اقامه الاستعمار البريطاني عام 1959م ووقع مع حكومته معاهدة الصداقة والحماية حيث خاضت الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل كفاحاً مريراً ضد ضم عدن الى هذا الاتحاد وبلغ هذا الكفاح ذروتـه بالزحف الشعبي الكبير على مبنى المجلس التشريعي لولاية عدن اثناء اجتماع المجلس التشريعي في عدن يوم 24 سبتمبر 1962م لإقرار ضم عدن الى اتحاد امارات الجنوب العربي حيث تم تغيير اسم الاتحاد الفدرالي بعد ان اصبحت ولاية عدن عضواً فيه الى اتحاد الجنوب العربي ، فيما قامت الحكومة البريطانية بتوقيع معاهدة جديدة للصداقة والحماية مع هذا الاتحاد وكان الهدف الرئيسي من هذا المخطط الاستعماري هو ضمان ربط اتحاد الجنوب العربي بالمصالح الاستعمارية من خلال الموقع الاستراتيجي لعدن كحارس يحمي الثروة البريطانية (كجبل طارق) حيث ترى القوافل تمر ناقلة إلى المملكة المتحدة واوروبا الذهب الأسود المستخرج من باب الجزيرة العربية، ولدى وصول ناقلات النفط تأخذ مصفاة عدن حصتها وفي استطاعة مصفاة عدن تزويد الأسواق القريبة في افريقيا الشرقية والمحيط الهندي وحتى سيلان بالبترول». كما تعطي السلاح الجوي الملكي البريطاني اكثر من 400 ألف طن من البنزين سنويا، إلى جانب أهمية ميناء عدن الـذي كان بمقدوره استقبال 12 سفينة دفعة واحدة وإمدادها بما تحتاج من تموين وأن يقوم بالترميمات اللازمة ما يعني أن الميناء كان يعيش حالة ازدهار اقتصادي كبير تجعله ينافس أقوى الموانئ العالمية في تلك الفترة.

وكانت بريطانيا قد فرضت مجلساً تشريعياً في مدينة عدن حيث تم تعيين أعضائه من قبل المندوب السامي (حاكم عدن) وسط رفض وتذمر من قبل ابناء عدن الذين رفضوا هذا المجلس التشريعي المزيف .

وقد أدركت بريطانيا التذمر الذي ساد المنطقة، فحاولت فرض سلطاتها القهرية بمنع المظاهرات والتجمعات، بالرغم من تهديد بعض العناصر الوطنية حـل المجلس التشريعي بموجب التفويض الذي منحهم الشعب اليمني بعدن، والمطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، وإلغاء الحكم الاستعماري بوصفه حكما أجنبياً قام على غزو المنطقة بالقوة.

وقد اتخذت بريطانيا أسلوبا جديدا في سياستها حيث أعلنت إنشاء حكومة مستقلة بعدن وأصدر المندوب السامي أمرا بتكليف السيد حسن علي بيومي بتشكيل حكومة عدن ووضع دستورها وزارة المستعمرات البريطانية بلندن، لتخفيف حدة التوتر الذي ساد المنطقة واصدر الحاكم العام قراراته بتعيين الوزراء، وقرارا بإنشاء المجلس التنفيذي، ومجلس القضاء وقد ربط تعيين رئيس الوزراء ورئيس المجلس التنفيذي ورئيس مجلس القضاء بمرسوم ملكي توقعه ملكة بريطانيا ليصبح نافذ المفعول، وربـط ذلـك، بمجلس

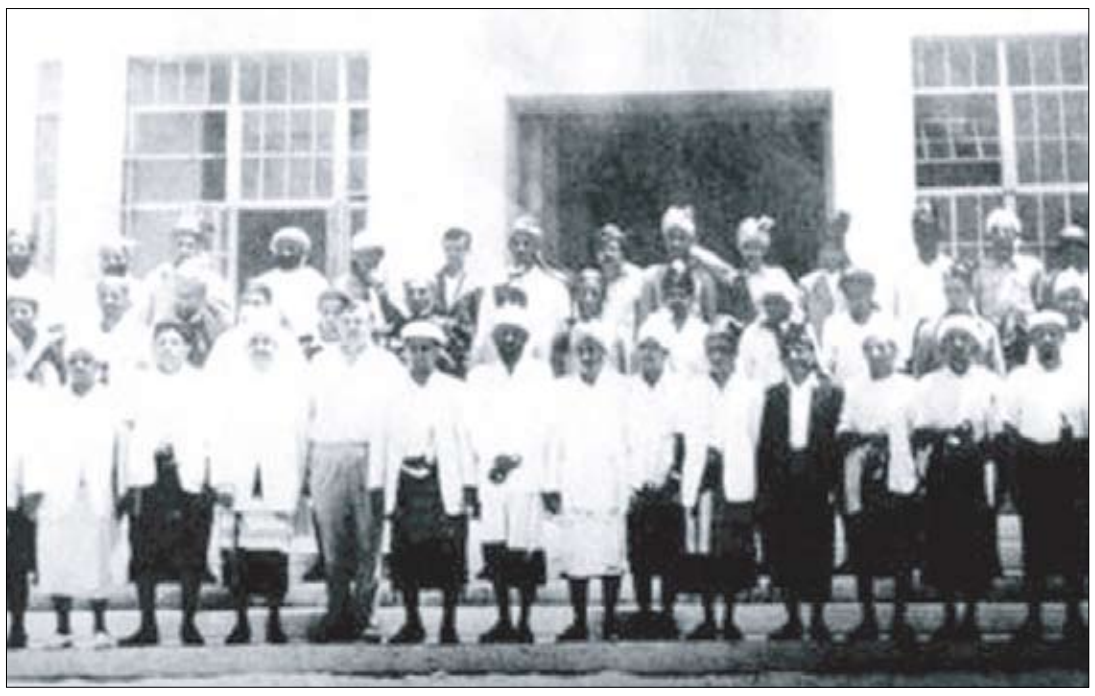

صورة جماعية لعدد من القيادات الحكومية في اتحاد الجنوب العربي

الامير عبدالله بن حسين بن فريد العولقي حاكم مشيخة العوالق العليا

الامير محسن بن علي شائف الاميري شقيق الامير شعفل ونائبه

السلطان عبدالله بن عثمان الفضلي حاكم بلاد الفضلي

السلطان عيدروس بن محسن العفيفي اليافعي حاكم يافع السفلى

الامير صالح بن حسين بن احمد الهبيلي الهاشمي حاكم امارة بيحان

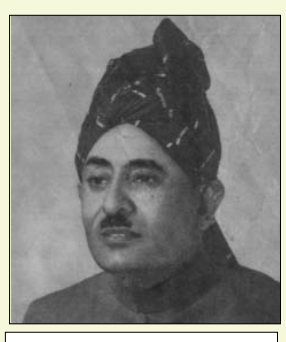

السلطان فضل بن علي سلطان لحج وزير الدفاع

السلطان ناصر بن عيدروس سلطان العوالق السفلى وزير الدولة لشؤون المجلس الاعلى

السيد احمد بن عبدالله الفضلي نائب الحاكم السلطان عبدالله ووزير الزراعة في المجلس الاعلى للاتحاد

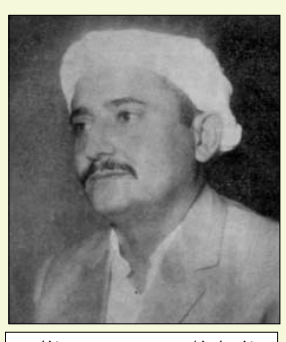

السلطان حسن بن عبدالله سلطان الفضلي وزير العدل

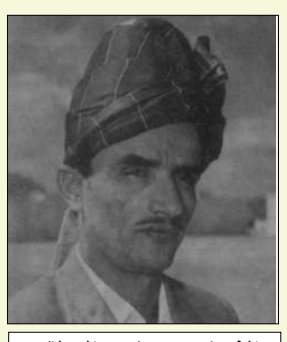

الشيخ محمد فريد العولقي وزير الاتحاد لشؤون الخارجية

سعيد حسن مادي وزير الاوقاف

احمد عبدالله وزير التجارة والصناعة

ابوبكر كعدل وزير الطيران

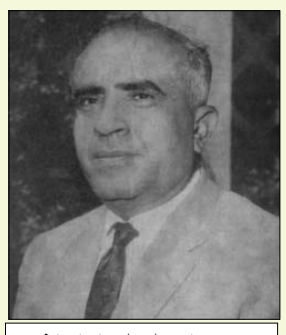

حسن اسماعيل خدابخش وزير الاعمال والماء

زين باهارون رئيس الوزراء

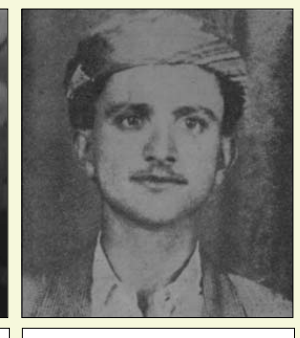

السلطان صالح بن حسين بن جعبل العوذلي حاكم بلاد العوذلي وزير الامن الداخلي في المجلس الاعلى للاتحاد

الامير شعفل بن علي شائف الاميري حاكم امارة الضالع وزير المعارف في المجلس الاعلى للاتحاد

السيد جعبل بن حسين بن جعبل العوذلي شقيق السلطان صالح ونائبه

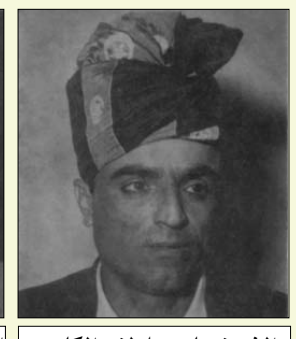

الشيخ علي عاطف الكلدي وزير الصحة.

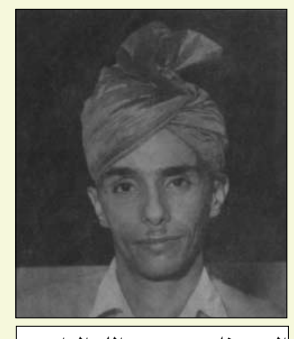

السيد ناصر بن عبدالله الواحدي وزير الزراعة ومصايد الاسماك

عبدالله سالم باسندوة وزير المالية

عبده حسين الاهدل وزير المالية

مصطفى عبدالإله عبده وزير الحكم المحلي

أحمد سالم مطري وزير الأراضي والاثار

سعيد حسن صبحي وزير الدولة للشؤون الدستورية

عبدالرحمن جرجرة وزير المعارف وزير الارشاد القومي والاعلام

عبدالرحيم قاسم وزير العمل والرعاية

الشريف حسين بن احمد الهبيلي وزير الخارجية

تتعاظم أفراح شعبنا بعيد الاستقلال مع احتضان بلادنا دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم العشرين

اللوردات البريطاني بلندن ومعنى هذا أن المجالس المعينة لا تستطيع أن تصدر قرارا أو تنفذ أمرا إلا بموافقة المندوب السامي بعدن.

وقد تزامن تشكيل هذا المجلس مع قيام المندوب السامي باستدعاء السلاطين والمشايخ في المحمية الغربية في 4 يناير سنة 1954م حيث اجتمع بهم الحاكم البريطاني بعدن وألقى فيهم خطابا هذا نصه.

نص الخطاب :

"حضرات السلاطين والمشايخ الكرام.. إنكم جميعا حكام وقادة شعوبكم، ولهذا فإنه من الصواب أن أشاوركم سرا وعلانية في جميع المسائل التي تهمكم وتهم بلدكم، وبناء على ذلك فقد استدعيتكم اليوم لمقابلتي، لأن عندي اقتراحا أقدمه لكم يؤثر كل التأثير على مستقبل بلادكم وشعوبكم".

"لقد ارتبطت حكومة صاحبة الجلالة معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عدة، وفي أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتي. ولقد قطعنا شوطا في توطيد الأمن في المحميات، لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقدم شعوبكم، ويرجع الفضل في ذلك إلى هذا الاحترام المتبادل، وبقيادتكم لشعوبكم، وإلى معاونتكم الوثيقة معي ومع مستشاري، ونتيجة لهذا الأمر بالذات تحقق الاستقرار السريع، وتوسعت الخدمات الاجتماعية وجلب التقدم الزراعي الخير لبعضكم، ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التي اعتمدت مصروفات سنوية لشؤون دفاعكم وللمحافظة على أمن بلادكم، ولموظفي الزراعة، والتعليم، والصحة، والسياسة، الذين طالما عاونوكم وأرشدوكم، كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية وتوسيعها لتحسين أراضيكم، وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثاتنا في هذا الصباح، ولقد تعاونتم من جانبكم بنية خالصة، وكان من دواعي سروري أن أرى تقدما في إداراتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية، ولقد أثمرت جهودنا المشتركة، فقطعنا شوطا في الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية، إلا أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا، ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها تقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية، ولن نجد القوة التامة ما لم تحدث هذه التغييرات.

"إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة، بعضها كبير وبعضها صغير، وبعضها غني وبعضها فقير، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه وبتشكيلاته الصحية وبمدارسه وجماركه، وينفق عليها في الغالب من موارده القليلة. إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أي كلمة في شؤونكم كمجموعة لماذا؟؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية وأحيانا خصوماتكم القديمة، وببقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي".

"ولست أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسيا وأنتم على هذا الحال، فمنذ مجيئي إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلي الشاغل، ولقد وضعت مع مستشاري مشروعا لمستقبل المحميات يرمي إلى إزالة الفرقة، تلك العقبة الكؤود التي تقف في سبيل التقدم. وفي رأيي أنه من الضروري أن تتحدوا، لأنه بدون قوة الاتحاد سوف تفشلون حتما. ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم في هذا العصر الحديث. ستبدأ صورة التوحيد التي في بالي وبال مستشاري في صورة متواضعة. وهي مرسومة بصورةٍ تمكنكم من الاحتفاظ بسلطاتكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحدكم كشعب. إن الاتحاد الذي يجول بخاطري قد أعد بحيث يعطيكم نصيبا متزايدا في أن تسير المحميات كمجموعة، وبحيث تستفيدون اقتصاديا عن طريق توحيد بعض المرافق.

"وبهذه الطريقة وبها فقط كما أرى، يمكنكم تأمين مستقبل شعوبكم. وقد تتساءلون عما إذا كانت هناك أي خطط للاتحاد قد وضعت ؟؟ فأجيب على ذلك : بأن خططا قد وضعت فعلا بتفصيلات تامة، ولسوف أطلب مشورتكم بشأنها. في نيتي أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون تحمل مشقة. وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنوايايَ، فسيكون هناك كما أتمنى اتحادان أحدهما في الجهة الغربية من المحميات والآخر في الجهة الشرقية منها. أما اليوم فإن الجهة الغربية هي التي تهمنا، وهي الجهة التي فيها بلدانكم ولسوف تقوم سلطنات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها، وإني أعلن أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم هناك، وأود هنا أن أدلي ببيان فيما يتعلق بالبلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد، وجميع ما يترتب عن الاتحاد من فوائد. إنني أرى أن البلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد، هي فقط التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة.. أما البلاد التي ليس لها الحق فستظل تتلقى الإرشاد والمعونة بواسطة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية كما كان الحال في الماضي، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها في الاتحاد على موافقة دول الاتحاد".

"سيكون في مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط المتشابهة، ففي المشروعين مثلا : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوبا ساميا للمحميات، وسيكون المجلسان متشابهين، أما الشكل العام لإدارة الاتحاد المقترح فهو كما يلي :

"مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التي يتمتع بها الحاكم العام.

ومجلس رؤساء يضمُ إليه رؤساء البلاد الداخلة في الاتحاد، ومجلس تنفيذي يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء، وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام، وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطاني. ومجلس تشريعي يتألف من أعضاء يمثلون البلاد الداخلة في الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة. لا أود أن أشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات إلا أنه ينبغي أن تعلموا ما هي اختصاصات المندوب السَّامي والمجالس، فبالاختصار سيكون المندوب السامي رئيسا للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ويكون مسؤولاً عن علاقاتكم الخارجية وشؤون أمتكم واتخاذ الإجراءات اللازمة المناسبة في الطوارئ الخطيرة".

"أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيُعالج سياسة الاتحاد والمشاريع العامة، كما أنه سيكون الهيئة التي تقر القوانين".

"أما المجلس التنفيذي فسيعالج شؤون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي".

"وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدلُ عليها اسمه، أي أنّه سيكون الجهة التي تدرس فيها التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها".

"وهذا ما يتعلق بالشكل العام".

"والآن فلنتنقل على أعمال إدارة الاتحاد، والأمور التي سنعالجها في هذه المرحلة محدودة، وهذه الأمور هي التعليم والصحة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد، أما بقية الأمور فستعالج كما في الماضي، إما بواسطتكم إذا كانت تخص شؤونكم الداخلية أو بواسطتي فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع .. الخ. وستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عندما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى إدارة الاتحاد؟؟ والجواب على ذلك هو أن إدارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة وهي خدمات تنفقون أنتم عليها الآن، وهكذا تتخلصون من تحمل نفقات كبيرة، وفضلا عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد. وأود أن أوضح هذا توضيحا كافيا، وأن أكرر القول بأنه لن يكون هناك خسائر مالية.. بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادي بعد تحقيق الاتحاد".

"ليس من المقترح الآن أن يصبح أي أمر آخر تابعًا للاتحاد، إلا أنكم في المستقبل سترغبون دون شك في أن تصبح أمور أخرى تابعة للإدارة المركزية. وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكنا. أما ضمان حدود بلادكم فباستثناء الشؤون المتعلقة بالاتحاد، فإن سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي أرجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل.

"وبالاختصار فإن الاقتراح الذي أطب موافقتكم عليه مبدئيا فقط تفصيليا، هو كالآتي :

"قيام نظام اتحاد تحت المندوب السامي على الأسس التي أشرت إليها سابقا، وهي تشكيل مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. وأن يختص الاتحاد في الوقت الحاضر بشؤون الجمارك والتعليم والصحة والبرق والبريد والمواصلات، وبالإضافة إلى ذلك ستكون لإدارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها، إلا أن إدارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعي وموافقتكم كمجلس رؤساء، ويجب علي أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق، وفي الوقت الذي يريده رب العباد. فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد، يتم الاتحاد، فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل الشاق والتعاون من جانب الرؤساء والشعب، وبالرغبة الخالصة في التفاهم. إننا هنا أنا ومساعدي لتقديم المعونة والإرشاد لكم إذا رغبتم فسوف نتقدم معا لبناء الاتحاد في المحميات الغربية، والاتحاد يمكنكم من القيام بدور هام في إدارة شؤون المحمية الغربية كمجموعة. وفي الوقت نفسه تحتفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم، فإذا كنا متفقين على هذه الخطوط فإني أطلب منكم أن تتركوا لي ولمستشاري المهمة الضخمة. مهمة وضع التفصيلات التي سأطلب منكم المشورة بشأنها، وبعد ذلك عندما نكون قد أنجزنا هذه المهمة التي أرجو أن أنتهي منها في أول أبريل سوف أطلب منكم التشاور معي كما فعلتم اليوم. وأرجو أن أتمكن من الوصول إلى اتفاق نهائي على خطة مفصلة لرفعها إلى حكومة صاحبة الجلالة".

وبهذا الخطاب ضرب على الوتر الحساس وجس النبض بالنسبة للشعب وتقبله للمشروع أو رفضه، وكتمهيد جديد لتنفيذ مخططاته الاستعمارية، ومعرفة رد الفعل في الأوساط اليمنية والعربية.

وقد استغل المندوب السامي إثارة الخلافات المذهبية في شمال اليمن وجنوبه مستندا إلى أن المذهب في شمال اليمن مذهب الشيعة – الزيدي، وفي الجنوب مذهب السنة – الشافعي، مع العلم أن الشمال لا يزال يعلن أن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن الأم، وان الدين واحد، والوطن واحد.

وبهذا شعرت السلطات الاستعمارية باستياء اليمنيين شمالاً وجنوبا فجمدت مشروع الاتحاد وطرحته للنقاش، وأخذت تستميل بعض العناصر من السلاطين والأمراء، والمشايخ، والمثقفين وإغرائهم بالمواعيد المعسولة بتطور المنطقة في ظل الاتحاد.

وبعد عامين فرض الاستعمار إنشاء (اتحاد إمارات الجنوب العربي) وأصدر قرارات بتعيين السلاطين والأمراء والمشايخ وزراء في دولة الاتحاد وأصبح يمارس سلطاته في ظل الاتحاد.

وكان الاعتداء الثلاثي على مصر العربية عام 1956م نقطة تحول في المنطقة حيث قامت المظاهرات الطلابية والعمالية تندد بالاستعمار وأعماله العدوانية والذي يعمل دائما على تشتيت التجزئة في الوطن العربي، وعمقها طيلة تاريخه الطويل وتدعو إلى جلاء الاستعمار من الجنوب واستقلاله وإيجاد دولة مستقلة لها كيانها وسياستها ودستورها.

وفي عام 1959م أعلنت بريطانيا قيام الاتحاد الفيدرالي لمناطق الجنوب وهو نفس الاتحاد الذي أعلنه الحاكم البريطاني عام 1954م إلا أنه شمل هذه المرة المحميات الشرقية والغربية وعدن، وقد فرض معاهدة جديدة قبل إعلان الاتحاد ضمانا لتنفيذ مخططاته الاستعمارية وفرضها فرضا على دولة الاتحاد.

وفيما يلي نص المعاهدة بين المملكة المتحدة "والاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوبي العربي".

المادة الأولى :

سوف يكون هناك سلام وصداقة دائمان وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد.

المادة الثانية :

1 - سوف تشرف المملكة المتحدة ويكون لها المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها والهيئات الدولية، وسوف لا يدخل الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة.

2 - سوف يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أي تدخل أو محاولة للتدخل في شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى.

3 - سوف لا تدخل المملكة المتحدة في أية معاهدة أو اتفاقية تنص على أي تغيير في حدود الاتحاد أو تعترف بأي تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد.

المادة الثالثة :

1 - ستشمل صاحبة الجلالة البريطانية الاتحاد برعايتها الكريمة وحمايتها.

2 - أن الترتيبات المفصلة والمذكورة في الملحق بشأن المساعدة والتعاون المشترك بالدفاع سوف يكون لها المفعول كجزء من المعاهدة الحاضرة.

المادة الرابعة :

1 - سوف تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاقتصادي والسياسي، وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد والحرس الوطني للاتحاد، وسوف يقرر مقدار وشكل المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر بواسطة المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد آخذة بعين الاعتبار كل العوامل الخاصة بالموضوع.

2 - سوف يسلم الاتحاد ويقدم جميع التسهيلات الضرورية للموظفين الاستشاريين والفنيين الذين تقدمهم المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد لمساعدة الاتحاد.

المادة الخامسة :

1 - سوف يقبل الاتحاد ويعمل على إنجاز أي نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أي قضية متعلقة بسياسة الاتحاد.

2 - سوف يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة نسخا من الوثائق المتعلقة بإجراءات الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للاتحاد كما ستطلبه المملكة المتحدة من وقت إلى آخر.

المادة السادسة :

1 - إن أية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة الحاضرة لن يسمح لها بالدخول في الاتحاد دون موافقة المملكة المتحدة أولاً على ذلك.

2 . عند دخول أية ولاية في الاتحاد طبقا لشروط دستور الاتحاد ولهذه المادة ستعتبر أن المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة الخاصة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد.

المادة السابعة :

طالما أن جميع المعاهدات والارتباطات والاتفاقيات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد غير متناقضة مع المعاهدة الحاضرة، فإن تلك المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى ستستمر سارية المفعول.

المادة الثامنة :

لأجل أغراض المعاهدة الحاضرة سوف تكون المراسلة بين المملكة المتحدة والاتحاد عن طريق الشخص الذي يشغل وظيفة الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه.

المادة التاسعة :

سوف يسري مفعول المعاهدة الحاضرة عند التوقيع عليها ويمكن إعادة النظر فيها في أي وقت بالاتفاق المتبادل بين الموقعين عليها. وإشهادا على ذلك فقد وقع المذكورون أدناه على المعاهدة الحاضرة بصفتهم الأشخاص المفوضين من قبل الأطراف المتعاقدين. حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة الإنجليزية.

ملحق للمعاهدة :

الفصل الأول :

سوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في أي وقت ضرورية أو مرغوبا فيها للدفاع والأمن الداخلي للاتحاد.

الفصل الثاني :

1 . سيحتفظ الاتحاد بجيش اتحادي، وسيتخذ تلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة واستنادا إلى الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تقديم الدفاع المتبادل سوف يهيئ الاتحاد بناء على طلب المملكة المتحدة ذلك القسم من الجيش الاتحادي الذي تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد تحت إشراف ضابط من قوات صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة كما تختار المملكة المتحدة.

2 . إن الضابط الذي سيكون قائدا لجيش الاتحاد سوف يعين من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة.

الفصل الثالث :

سوف يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لفرض صيانة الأمن الداخلي وحيث يكون ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود. وسيتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة. وبناء على طلب الحاكم العام سيهيئ الاتحاد ذلك القسم من الحرس الوطني الذي يطلبه الحاكم العام للخدمة تحت إشرافه في ذلك القسم من محمية عدن خارج الاتحاد.

الفصل الرابع :

بناء على التزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية بأن تقدم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطني للاتحاد سوف تقدم المملكة المتحدة ما يقرر بمقتضى تلك المادة.

(أ) الموظفين للمساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطني.

(ب) التسهيلات وتشمل الدراسة العسكرية في الخارج لتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس الوطني.

(ج) النصيحة والمساعدة من الخبراء في الأمور الحربية والفنية.

(د) المساعدة في التزويد بالمعدات لجيش الاتحاد والحرس الوطني.

(هـ) الانتفاع بالتسهيلات الموجودة بمحطة مستعمرة عدن.

الفصل الخامس :

1 . سوف يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أو إلى قوات أخرى، تعتبرها المملكة المتحدة صديقة أن تتمركز في الاتحاد وأن تتحرك بحرية داخلة واليه ومنه مع معداتها ومخزوناتها وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد وأن تقوم بأية عمليات أخرى، كما تدعو الضرورة. وسوف يمنح الاتحاد لأي قوات تكون في الاتحاد كل التسهيلات طبقا لهذا الفصل وسيتخذ خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة.

2 . ما عدا ما هو متفق عليه بين المملكة المتحدة والاتحاد فأية قضية خاصة أو قضية غير ذي صبغة شرعية بخصوص جميع الإجراءات ضد أفراد تلك القوات والموظفين المذكورين في فقرة (أ) من الفصل الرابع في هذا الملحق.

سوف تمارس هذه الأمور بواسطة محاكم وسلطات مؤسسة أو معترف بها من قبل المملكة المتحدة لهذا الغرض، وسوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات الضرورية والعملية لتضمن صيانة القانون والنظام بين القوات والأشخاص.

الفصل السادس :

1 . سوف يعين الاتحاد من وقت إلى آخر شخصين لا أكثر للعمل كأعضاء في مجلس الدفاع الذي سيؤسس من قبل المملكة المتحدة لتقديم النصح إلى الحاكم العام في الأمور المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن.

2 . سوف يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلي للاتحاد، ويشمل ذلك الإدارة والتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطلع مجلس الدفاع بكل هذه الأمور.

الفصل السابع :

في هذا الملحق فإن عبارة "الحاكم" إنما تعني الشخص الذي يشغل منصب الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو لمن ينوب عنه.

وعلى ضوء هذه المعاهدة يعتبر الاتحاد صورة شكلية وأوهاما خيالية صورها الاستعمار تنفيذا لمخططاته الجديدة، ووسيلة لتنفيذ وتثبيت سيطرته في المنطقة داخليا وخارجيا، والقضاء على المد الثوري الذي تشهده المنطقة، وضرب الحركات التحررية التي تشهدها المنطقة العربية.

فالاستعمار بموجب هذه المعاهدة اتخذ لنفسه الحق المطلق في استخدام أراضي الاتحاد بحرا وجوا وبرا لصالح القوى الاستعمارية الغربية واحتلال أي منطقة في أي وقت يشاء، واستخدامها في أي وقت يريد. وعلى الاتحاد أن يسخر كل إمكانياته ويخضع للقوانين التي تصدرها السلطات الاستعمارية في عدن، وتقديم كافة المساعدات لهذه القوات حتى ولو كانت ضد الدول العربية، وأصبح مجلس الاتحاد عبارة عن آلة مسخرة بيد الاستعمار يحركه متى شاء وكيف شاء، وكقوة جديدة لتهديد حكومة الإمام في شمال الوطن والضغط عليها لإيجاد مزيد من التقارب بينها وبين بريطانيا. وقد جعل في كل وزارة مستشار بريطاني ويعتبر المنفذ والمدبر وله السلطة الكاملة قبل الوزير.

وكذا جعلت دورية رئاسة مجلس الاتحاد بين السلاطين والمستوزرين مع العلم أن المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني هم المنفذون والمسيرون لما يسمى مجلس الاتحاد.

وقد عارض الرأي العام في المنطقة هذا الاتحاد، ووصفوه أنه مشروع استعماري فرض بالقوة، وقامت المظاهرات والاحتجاجات تندد بالاستعمار وتطالب بالاستقلال وجلاء القواعد العسكرية وإعطاء شعب الجنوب حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة لها كيانها، واستقلالها ودستورها.

وفي عام 1961م استغل وزير المستعمرات البريطاني وجوده بعدن فأثار دمج (عدن) في الاتحاد الفيدرالي، وقام بمشاورات مع وزراء عدن، والمجلس التشريعي، ووزراء الاتحاد مستهدفة وحدة حكومة عدن مع حكومة الاتحاد في دولة واحدة تسمى (اتحاد الجنوب العربي) واقترح أن يقوم وفد من وزراء عدن ووزراء الاتحاد والمندوب السامي بزيارة لندن لاستئناف المفاوضات حول مستقبل المنطقة، فقام وفد برئاسة المندوب السامي البريطاني، والوزراء المعنيين من حكومة عدن والاتحاد بزيارة لندن، وبدأت المحادثات وأقرت بعض النقاط المطروحة للمشروع الاستعماري الجديد، وتركت تفاصيل البت لبعض المواد في اجتماعات أخرى تعقد في عدن برئاسة الحاكم البريطاني.

وعاد الوفد إلى عدن واستؤنفت المحادثات من جديد وتكونت لجان لدراسة النواحي المالية والسياسية والقانونية والدستورية اشترك فيها ممثلون من وزارة المستعمرات البريطانية، وبدأت المفاوضات في دمج حكومة عدن في الاتحاد، وقيام لجنة وزارية من حكومة عدن، وحكومة الاتحاد لدراسة الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد، بالرغم من معارضة بعض الوزراء في حكومة عدن لهذا المشروع والإصرار على بقاء حكومة عدن مستقلة تتبع التاج البريطاني باعتبار أن حكومة عدن لها جهازها الإداري الحديث، ومجلس تشريعي، وحكومة مركزية ذات صلاحيات واسعة. وبعد سلسلة من المباحثات اتفق بعض الوزراء على دمج عدن مع حكومة الاتحاد في اتحاد جديد يسمى (اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية) كما عارضه آخرون بوحي من السلطات الاستعمارية والتي تطالب بتعدين عدن، وقد اشترطت شروطا أساسية أن يكون لعدن حق الانفصال من الاتحاد متى شاءت، وقد وافقت السلطات البريطانية على هذا المشروع وأعلن دستور الاتحاد الذي جرد حكام الولايات من كثير من صلاحيتهم وأفقدتهم سلطاتهم بقدر ما قلل من صلاحية وزراء حكومة عدن وزاد من صلاحية المندوب السامي والمعتمد البريطاني.

وقد عارض هذا الدستور كثير من الأحزاب والمنظمات، واستاء حكام الولايات من مشروع الدستور واعتبروه مجحفا في حق حكومة الاتحاد.

وفي 24 سبتمبر عام 1962م تقرر اجتماع المجلس التشريعي العدني للتصويت على دمج عدن في حكومة الاتحاد وسط المظاهرات الصاخبة خارج المجلس، تستهدف منع المجلس من دخول قاعة الاجتماعات لولا قوة القوات المسلحة البريطانية، وضعت حزاما أمنيا حول المجلس الذي اقر أخيرا مشروع الدمج بأغلبية بسيطة، وقد عارضه كثير من الوزراء والأحزاب السياسية العدنية كالجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب التي هاجمت الاتحاد الذي يرأسه السيد حسن علي بيومي الذي اقر بصلابة في المجلس التشريعي دمج عدن في الاتحاد باعتباره رئيس الحكومة بعدن، وأصبحت عدن في غليان واضطرابات.

وفي 26 سبتمبر عام 1962م فوجئ العالم بقيام الثورة اليمنية في صنعاء وإعلان الحكم الجمهوري فيها فكانت ثورة قاصمة وضربة قوية في نحر بريطانيا وعملائها في المنطقة، أقلقت الأوساط الاستعمارية والرجعية العميلة، وكان هذا اليوم نقطة تحول في المنطقة بل في الجزيرة العربية بكاملها.

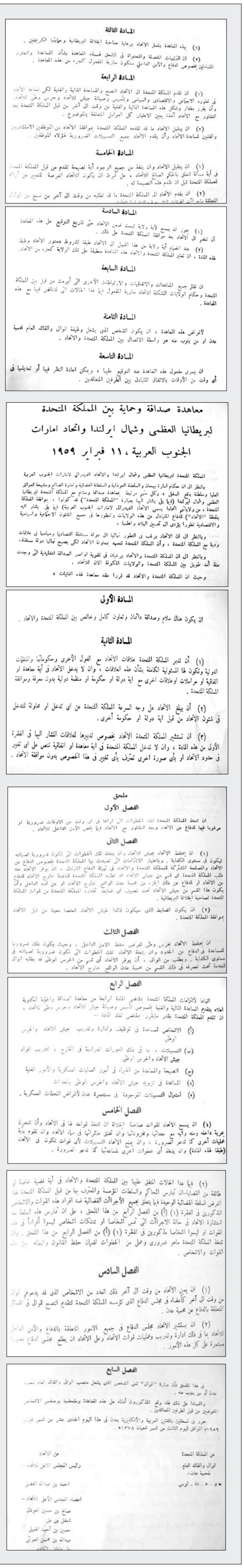

المادة الثالثة

(١) يناط المعاهدة بشمل الاتحاد برعاية صاحبة الجلالة البريطانية وحمايتها الكريمتين .

(٢) ان الترتيبات المفصلة والمحتواة في الملحق لهذه المعاهدة بشأن المساعدة والتعاون المتبادلين بخصوص الدفاع والأمن الداخلي ستكون سارية المفعول كجزء من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة

(١) ان تقدم المملكة المتحدة الى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتأسيس وصيانة جيش للاتحاد وحرس وطني للاتحاد، وأن يقرر مقدار وشكل هذه المساعدة المالية والفنية من وقت الى آخر من قبل المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد آخذة بعين الاعتبار كل العوامل المتعلقة بالموضوع .

(٢) ان يتقبل الاتحاد ما قد تقدمه المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد من الموظفين الاستشاريين والفنيين لمساعدة الاتحاد وأن يقدم الاتحاد جميع التسهيلات الضرورية لهؤلاء الموظفين .

المادة الخامسة

(١) ان يتقبل الاتحاد وان ينفذ من جميع الوجوه أية نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة في أية مسألة تتعلق بالحكم الصالح للاتحاد ، على شرط ان يكون الاتحاد الفرصة للتعبير عن آراء المملكة المتحدة قبل ان تقدم هذه النصيحة له .

(٢) ان يقدم الاتحاد الى المملكة المتحدة ما قد تطلبه من وقت الى آخر من نسخ من الوثائق المتعلقة بأحكام الاتحاد بما في ذلك الدساتير المتعلقة بالهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للاتحاد .

المادة السادسة

(١) يجوز ان يصبح أية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة أن تنضم الى الاتحاد بعد موافقة المملكة المتحدة على ذلك .

(٢) عند انضمام أية ولاية من هذا القبيل الى الاتحاد طبقا لشروط دستور الاتحاد وطبقا لهذه المادة ، ان تعتبر المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد.

المادة السابعة

ان تظل جميع المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة الاتحاد سارية المفعول فيما عدا الحالات التي تتناقض فيها مع هذه المعاهدة .

المادة الثامنة

لأغراض هذه المعاهدة ، ان يكون الشخص الذي يشغل وظيفة الوالي والقائد العام لمحمية عدن او من ينوب عنه هو واسطة الاتصال بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة التاسعة

ان يسري مفعول هذه المعاهدة عند التوقيع عليها ، ويمكن اعادة النظر فيها أو تعديلها في أي وقت من الأوقات بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

معاهدة صداقة وحماية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واتحاد امارات الجنوب العربية ، ١١ فبراير ١٩٥٩

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية بالنظر الى ان حكام امارة بيحان والسلطنة العولقية والسلطنة الفضلية وامارة الضالع ومشيخة العواقل العليا وسلطنة يافع السفلى ، وكل منهم مرتبط بمعاهدة صداقة وسلام مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (فيما يلي يشار اليها بعبارة "المملكة المتحدة") قد كونوا ، بموافقة المملكة المتحدة ، من ولاياتهم اتحادا يسمى الاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية (فيما يلي يشار اليه بلفظة "الاتحاد") للدفاع المتبادل عن هذه الولايات وتطورها في جميع الشئون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تطورا يؤدي الى تحسين البلاد واهلها ،

وبالنظر الى ان الاتحاد يرغب في التطور نهائيا الى دولة مستقلة اقتصاديا وسياسيا في علاقات ودية مع المملكة المتحدة ، وأن المملكة المتحدة تتمنى بمعاونة الاتحاد لكي يصبح نهائيا دولة مستقلة ،

وبالنظر الى ان المملكة المتحدة والاتحاد يرغبان في تقوية اواصر الصداقة التقليدية التي وجدت منذ أمد طويل بين المملكة المتحدة والولايات المكونة الان للاتحاد .

وحيث ان المملكة المتحدة والاتحاد قد قررا عقد معاهدة لهذه الغايات ،

المادة الأولى

ان يكون هناك سلام وصداقة دائمان وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة الثانية

(١) أن تدير المملكة المتحدة علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها والمنظمات الدولية وتكون لها المسئولية الكاملة بشأن هذه العلاقات ، وان لا يدخل الاتحاد في أية معاهدة او اتفاقية او مراسلات اوعلاقات اخرى مع اية دولة او حكومة او منظمة دولية بدون معرفة وموافقة المملكة المتحدة .

(٢) أن يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن اى تدخل او محاولة للتدخل في شئون الاتحاد من قبل اية دولة او حكومة أخرى .

(٣) ان تستشير المملكة المتحدة الاتحاد بخصوص تدبيرها للعلاقات المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وان لا تدخل المملكة المتحدة في اية معاهدة او اتفاقية تنص على اى تغيير في حدود الاتحاد او بأى صورة اخرى تعترف بأى تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد .

ملحق

الفصل الأول

ان تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في اي وقت من الاوقات ضرورية او مرغوبا فيها للدفاع عن الاتحاد وبعد التشاور مع الاتحاد فيما يخص الأمن الداخلي للاتحاد .

الفصل الثاني

(١) ان يحتفظ الاتحاد بجيش للاتحاد وان يتخذ تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته ليكون في مستوى الكفاية ، وباعتبار الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تهيئة الدفاع المتبادل ، ان يوفر الاتحاد عند طلب المملكة المتحدة اى قسم من جيش الاتحاد قد تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد للدفاع عن الاتحاد او للدفاع عن ذلك الجزء من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد او من أمته الداخل وأن يكون هذا القسم من جيش الاتحاد تحت تصرف اى ضابط تختاره المملكة المتحدة من قوات المملكة المتحدة لصاحبة الجلالة البريطانية .

(٢) ان يكون الضابط الذي سيكون قائدا لجيش الاتحاد شخصا معينا من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة .

الفصل الثالث

ان يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لغرض حفظ الامن الداخلي ، وحيث يكون ذلك ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود وان يتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته في مستوى الكفاية . ويطلب من الوالي ، أن يوفر الاتحاد أي قسم من الحرس الوطني قد يطلبه الوالي للخدمة تحت تصرفه في ذلك القسم من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد .

الفصل الرابع

اتباعا لالتزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية المكتوبة اعلاه يتقدم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش للاتحا

دويلات أسقطتها ثورة « 14 أكتوبر »

من 19 يناير 1839 أصبحت مدينة عدن مستعمرة بريطانية وكان علم حكومتها خلال الفترة 19 يناير1839 -1 أبريل 1937 هو التالي:

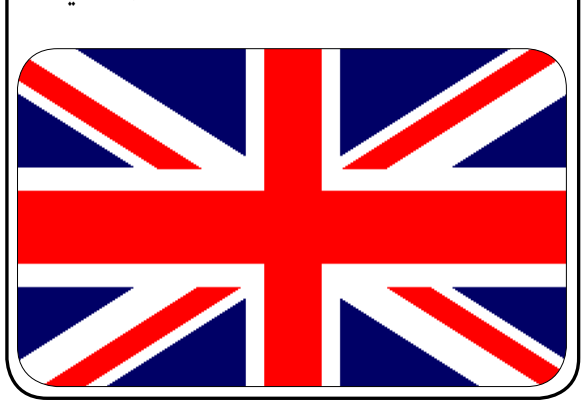

ما قبل السيطرة البريطانية على مدينة عدن كانت مدينة عدن و ميناؤها تقع تحت حكم السلطان العبدلي سلطان سلطنة لحج و كان علمها حينها هو علم سلطنة لحج و هو التالي

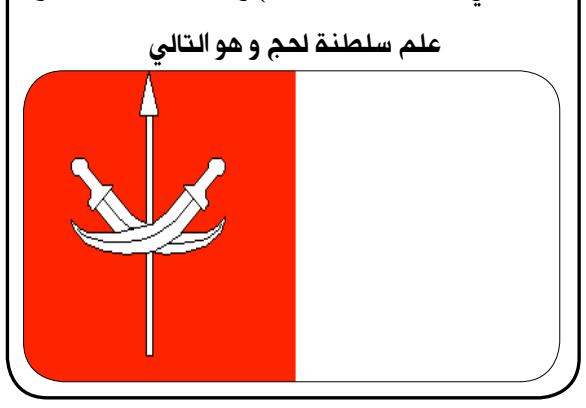

من 1 أبريل 1937 - 30 نوفمبر 1963م
كان علم حكومتها هو التالي :

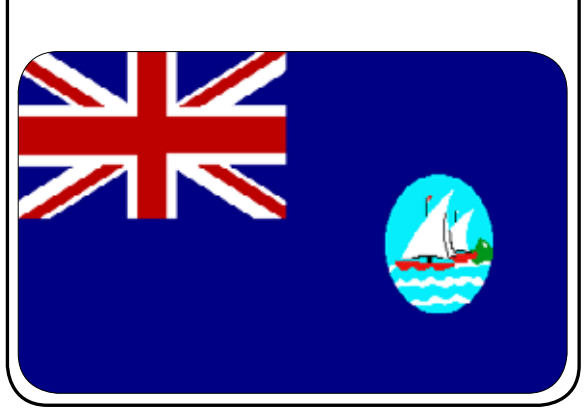

من 18 نوفمبر 1963-30 نوفمبر 1967م
يوم الاستقلال الوطني كان علم حكومة عدن هو التالي:

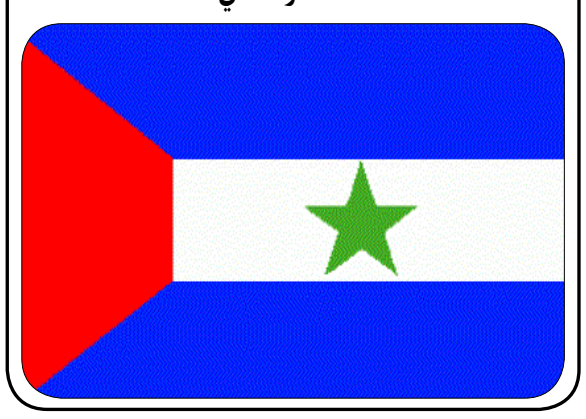

سلطنة العبدلي (سلطنة لحج) و هي أهم دول الجنوب العربي عبر التاريخ إلى جانب حضرموت و قد كانت سلطنة لحج منذ وقت إلى آخر تحكم مدينة عدن و تتحكم في ميناءها الاستراتيجي و قد كانت عدن عند سيطرة بريطانيا عليها في 19 يناير 1839م تحت حكم سلطنة لحج و قد كانت سلطنة لحج تتحكم بالتجارة التي تعبر على أراضيها من و إلى مدينة عدن من دول الجنوب العربي و اليمن و تفرض الضرائب عليها و من أهم أعلامها الأخيرة هذا العلم

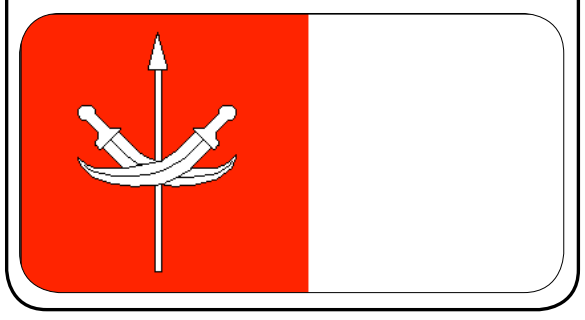

جزيرة كمران و هي أحد أهم جزر الجنوب العربي و كان هذا علمها حتى الاستقلال الوطني 30نوفمبر1967م

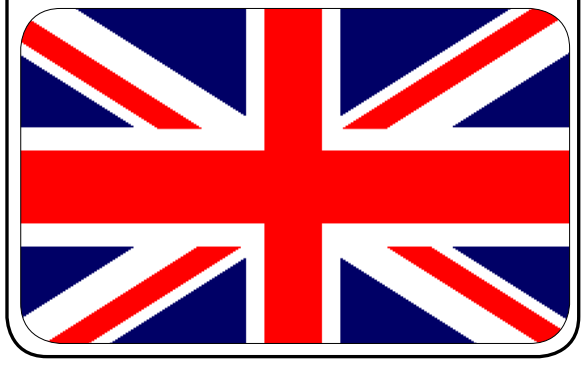

سلطنة العوالق السفلى و علمها هو التالي:

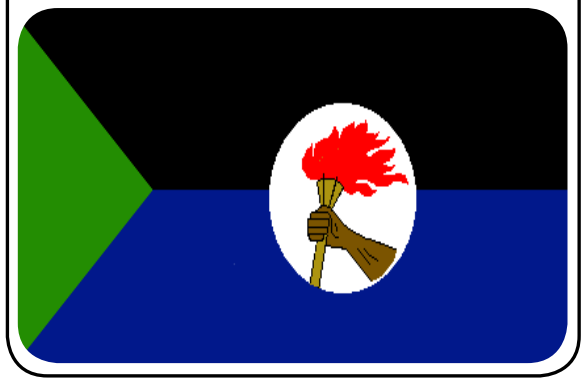

سلطنة الفضلي و علمها هو التالي:

إمارة الضالع و من بين أعلامها العلمان التاليان:

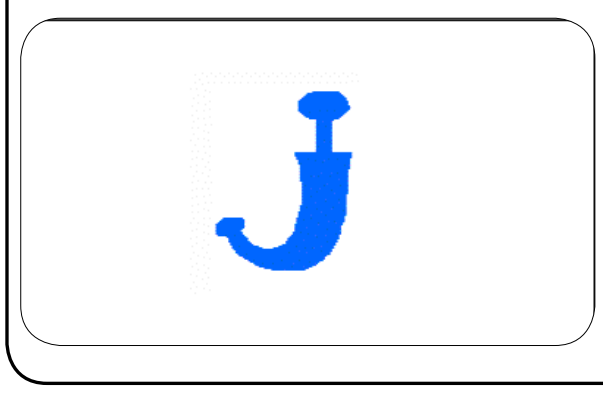

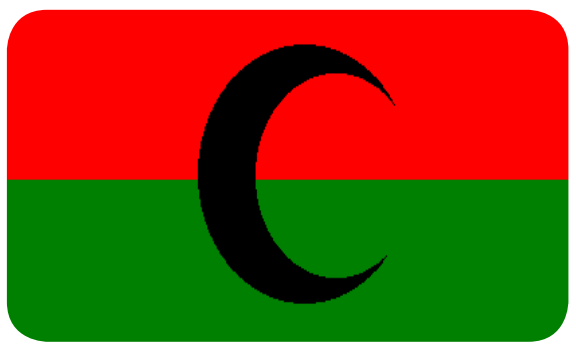

سلطنة الواحدي بالحاف من بين أعلامها العلمان التاليان:

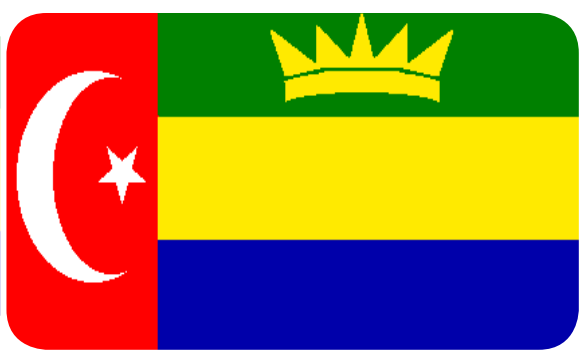

إمارة بيحان و علمها هو التالي:

جزيرة سقطرة و علمها هو التالي:

سلطنة الواحدي حبان من بين أعلامها العلمان التاليان:

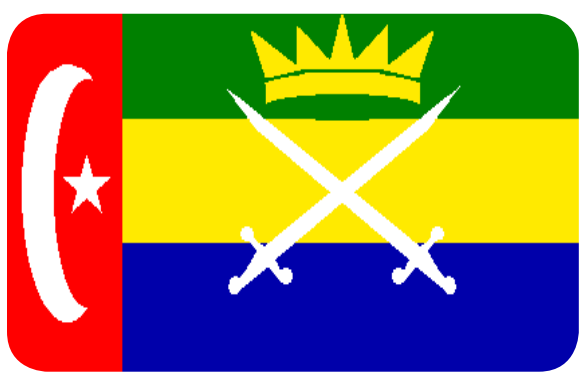

الحكومة العفرارية في المهرة و سقطرة وعلمها هو التالي:

سلطنة المهرة في الغيضة و سقطرة و علمها هو التالي:

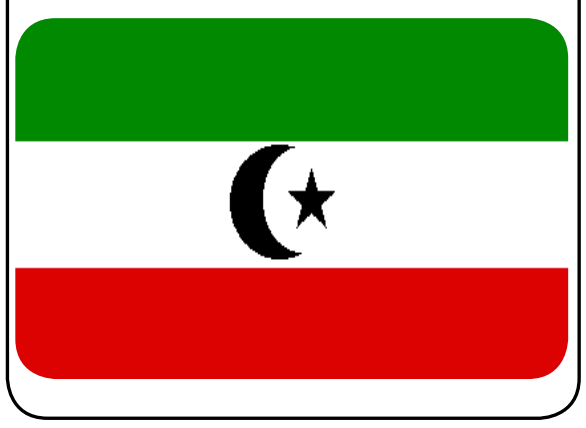

سلطنة الكثيري حضرموت سيئون من بين أعلامها العلمان التاليان:

عيد الاستقلال الثلاثين من نوفمبر عيد الانتصار العظيم لاكتمال السيادة الوطنية على الأرض اليمنية

سلطنة يافع السفلى و من بين أعلامها الثلاثة التالية:

و قد تم تشكيلها حسب الآتي:

أولاً: حكومة اتحاد إمارات الجنوب العربي تأسست في 11 فبراير 1959م و تكونت من اتحاد السلطنات و المشيخات و الإمارات التالية:

1 - سلطنة لحج
2 - إمارات بيحان
3 - سلطنة العواذل
4 - مشيخة دثينة
5 - إمارة الضالع
6 - سلطنة يافع السفلى
7 - سلطنة الفضلي
8 - سلطنة العوالق السفلى من فبراير 1960م
9 - سلطنة العوالق العليا من أكتوبر 1959م

ثانياً: حكومة اتحاد الجنوب العربي من 4 إبريل 1962م و تضم السلطنات و الإمارات و المشيخات التالية:

1 - مشيخة العلوي
2 - مشيخة العقربي
3 - سلطنة العوذلي
4 - سلطنة العوالق العليا
5 - إمارة الضالع
6 - سلطنة الفضلى
7 - مشيخة المفلحي
8 - سلطنة الواحدي بالحاف
9 - سلطنة يافع العلي
10 - ولاية عدن من 18يناير1963م
11 - سلطنة العوالق السفلى
12 - إمارة بيحان
13 - مشيخة دثينة
14 - سلطنة لحج
15 - مشيخة الشعيب
16 - سلطنة الواحدي حبان
17 - سلطنة يافع السفلى

ج- سلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب العربي التي ظلت مستقلة وخارج نطاق حكومة اتحاد الجنوب العربي هي الآتي :

1 - ولاية الواحدي بير علي
2 - سلطنة المهرة
3 - سلطنة الكثيري سيئون حضرموت
4 - سلطنة القعيطي الشحر والمكلا
5 - جزيرة كمران

سلطنات خارج الاتحاد

لم يكن مشروع اتحاد الجنوب العربي موجهاً ضد الهوية اليمنية للجنوب المحتل من خلال تلفيق هوية بديلة، لكنه كان مخططاً لتقسيم الجنوب نفسه إلى سلطنات شرقية تنضوي في إطار اتحاد فيدرالي ودويلات أخرى في خارجه وهي سلطنة حضرموت الكثيري وسلطنة حضرموت القعيطي وسلطنة المهرة وسقطرى، حيث كان ليتم التخطيط لمستقبل هذه الدويلات من خلال عدة سيناريوهات أهمها فصلها عن الجنوب، أو الحاقها بدول أفريقية أو عربية مجاورة.

د- حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

في 30 من نوفمبر 1967م انتصرت ثورة 14أكتوبر بتحقيق الاستقلال الوطني الناجز ورحيل الاستعمار وإنهاء الكيانات السلاطينية وتوحيدها في دولة واحدة حملت الهوية اليمنية لأول مرة، حيث تم تغيير اسم الجنوب العربي إلى اليمن الجنوبي عند ما أطلق على اسم الدولة الجديدة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وبقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تم توحيد كل أمارات وسلطنات ومشيخات وجزر الجنوب العربي في دوله واحدة وقسمت الدولة إلى محافظات ومديريات ومراكز وعاصمتها مدينة عدن وأصبحت الدولة الجديدة في اليمن الجنوبي تسيطر على جميع أراضي ماكان يسمى باتحاد الجنوب العربي وسلطنة حضرموت الكثيري وسلطنة حضرموت القعيطي وسلطنة المهرة وسقطرى شرقاً إلى باب المندب وجزيرة كمران غرباً ومهدت هذه الدولة لقيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م بعد حوالي 22 عاماً من الجهود الوحدوية لإعادة توحيد شطري اليمن في دولة وطنية واحدة تجسيداً لأهداف الثورة اليمنية 26سبتمبر و14أكتوبر.

و من مايو 1990م إلى 21 مايو 1994م

العلم التالي:

حكومة اتحاد إمارات الجنوب العربي ثم حكومة اتحاد الجنوب العربي و علمها هو التالي:

سلطنة يافع العليا و من بين أعلامها الثلاثة التالية:

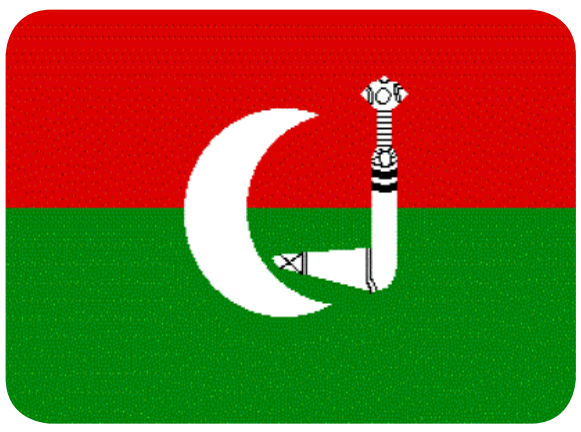

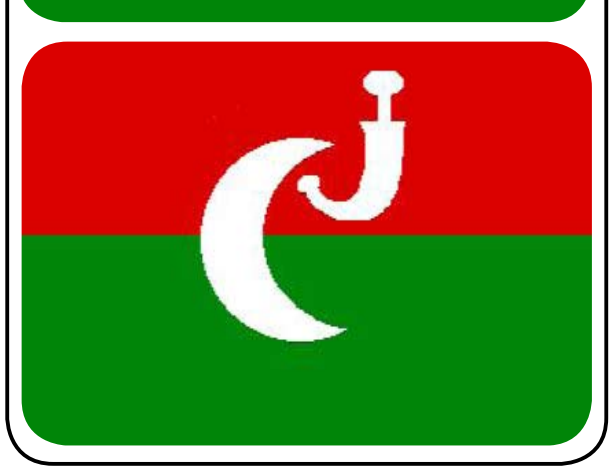

سلطنة القعيطي في الشحر و المكلا و من بين أعلامها، الثلاثة التالية:

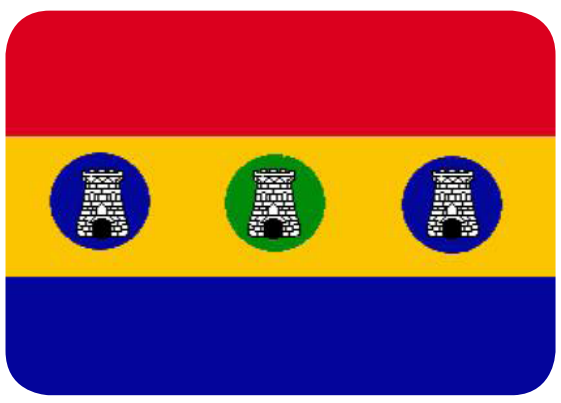

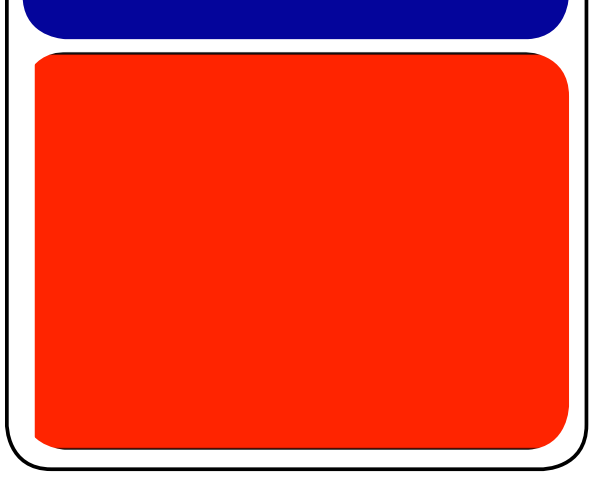

بين سلطانين

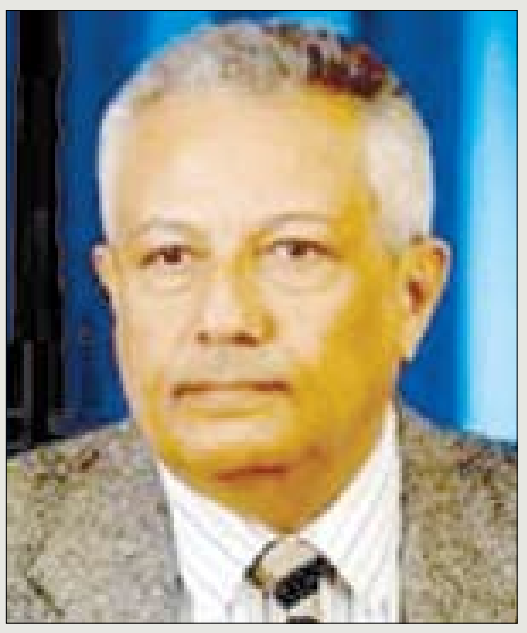

السلطان احمد عبدالله الفضلي

لنضال الشعب اليمني في الجنوب المحتل من أجل التحرير والاستقلال والوحدة، كما أعلن انضمامه إلى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل بزعامة المناضل عبدالقوي مكاوي الذي كان قبل لجوئه السياسي الى القاهرة رئيسًا لوزراء حكومة ولاية عدن، وعارض ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، كما رفض التوقيع على قانون تسجيل الأجانب الذي فرضه المندوب السامي البريطاني على حكومة عدن، وكان موجهًا ضد أبناء الشمال اليمني الذين يعيشون ويعملون في عدن، ويعتبرهم أجانب في وطنهم ويلزمهم بتسجيل أسمائهم في إدارة الهجرة والحصول على تراخيص إقامة، وتسفير كل من يخالف ذلك القانون الاستعماري.

وفور إعلان السلطان أحمد عبدالله الفضلي تأييده للثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر وإقراره بالهوية اليمنية للجنوب المحتل أعلنت إذاعة «لندن» وإذاعة «عدن» في العهد الاستعماري تعيين شقيقه السلطان ناصر بن عبدالله الفضلي خلفًا له وأذاعتا كلمةً بصوت السلطان الجديدناصرابن عبدالله الفضلي استنكر فيها موقف شقيقه السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي ووصفه بأنّه مختل عقليًا، مؤكدًا وفاءه لمعاهدة الصداقة والحماية بين السلطنة الفضلية والاستعمار البريطاني التي تنكر لها سلفه (المختلة عقلياً) السلطان أحمد بن عبدالله بحسب تعبيره!!

كما جدد التزامه لحكومة (صاحبة الجلالة) ملكة بريطانيا وأيرلندا بعدم إقامة أي عَلاقة مع الدول الأجنبية المعادية للحكومة البريطانية وفي مقدمتها مصر واليمن بحسب ما جاء في كلمته التي أذاعها بصوته آنذاك.

وفي يونيو 1967م تمكنت الجبهة القومية من إسقاط زنجبار وسائر مناطق السلطة الفضلية وأعلنتها منطقة محررة بعد أن فرَّ السلطان ناصر بن عبدالله الفضلي إلى عدن.. معلنًا بدء المقاومة للإرهابيين المدعومين من مصر واليمن بحسب زعمه !!.. لكن أحلام السلطان المخلوع في المقاومة والعودة إلى عرش السلطة لم تتحقق، حيث توالى سقوط السلطنات والإمارات على ايدي ثوار 14 أكتوبر، ثمّ أعلنت الحكومة البريطانية رسميًا اعترافها بالجبهة القومية في 6 نوفبر 1967، وقررت التفاوض معها بشأن الاستقلال الذي سبقه انسحاب تراجيدي لقوات الاحتلال وترحيل سلاطين ومشايخ اتحاد الجنوب العربي إلى لندن قبل بزوغ شمس الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967 ، الذي ارتبط بسقوط مشروع "الجنوب العربي" الأنجلو سلاطيني واستعادة

السلطان ناصر بن عبدالله الفضلي

الهوية اليمنية للجنوب المتحرر من الاستعمار.

الجدير بالذكر أنّ السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي استنكر في شهر أبريل 2009م تصريحات طارق الفضلي نجل أخيه السلطان الراحل ناصر بن عبدالله الفضلي الذي أعلن فيها انضمامه لما يسمى (الحراك الجنوبي) ومطالبته باستعادة الدولة التي كانت قائمة قبل الوحدة، وإعادة أوضاع البلاد إلى ما قبل 22 مايو 1990م، بل وإلى ما قبل ثورة 14 أكتوبر. كما اكد السلطان السابق احمدبن عبدالله الفضلي تأييده لوحدة اليمن ورفضه لكل المشاريع الانفصالية التي تستهدف حزب وحدة الوطن اليمني ارضاً وشعباً.

بجلاء الاستعمار حقق شعبنا أعظم أهداف الثورة اليمنية المباركة ليعبد الطريق نحو المستقبل الأفضل

معاهدات الحماية والصداقة بين الحكومة البريطانية والكيانات السلاطينية والمشيخية

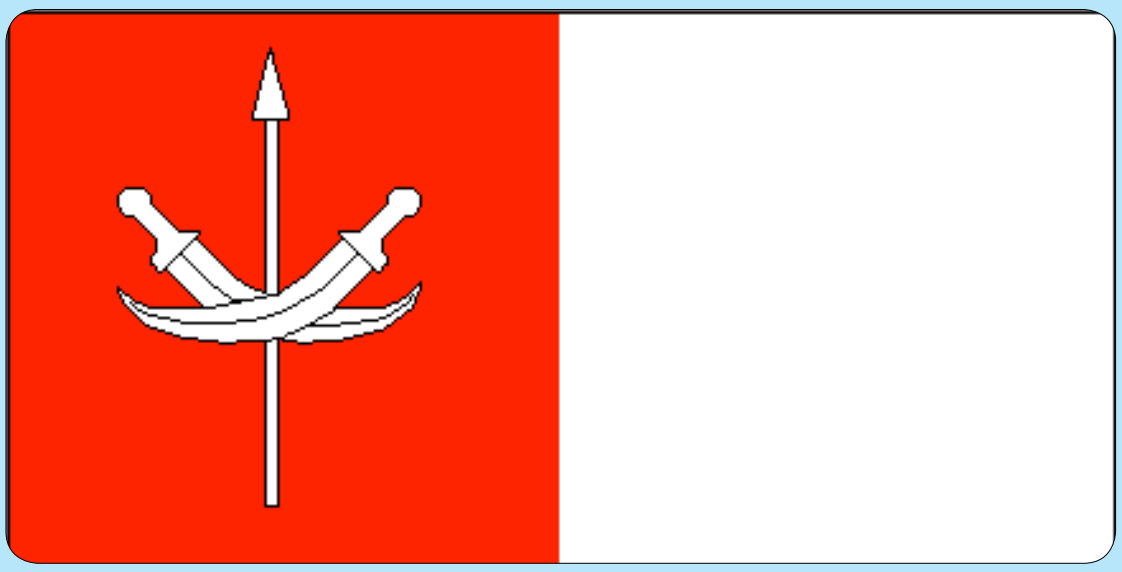

المعاهدة المبرمة بتاريخ 6 سبتمبر 1802م

بين السلطان أحمد عبدالكريم والسير هوم بوفهام السفير البريطاني

عقدت هذه الاتفاقية بناء على رغبة المركيز ويلسلي أحد أعضاء مجلس الشورى في الدولة البريطانية المنوط به أعمال ممتلكات بريطانيا في الهند الشرقية بواسطة نائبه السير هوم بوفهام مع السلطان أحمد عبدالكريم سلطان لحج بواسطة ممثله الأمير أحمد باصهي لربط وتوطيد علائق الصداقة والوداد وإنشاء وتثبيت المعاملات التجارية بين الطرفين :

اتفق النائبان وتراضيا على وضع الشروط الآتية :

الشرط الأول

تكون المواصلة التجارية بين الشركة الهندية الشرقية والرعايا البريطانيين المسموح لهم بإجراء المعاملات التجارية من حاكم الهند العام وبين رعايا السلطان أحمد عبدالكريم.

الشرط الثاني

يقبل السلطان جعل ميناء عدن مفتوحاً لجميع البضائع الواردة على المراكب الإنجليزية وأن يأخذ مكسا (رسما جمركيا) على البضائع والتجارة بنسبة ما هو مدون في قوائم البضائع اثنين في المائة لا زيادة لمدة عشر سنوات، فليس للسلطان ولا لأحد من مأموريه أن يتقاضى أي رسوم أخرى، بصورة رسم مرسى، أو جمرك أو ميزان.

الشرط الثالث

بعد أن تنقضي العشر سنوات المذكورة يحقُ للسلطان أن يزيد رسومه إلى ثلاثة في المائة وليس لورثته وخلفائه أن يزيدوا ذلك. وإذا حصلت منهم أي مخالفة لهذا الشرط تظل العلاقات الودية والمعاملات التجارية مع الأمة البريطانية، وبناء عليه فإن السلطان يتعهد بأن لا يفرض أي رسوم أخرى، سواء كرسم جمرك، أم مرسى أو ميزان.

الشرط الرابع

يجري دفع الرسم الجمركي المذكور اثنين في المائة لمدة العشر السنوات المذكورة، ثم الثلاثة في المائة تبعا عقب انتهاء المدة المعينة على جميع البضائع الصادرة من عدن من حاصلات بلاد السلطان أو البلاد المحيطة بها.

الشرط الخامس

إذا اشترت الشركة المذكورة أو أحد رعايا البريطانيين بضائع من مدينة عدن أو مينائها وكانت هذه البضائع مستوردة من أفريقيا أو الحبشة أو أي بلاد أخرى ليست تابعة للسلطان فليس له عليها أي رسوم باعتبار أن الرسوم الواجبة عليها قد دفعت عند نزولها إلى عدن، ولذلك فإن السلطان يرضى بعدم فرض أي ضرائب جمركية إضافية عليها.

الشرط السادس

يكون لرعايا بريطانيا ملء الحرية في معاملاتهم التجارية فلا يجبرون على مباشرة أشغالهم بواسطة شخص، أو أشخاص، أو سمسار، أو ترجمان، إلا بمحض إرادتهم – واختيارهم ولهم أن يعملوا بحريتهم من دون أن يكونوا تحت ضغط السلطان.

الشرط السابع

يحق للرعايا البريطانيين تسليم أموالهم لمن يختارونه من دون أي إكراه سواء كان هؤلاء الرعايا أمراضا، أم أصحاء. وإذا مات شخص منهم تسلم جميع مخلفاته بعد تسديد الديون الثابتة عليه لرعايا السلطان إلى يد والي عدن الذي يرسلها بدوره إلى المصادر المختصة لأجل انتفاع عائلة الهالك وورثته الشرعيين.

الشرط الثامن

يجب أن يخصص سجل لتدوين أسماء الرعايا البريطانيين القاطنين في عدن وأن تسلم لكل منهم شهادة مسجلة في ديوان القاضي ووالي عدن منعا لكل نزاع أو ادعاء من الأوروبيين، أو الوطنيين، ولا ينال امتياز الشرط السابع من لم يرد اسمه في السجل المذكور.

الشرط التاسع

تشمل المنافع الناتجة عن الشرط السابع التجار والمسافرين والضباط المعهود إليهم نظارة السفن وبحرية جميع المراكب التي تسافر تحت الراية البريطانية إذا استحصلوا على شهادات من قائد سفينتهم سواء ماتوا بوصية أم بدون وصية.

الشرط العاشر

يتعهد السلطان بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه ببذل المساعدة التي في وسعه لتحصيل الديون التي لرعايا الإنجليز في ذمة رعاياه إذا ثبت ذلك لدى القاضي ويحق للقاضي المذكور بعد مرور ثلاث أشهر على تقديم الدعوى إليه أن يأمر بحجز مال المدين وبيعه لمصلحة الدائن. وإذا كان المدين من الرعايا الإنجليز مال له فعلى القاضي سجنه إلى أن يتم بشأنه تدبير ترضى عنه الحكومة الإنجليزية.

الشرط الحادي عشر

إذا حصل أي نزاع بين رعايا الإنجليز المسجلين، فيلزم أن يرفعوا دعواهم إلى والي عدن ويجري المذكور الأحكام المتبعة في بلاده، ويكون حكمه نافذا في كل دعوى لا تتجاوز قيمتها الألفي ريال، وإذا زاد عن ذلك يمكن الاستئناف لدى حكومة الهند، فإذا لم يرضَ أحد الفريقين بالحكم الصادر يحق للقاضي سجنه بحسب طلب الوالي. والمقصود من ذلك هو تأييد النظام التام، والاتفاق بين الرعايا البريطانيين المسجلينورعايا السلطان.

الشرط الثاني عشر

تفصل جميع المنازعات بين الرعايا البريطانيين، ورعايا السلطان بموجب القوانين المحلية المقررة.

الشرط الثالث عشر

رضي السلطان إعطاء الدولة البريطانية بالثمن أرضا غربي المدينة لاستعمالها وللشركة أن تبني فيها بيوتاً وأن تتعهد البقعة عند الاقتضاء. والتزم السلطان بمنع أو عمارة حوالي الدرب لمسافة عشرين ذراعا أمام الدرب وخمسة عشر ذراعا من أي جهة أخرى.

الشرط الرابع عشر

للبريطانيين الحق بدخول المدينة من أي باب، وبركوب الخيل والبغال والحمير .. الخ، من دون ما أي احتقار أو اعتراض أو إهانة.

الشرط الخامس عشر

إذا فر شخص من عساكر الدولة أو من رعايا غير المسلمين والتجأ إلى القاضي أو إلى أي أمير من طرف الحكومة وطلب اعتناق الإسلام فعلى القاضي إرسال إفادة رسمية إلى الوالي الذي قد يطلب ذلك الشخص بصفته رعويا بريطانيا وإذا لم يصل له طلب من الوالي بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ الإفادة فللقاضي أو الأمير الحق بأن يعمل بمقتضى رأيه في معاملة الشخص المذكور.

الشرط السادس عشر

يخصص السلطان بقعة من الأرض مجانا لدفن الرعايا البريطانيين الذين يموتون داخل حدوده، فلا يدفعون سوى نفقات الدفن.

الشرط السابع عشر

أي مادة خارجة عن هذه المعاهدة يقترحها أحد الطرفين ويتم عليها الاتفاق يجوز اعتبارها ملحقة بهذه المعاهدة. وأن ممثل الدولة البريطانية لعلى استعداد لقبول أي رأي قد يبديه السلطان ولرفعه إلى الجهات العالية المختصة وأن يشتري أي مقدار من البن أو يسلم أي بضائع بريطانية بالأسعار التي يحصل التراضي عليها.تلت هذه الشروط السبعة عشر وحصل عليها التراضي من الطرفين وبناء عليه وضع السلطان ختمه على النص العربي الأصلي ووقع الممثل البريطاني على النقل الإنجليزي على ظهر المركب الحربي (راني) في طريق عدن في اليوم السادس من شهر سبتمبر 1802م ميلادية.

إمضاءات

(هوم برنهام) **(أحمد باصهي)**

تشهد محافظة عدن الأبية الغالية ومحافظة أبين الباسلة والوفية تدشين أكبر الإنجازات الإنمائية تتويجا للأفراح بالعيد 43 للاستقلال

المعاهدة المعقودة

بين السلطان محسن فضل العبدلي والكمندر سمنس
6 ربيع الثاني 1255هـ (1841م)

يتعهد السلطان محسن فضل وأولاده أحمد وعلي وعبدالله وفضل بحماية الفقير والضعيف وسلامة قبائلهم وتأمين الطرق ويتحمل مسؤولية أي عمل قبيح يرتكبه أصحابه ورعاياه في الطرق وبعدم إحداث أي نوع من المقاومة ضد الدولة البريطانية وباعتبار مصلحة الطرفين واحدة.

وعلى الحكومة أن تدفع المعاشات المخصصة للفضلي واليافعي والحوشبي وقبائل الأميري وأن تعطي السلطان محسن فضل وأولاده وخلفاءه ما تناسلوا معاشا قدره ستة آلاف وخمسمائة ريال سنويا ابتداء من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1254هجرية، وتعترف الحكومة أن الأراضي الممتدة من المجراد (المطار حاليا) إلى لحج وإلى جميع حدود قبيلة العبادل المعروفة هي تحت حكم وسيطرة السلطان وعند حدوث أي هجوم على لحج أو على قبائل العبادل أو على عدن أو على جنود بريطانيا يكون السلطان محسن والدولة البريطانية يدا واحدة. وإذا دخل أحد رعايا السلطان عدن فعليه الامتثال لقوانين الحكومة البريطانية وعلى الرعايا البريطانيين إطاعة أحكام السلطان في لحج.

ويعفى السلطان وأولاده من العوائد والرسوم عند دخولهم إلى عدن وخروجهم من عدن.

إمضاءات

(السلطان محسن فضل العبدلي) **(الكمندر سمنس)**

المعاهدة المعقودة

بين السلطان علي محسن العبدلي والكابتن هينس في 14 جمادى الآخرة 1265هـ (1851م)

يشهد السلطان علي محسن بحماية أملاك وأموال ورعايا الإنجليز التي في لحج، ويسمح لرعايا الإنجليز بدخول بلاده للتجارة، أو السياحة وبالقيام بعوائدهم ما عدا حرق جثث الموتى ويتسلم المجرمين من الرعايا الإنجليز لسجنهم في عدن. ورضي بأن يكون خور مكسر الحد الفاصل بين حدود السلطان وحدود الإنجليز، وبأن تحمى الطرق الموصلة إلى عدن بقدر استطاعته. وأن كل ما يمر في عدن للسلطان وعائلته من البضائع وما يمر في بلاد السلطان من بضائع الدولة الإنجليزية معفي من الضرائب ولا يأخذ السلطان على التجارة المارة في بلاده لرعايا الإنجليز رسما أكثر من اثنين في المائة وأن يرغب رعيته في زرع البقول والخضراوات في لحج ويساعد الدولة في كل ما يختص بخير عدن ويصغي بقدر الإمكان لمشورة المعتمد البريطاني في عدن.

يتعهد الكابتن استافورت بتشورت هينس بالنيابة عن حكومة الهند بدفع مبلغ (541) (خمسمائة وواحد وأربعين ريالا نمساويا) شهريا للسلطان علي محسن وخلفائه وورثائه.

إمضاءات

(السلطان علي محسن العبدلي) **(الكابتن هينس)**

اتفاقية الصبيحة

معاهدة بين السلطان فضل بن علي بن محسن العبدلي والجنرال فرانسيس لاك عقدت في 5 مارس سنة 1881م الموافق 7 جمادى الآخرة 1298هـ

لزيادة إثبات الصداقة الكائنة بين الدولة البريطانية العظمى، والسلطان فضل بن علي بن محسن فضل العبدلي سلطان لحج الحالي بمعاونة عمه السلطان محمد محسن وغيره من أولاد المرحوم محسن فضل لزيادة القوة والسطوة والعظمة للعبادل.

أبرم الجنرال فرانسيس لاك والي عدن المفوض من الدولة البريطانية هذه المعاهدة مع المذكور فضل بن علي محسن فضل العبدلي سلطان لحج، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن كافة سلاطين العبادل وورثائهم. وقد اعترفت هذه المعاهدة بتعميم سلطته ونفوذه على جميع بلاد الصبيحة، ومن جملتهم : المناصرة، والمخاديم، والرجعية والدينية الذين يتناولون معاشات من الحكومة البريطانية وقد استثنيت الحدود والقبائل المتبقية حاليا بالدولة العثمانية.

وتأكيدا للغرض المذكور أعلاه يتعهد السلطان فضل بن علي محسن فضل بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثائه وخلفائه بالمحافظة على الشروط الآتية :

أولاً : حال توقيع السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي المذكور على هذه المعاهدة يرضى بأن يكون مخاطبا عن كل ما يحصل من أعمال النهب والتعدي من أي نوع كان من الأصابح ويلتزم بإرجاع المنهوبات بعينها أو بالتعويض عن الأموال والأرواح والجراحات .. الخ.

ثانيا : يلتزم سلاطين العبادل بعدم عقد أي معاهدة من أي نوع كانت مع أية دولة أخرى لبيع أو رهن أو إيجار أو هبة على قسم كان من البلاد التي هي الآن والتي ستكون في المستقبل تحت حكم سلطان العبادل بدون رضا الدولة الإنجليزية.

ثالثا : أن لا تبنى قلاع أو عمارات أخرى على ساحل البحر بدون رخصة والي عدن.

رابعا : ليس لسلطان العبادل أخذ أي مكس (رسم جمركي) حادث على الأموال المارة في حدود الأصابح إلى عدن، وليس لأحد من قبائل الأصابح الحق في أخذ أي مكس من الأموال لنفسه.

خامسا : إذا أجرم أحد أو جماعة من الأصابح في الطرق وعجز السلطان العبدلي عن إرجاع ما نهبوه لالتجائهم في حدود الدولة التركية فليس على السلطان مسؤولية إذا هو عمل جهده للقبض على الغريم وإرجاع المنهوب. وما دام السلطان العبدلي محافظا على الشروط المذكورة أعلاه تلتزم الدولة البريطانية بأن تكفل إجراء التدابير والامتيازات الآتية :

1 . تدفع المشاهرات التي تسلم الآن إلى المخدومي والمنصوري والرجاعي والدييني لسلطان العبادل.

2 . ليس للأصابح الحق بالدخول إلى عدن ضيوفا على الحكومة البريطانية إلا إذا استحصلوا على توصيات من سلطان لحج لأجل ذلك.

3 . يلتزم سعادة الوالي أن يمنع السلطان علي بن مانع الحوشبي عن تحويل طريق القوافل عن طريقهم المعتادة التي تمر في الحوطة وضمن حدود العبادل.

عقدت هذه الاتفاقية وصار التراضي عليها في 5 مارس 1881م، الموافق 7 جمادى الآخرة 1298هـ.

إمضاءات

محمد محسن عن نفسه وبالنيابة عن السلطان
فضل بن علي محسن سلطان لحج
أحمد بن علي محسن
أحمد فضل محسن
السيد عمر حسين قاضي لحج
الجنرال فرانسيس لاك والي عدن
ولش معاون والي عدن
ريبون نائب الملك شارلس جراند
نائب الحكومة في لندن

المعاهدة المعقودة

بين السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي سلطان لحج والجنرال فرانسيس لاك والي عدن
7 مارس 1849م

حيث أنّه في المعاهدة المعقودة بتاريخ 7 مارس 1839م ميلادية بين استافورد بنسوت هاينس قبطان في البحرية الهندية، والوكيل السياسي في عدن بالنيابة عن حكومة الهند، والسلطان علي محسن بالأصالة عن نفسه والنيابة عن ورثائه (وخلفائه) حصل التراضي بينهما آنئذ على أن قنطرة خور مكسر والميدان الذي في وسطه وجبال عدن أي جبل الحديد هي ملك الدولة شمالا. وحيث أن مبلغ خمسمائة وواحد وأربعين ريالا بموجب المعاهدة السابقة تسلم شهريا للسلطان علي محسن فضل وأن المذكور وورثاءه وخلفاءه ما داموا محافظين على الإخلاص والصدق والوداد نحو الدولة البريطانية ومتمسكين بشروط المعاهدة آنفة الذكر، وحيث أن السلطان فضل بن علي محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعمامه وورثائه وخلفائه قد ارتضوا أن يبيعوا إلى الدولة البريطانية بمبلغ قدره خمسة وعشرون ألف ريال (مع زيادة مبلغ ألف ومائة ريال شهريا على المبلغ السابق المخصص لهم شهريا) وقدره خمسمائة وواحد وأربعون ريالا، فيصبح جملة المبلغ المخصص شهريا ألفًا وستمائة وواحدًا وأربعين ريالا شهريا، ستمائة ريال منها مقابل محصول الماء، (وخمسمائة ريال محصول الملح) جميع الأراضي الممتدة إلى شمال جزيرة عدن يحدها خط يبدأ من ساحل البحر ميلا واحدا مع خمسة أقسام من ستة عشر قسما من الميل شرقا من شمال آخر جسر خور مكسر، ويمتد من شمال شرقي الشمال سبعة أميال وربع إلى طرف خط الساحل. ومن هذا المكان يمتد الحد من البحر إلى جهة الغرب مسافة ثلاثة أميال وربع إلى مكان قريب من العماد. ومن هذا المحل بعد ما يمر الحد في وسط الصرف الخيالي بميل واحد من جهة الشمال عن مكان حولي الشيخ عثمان يمتد إلى العلامة التي على جانب وادي تبن الكائنة على بعد مسافة ميل من جهة البر ويمتد الحد من هذه العلامة إلى جنوبي غربي الجنوب بحرا.

البند الأول : هذا مما يثبت أن السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور بموجب شروط هذه المعاهدة وبسبب الخمسة والعشرين ألف ريال التي قد سلمت له وبزيادة المعاش الشهري بمبلغ ألف ومائة ريال التي رضيت الحكومة بتسليمها له وذلك له ولأعمامه وورثائه وورثائهم وخلفائه وخلفائهم يعطي ويثبت تملك الدولة البريطانية لجميع أقسام تلك البلدة المحددة أعلاه التي ستبقى بيد الدولة البريطانية، مؤيدا كقسم من أراضيها، والمذكور السلطان فضل بن علي محسن يربط نفسه وأعمامه وورثاءه وورثاءهم وخلفاءه وخلفاءهم بأن لا يقيموا أية دعوى من الآن فصاعدا على الأرض المذكورة أو على أي محصول يحصل منها.

البند الثاني : وإن الجنرال فرانسيس لاك المذكور مفوض تفويضا تاما بأن يتعهد بعهد الله باسم سعادة والي الهند والمجلس العالي أن للسلطان فضل بن علي محسن المذكور وورثائه وخلفائه مبلغا وقدره ألف وستمائة وواحد وأربعون ريالا شهريا المجملة كما هو مذكور أعلاه.

البند الثالث : السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور من جهة والجنرال فرانسيس لاك والي عدن من جهة أخرى مفوضان تفويضا تاما بإشهار أن المعاهدة الموقعة في 7 مارس سنة 1867م، والمتعلقة بالمقيم الذي بين الشيخ عثمان وعدن من السلطان فضل محسن فضل من جهة واللفتنانت كولونيل مويوذر والي عدن من الجهة الأخرى قد أصبحت باطلة وملغية.

البند الرابع : يظل لسلطان لحج الحق في أخذ الرسوم الجمركية على الأموال الداخلة إلى عدن من جهة البر، كما كان ويستمر في تحصيل ذلك داخل حدود الدولة البريطانية كما هو منصوص عليه في المعاهدة الموقعة عام 1841م.

البند الخامس : إذا فر أحد من جنود السلطان إلى حدود الدولة البريطانية وطلبه السلطان فعلى الوالي تسليمه إياه. وإذا فر أحد من رعايا السلطان بعد ارتكابه جرما شنيعا اعتادت الدولة البريطانية على تسليم أمثالهم من المجرمين الملتجئين إذا كانوا في الشيخ عثمان، أو العماد أو عدن فيكون تسليمهم عند طلب هذا عندما يتحقق من ارتكابهم الجرم، ويتعهد السلطان بإرجاع جنود الدولة البريطانية، أو رعاياها الفارين من عدن وتوابعها إلى لحج، ونواحيها إذا طلب منه الوالي ذلك.

البند السادس : إذا احتاج الوالي لإدخال أحد من العبادل في خدمة الحكومة فيلزم أن يكون ذلك بمعرفة السلطان وإذا استقال أحد هؤلاء العبادل، أو طردوا من الخدمة، وأراد الوالي تعيين غيرهم من العبادل بدلا عنهم فيلزم أن يكون ذلك بعلم السلطان.

البند السابع : تكون حدود السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور وورثائه وخلفائه من الآن فصاعدا تحت حماية الدولة البريطانية كما هي الآن.

حررت هذه المعاهدة في الشيخ عثمان في 6 فبراير سنة 1882م، الموافق ربيع الأول 1299هـ.

بحضور

أمضاء : فضل بن علي محسن فضل سلطان لحج وتوابعها –
ميجر هنتر مساعد والي عدن
إمضاء : فرانسيس لاك ميجر جنرال والي عدن – عمر حسين بن محمد قاضي لحج
إمضاء : ريبون نائب جلالة الملك وحاكم الهند العام.

معاهدة مع سلطان العوالق السفلى بتاريخ 30 مارس سنة 1871 ميلادية

إن سبب كتابة هذه الأسطر هو كما يلي :

بما أنّه في 14 أكتوبر 1855 ميلادية الموافق 2 صفر 1272هجرية عقدت معاهدة بين السلطان منصر بن عبدالله بن مهدي العولقي والسلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي العولقي من جهة والجنرال وليم ماركوس كوغلان والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية من جهة أخرى لمنع الاتجار بالرقيق مع أفريقيا – وبما أنه من المستحسن زيادة وتقوية الصداقة الكائنة الآن بين الطرفين، فنحن الموقعون أسماؤنا أدناه نصادق على الاتفاقية المذكورة أعلاه ونوافق بالإضافة إلى الشروط المدرجة أدناه :

المادة الأولى / تستمر الصداقة والسلم والطمأنينة بيننا وبين الدولة البريطانية وحلفائها.

المادة الثانية / من المتوجب علينا إبقاء الطرقات داخل بلادنا والممتدة منها على البحر في حالة سلم وأمان.

المادة الثالثة / إذا تحطم أي مركب خاص بالحكومة البريطانية أو بأحد رعاياها، أو بحكومة أي دولة أخرى، أو بأحد رعاياها على شواطئنا فمن واجبنا حمايته وإسداء المساعدة اللازمة لبحارته وركابه ومعاملتهم بالحسنى.

المادة الرابعة / ومن المفروض علينا إيصال البحارة والركاب إلى عدن بالسلامة مع كل الحوائج التي معهم والتي تخصهم وسيعود أمر إعطائنا المكافأة اللازمة على أتعابنا إلى الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ إذا فر أي نفر من بحارة أي مركب راس في ميناء عدن أو جوارها، أو من جنود حامية عدن والتجأ إلى بلادنا فعلينا إيصاله سالما على عدن وتسليمه إلى السلطات المختصة لتتخذ الإجراءات اللازمة بحقه.

المادة السادسة/ إنني أعتبر نفسي وخلفائي وورثائي وكافة أفراد قبائلي وعشيرتي مرتبطين بمواد هذه الاتفاقية التي عقدتها بالنيابة عنهم مع الحكومة البريطانية.

حررت في عدن في 30 مايو 1871 ميلادية الموافق 11 ربيع الأول 1288 هجرية.

ختم السلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي العولقي

إمضاء : س . دبليو . ترمنهير والي عدن
إمضاء : مايو
أبرمها سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام في كلكتا في 11 ديسمبر 1871
إمضاء : س . دبليو . إيتشون
سكرتير حكومة الهند

هنيئًا لشعبنا الأبي الصامد ولوطن الثاني والعشرين من مايو المجيد أفراح العيد الثالث والأربعين للاستقلال

عدد خاص

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الثلاثاء - 30 نوفمبر 2010 - العدد 15008
Tuesday - 30 November 2010 - Issue 15008

www.14october.com

معاهدة مع جمعدار الشحر والمكلا
26يوليو 1882 م

عقدت هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية الممثلة في شخص الجنرال جايمس بلار والي (عدن) من جهة، وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر من الجهة الثانية.

بما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه عوض بن عمر تمكنا بواسطة المساعدة المقدمة لهما من الحكومة البريطانية من الاستيلاء على مرفأي بروم والمكلا في شهر أكتوبر 1881م، وعلى الأراضي التي كان يحتلها النقيب عمر بن صالح الكسادي وبما أن الحكومة البريطانية قد أسندت إليهما مساعدات ومنحًا أخرى، وبما أن الحكومة البريطانية قد وافقت على تخصيص معاش سنوي قدره 360 ريالاً سنويا لعبد الله بن عمر المذكور وأخيه عوض بن عمر وخلفائهما وورثتهما.

فليكن معلوما أن الطرفين المذكورين أعلاه قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى

يتعهد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أخيه وخلفائه وورثته وخلفائهم وورثتهم بأن لا يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يعطي أو يتصرف بأي طريقة كانت بممتلكاته في الشحر والمكلا، وبروم وملحقاتها الواقعة على الشاطئ الحضرمي من بلاد العرب، أو بأي جزء من هذه الممتلكات والأراضي، وأن لا يتنازل عنها كليًا أو جزئيا إلى أي دولة أو شخص، عدا الحكومة البريطانية وأن لا يخضع لأي دولة أجنبية قبل الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.

المادة الثانية

بما أن الممتلكات والأراضي التي كانت سابقا في قبضة النقيب عمر بن صالح الكسادي في المكلا قد انتقلت إلى يد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وبما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور قد دفع مائة ألف ريال للوالي في عدن لقاء نفقات النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور، فإن هذا المبلغ سيصرف بنظر الوالي

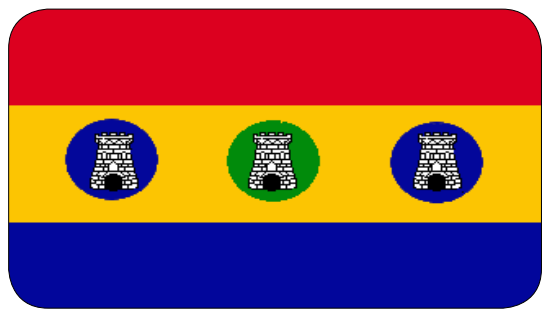

في عدن بالنيابة عن النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور.

المادة الثالثة

وإن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما وورثائهم وخلفائهم، قد ارتضوا ووافقوا على إتباع نصيحة ورغبات الحكومة البريطانية في كل الأمور المتعلقة بمعاملاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية.

المادة الرابعة

وطالما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه المذكور وورثائهم وخلفائهم متمسكون ومحافظون على الشروط المذكورة فستدفع الحكومة البريطانية لعبدالله بن عمر المذكور وأخيه وورثائهم وخلفائهم معاشا سنويا قدره 360 ريالا، وتجرى أول دفعة في أول يوم من أبريل القادم.

حررت في المكلا في 29 مارس 1882 ميلادية الموافق 12 رجب 1299 هجرية.

إمضاء : جايمس بلار والي عدن إمضاء : عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي جمعدار المكلا والشحر

الشهود

س . دبليو اتش سيلي صالح محمد

توقيع ريبون – نائب الملك وحاكم الهند العام

صادق على هذه الاتفاقية سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام في سملا في 26 يوليو 1882 ميلادية.

الإمضاء – س . جرانت

سكرتير حكومة الهند – الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية على سقطرة وملحقاتها

بين الجنرال هوغ وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير

23 أبريل 1886 م

إن الحكومة البريطانية وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، سلطان سقطرة وملحقاتها رغبة منها في المحافظة وتقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

كانت الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وأن الجنرال إي . جي . إف . هوغ المذكور والسلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، تتعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن

عقرير المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لجزيرة سقطرة وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في (قشن) في 23 أبريل 1886م.

الإمضاء : شاس – دبليو – إتش سيلي المساعد الثاني بالنيابة عن الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن.

بصمة السلطان علي ابن عبدالله بن سالم بن عقرير سلطان سقطرة وملحقاتها.

الشهود : محمد صالح جعفر – السلطان سالم بن أحمد بن سعد بن عقرير – سعد ابن مبارك قاضي (قشن) – محمد بن سعد قاضي قلونسية وسقطرة.

اتفاقية مع أمير الضالع

2 أكتوبر 1880م الموافق 27 شوال سنة 1297 هجرية

أنا الأمير علي مقبل الضالعي أوافق وأتعهد بمحض إرادتي، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن ورثائي، وخلفائي بالمحافظة على الأمن والسلام، وعلى الصداقة الأدبية مع الحكومة البريطانية الجليلة،

وبإبقاء كل الطرقات المؤدية إلى عدن، والمارة في بلادي مفتوحة وآمنة، وبحماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها، وأن أتحمل مسؤولية الاعتداءات والأخطار التي يرتكبها أهل (ردفان) وحالمين وكافة القبائل التابعة لي – وإنني سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق.

ولقاء ذلك تدفع لي الحكومة البريطانية العليا مبلغ 50

ريالا سنويا على دفعتين، أي 25 ريالا في كل ستة أشهر وتستمر هذه الدفعات جيلا بعد جيل وإذا ذهبت أنا أو أحد أولادي أو أقربائي أو مشايخي وعقالي إلى عدن أو عدت منها فيلزم الحكومة إظهار الاحترام والإكرام اللائقين بمركزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين.

حررت في عدن في 2 أكتوبر سنة 1880 الموافق 27 شوال 1297هجرية

ختم علي مقبل

إمضاء – جي أرجود فلو مساعد الوالي

معاهدة الحماية المعقودة مع سلطان العوالق السفلى
٢ يونيو ١٨٨٢م

إن الحكومة البريطانية وأبوبكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر بن أحمد وورثائه وخلفائه وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم.

وأبوبكر بن ناصر بن علي مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثائهم.

وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم الذين ينتمون جميعهم إلى عائلة السلطنة في بلاد العوالق السفلى، والذين يرغبون في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما .فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور، والسلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، وأبوبكر بن ناصر بن علي بن مهدي، وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم ورثتهم إلخ .. قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورون آنفا، تتعهد بوضع (أحور) وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين المذكورين، وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

لمادة الثانية / يوافق سلاطين العوالق السفلى المشار إليهم أعلاه، ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك. ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأحور وملحقاتها.

المادة الثالثة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارًا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عدن في 2 يونيو 1882م.

إمضاء : إي . جي . إف . هوغ والي عدن

إي . في . ستايس ليوتنت كولونيل

مساعد الوالي

إمضاءات : السلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، السلطان عبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، أبوبكر بن ناصر بن علي، ناصر أبوبكر، بصمة مهدي بن علي بن ناصر.

الشهود إمضاء : أحمد بن أبوبكر، بصمة مهدي بن علي، بصمة علوي بن علي

إمضاءات : عبدالمجيد بن أبوبكر، محمد صالح جعفر المساعد المحلي.

الإمضاء : لانسدون

نائب الملك وحاكم الهند العالم

صدق سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1890م.

إمضاء : دبليو، جاي كنغهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

اتفاقية شراء أرض من شيخ العقارب

عقدت هذه الاتفاقية في 15 يوليو 1888 ميلادية الموافق 5 ذو القعدة 1305 هجرية بين الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي شيخ العقارب من جهة والجنرال هوغ والي عدن بالنيابة عن حكومة الهند من جهة أخرى.

بما أن هناك قطعة من الأرض تخص الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور واقعة بين قرية الحسوة وعدن الصغيرة وبندر فقم تحتاجها حكومة الهند لتأمين نفوذ السلطة البريطانية على طول شاطئ ميناء عدن ولأسباب أخرى،

وبما أن الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي الآنف الذكر قد وافق على بيع الأرض المذكورة لحكومة الهند بمبلغ ألفي روبية فهذه شهادة بأنه طبقا لشروط الاتفاقية وبناء على تسلم الشيخ المذكور الألفي روبية من حكومة الهند وإقراره بذلك فإنه يسلّم لحكومة الهند قطعة الأرض المحددة أدناه بكاملها :

قطعة من الأرض عرضها نصف ميل وتمتد على محاذاة الشاطئ من وادي تبن غربا فتقطع عدن الصغيرة إلى بندر فقم ويمكن تحديدها بخطى بدءا من العامود الثاني من عواميد الحدود التي على الشاطئ والتي تفصل الأراضي البريطانية عن الأراضي العقربية الآن. ذلك العامود الذي يبعد نحو نصف ميل من الشاطئ ثم يجري محاذيا للشاطئ باتجاه غربي فيقطع الحد البريطاني في عدن الصغيرة على مسافة نصف ميل ويلتقي بشاطئ بندر فقم على مسافة نصف ميل من الحدود البريطانية في عدن الصغيرة.

أما القطعة المباعة لحكومة الهند فيحدها :

شمالا بلاد العقارب

جنوبا البحر والأراضي البريطانية في عدن الصغيرة. شرقا الأراضي البريطانية. غربا بحر بندر فقم.

ويلزم قياس القطعة المذكورة البالغ عرضها نصف ميل من أقصى حدود المياه (الجزر) وتحتوي على كل الشواطئ والخلجان والبنادر الكائنة من جهة البحر.

ويحقُ بعد الآن أن تمتلك حكومة الهند هذه القطعة من الأرض على الدوام بدون أي معارضة أو إدعاء أو طلب من الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور أو ورثائه أو خلفائه أو إحدى قبائله أو أي شخص أو أشخاص آخرين على الإطلاق.

وإثباتا لما تقدم وضع كل من الطرفين المتعاقدين إمضاء وختمه في التاريخ المدون أعلاه ..

إمضاء : إي . جي . إف هوف – والي عدن

إمضاء : عبدالله باحيدرة مهدي

(الشهود) آي – في سنايس – مساعد الوالي – فضل باحيدرة مهدي- محمد صالح جعفر - المساعد المحلي

اتفاقية مبايعة الحواشب

للسلطان فضل بن علي سلطانا عليهم في 3 محرم الحرام 1312 هجرية بعد خلع السلطان محسن بن علي الحوشبي

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد المختار وعلى آله الأطهار، وأصحابه البررة الأخيار، وبعد :

فإنه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام 1312 هجرية، فقد تحرر هذا شاهدا كريما بيد السلطان فضل بن علي محسن العبدلي منا أهل الفجار وأهل يحيى وكافة قبائلنا.

إننا رضينا أن يكون السلطان فضل بن علي محسن العبدلي، سلطانا علينا وعلى بلادنا وله الحرية التامة في حكم جميع بلادنا وحدودها الحوشبية، المعروفة المعينة المبينة المحروثة، وغير المحروثة، مرعى وجبال التي يحدنا من القبلي حدود الترك، ومن جهة البحر حدود العبدلي، ومن جهة الغرب حدود الأصابح، وبعض حدود الترك، ومن جهة الشرق قبائل ردفان، وصحيب ويافع إلى وادي بنا، تلك الحدود المعروفة من الجهات الأربع هي وأهلها تبع لسلطان لحج المذكور يتصرف بها كتصرفه بحدود لحج، (بجميع أوامره وبمقتضى نظره)، وعلى السلطان فضل بن علي المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، وأن يجعل الجبري جبري والعشري عشري كلا على حسب قاعدته، وعادة، سادة، ودولة وقبائل، والتزمنا أيضا لسلطان لحج المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، والامتثال كسائر قبائل العبادل وأنه لا لنا تعاطي بيع ولا رهن في شيء من الأراضي والحدود المذكورة مع أحد من الدول الأجانب، إسلامية كانت، أو أوروبية، من دون رضا سلطان لحج لكون الأرض صارت أرضه كسائر حدود لحج، وأن كل ما التزم به السلطان فضل بن علي المذكور، وتعهد به عند والي عدن، وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعهده، على سائر أهل مملكته وأن حماية أرض الحوشبي كحماية لحج، كما هي الآن عند الدولة البريطانية، وأن هذه المعاملة مرتبطة بين سلاطين الحواشب المذكورين في هذه المعاهدة وسلاطين العبادل آل محسن معاهدة خلف بعد خلف على الأمن والأمانة.

(أختام الرؤساء)

وقد صادق على هذه هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشبي وسلطان لحج في 6 ربيع الآخر سنة 1312هـ.

تتألق محافظة عدن ومحافظة أبين وتفخر اليمن باحتضان الدورة العشرين لكأس الخليج العربي لكرة القدم

معاهدة الحماية

16 **أغسطس** 1895م (14 **صفر** 1313**هجرية**)

بين الجنرال شارلس الكسندر كنجهام والي عدن والسلطان محسن بن علي مانع الحوشبي

إنّ الحكومة البريطانية، ومحسن بن علي مانع الحوشبي، سلطان المسيمير من عبيد، والراحة، وبلاد الحواشب، وتوابعها وملحقاتها، رغبة منهما في المحافظة على تقوية العَلاقات السليمة والودية، الكائنة بينهما فإنّ الحكومة البريطانية قد سمَّت وعيَّنت الجنرال شارلس الكسندر كنجهام المذكور، والسلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المُشار إليه أعلاه، قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه :

محسن بن علي مانع الحوشبي، تتعهد بوضع المسيمير من عبيد والراحة، وبلاد الحواشب، وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلطان المذكور، وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية / يوافق السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المذكور أعلاه، ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه، وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للمسيمير من عبيد، والراحة وبلاد الحواشب وملحقاتها.

المادة الثالثة / تعهد السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه وجميع عشيرته على الأبد بأن لا يتنازل عن أو يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطي بأي طريقة كانت بلاد الحواشب وملحقاتها أو أي جزء منها، لأي دولة أو حكومة أو لأي شخص، عدا الدولة البريطانية.

المادة الرابعة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عدن في 6 أغسطس سنة 1895م.

(الإمضاء : .....)

معاهدة الحماية مع شيخ عرقة

27 **أبريل** 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعوض بن محمد باداس، شيخ عرقة وملحقاتها، رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض، وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، وعوض بن محمد باداس، شيخ عرقة وملحقاتها قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبداها الشيخ الموقع اسمه أدناه :

عوض بن محمد باداس، تتعهد بوضع عرقة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ عوض بن محمد باداس المذكور ويعد بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لعرقة أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عرقة في 27 أبريل 1888م.

الإمضاءات : الجنرال اي جي، إف ، هوغ والي عدن

الشيخ عوض بن محمد باداس شيخ عرقة

الشهود

محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، س أي حسن قائد المدرعة أوسيري

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 **فبراير** 1889**م.**

إمضاء : دبليو، جاي كمنجهام، سكرتير حكومة الهند بالنيابة، الإدارة الخارجية.

معاهدة الحماية مع شيخ حورة الذبيبي

28 **أبريل** 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعبدالله بن محمد باشهيد، وإخوانه : أحمد بن محمد، وسعيد بن محمد، وعلي بن محمد، مشايخ حورة وملحقاتها، رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، والشيخ عبدالله بن محمد باشهيد، وإخوانه : أحمد بن محمد، سعيد بن محمد وعلي بن محمد المذكورين آنفا قد اتفقوا وعقدوا على المعاهدة التالية :

المادة الأولى/

إن الحكومة البريطانية، نزولاً على الرغبة التي أبداها الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد وإخوانه : أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلي بن محمد الموقعون أسماءهم أدناه، مشايخ حورة السفلى وملحقاتها، تتعهد بوضع حورة السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطتهم وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية /

يوافق الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد وإخوانه : أحمد بن محمد، وسعيد بن محمد وعلي بن محمد، ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لحورة السفلى وملحقاتها.

المادة الثالثة/

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه، وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في حورة السفلى في 28 أبريل 1888م. إمضاءات : الجنرال إي جي . إف ، هوغ، والي عدن.

الشيخ عبدالله بن محمد باشهيد صاحب حورة السفلى.

بصمات : أحمد بن محمد،/ سعيد بن محمد، / علي بن محمد

الشهود : محمد صالح جعفر، الشيخ علي بن صالح

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

معاهدة الحماية مع مشائخ الواحدي في بئر علي

30 **أبريل سنة** 1888م

إن الحكومة البريطانية، ومحسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي، سلاطين قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العَلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.فإنّ الحكومة البريطانية قد سمَّت وعيَّنت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأنّ الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، ومحسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محاسر، وناصر بن طالب بن هادي، سلاطين قبيلة الواحدي قد اتفقوا على وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إنّ الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبداها محسن بن طالب بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي الموقعين أسماءهم أدناه سلاطين قبيلة الواحدي تتعهد بوضع بئر علي وملحقاتها الكائنة تحت سلطة سلاطينها، وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق محسن بن صالح بن محسن، وصالح بن أحمد بن صالح، وعبدالله بن أحمد بن صالح، وناصر بن حسين بن محسن، وأبوبكر بن حسين بن محسن، وصالح بن عبدالله بن صالح بن محسن، وعلي بن عبدالله بن صالح بن محسن، وناصر بن طالب بن هادي ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية، إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبئر علي وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بئر علي في 30 ابريل 1888م.

إمضاءات : الجنرال إي إي، جي، إف، هوغ، والي عدن، السلطان محسن بن صالح، السلطان صالح بن أحمد، السلطان عبدالله بن أحمد، السلطان ناصر بن حسين، السلطان أبوبكر بن محسن، السلطان صالح بن عبدالله، السلطان علي بن عبدالله، لانسدون

الشهود : محمد بن جعفر – المساعد المحلي، سي إي حسن قائد المدرعة نائب الملك أوسيري لانسدون وحاكم الهند العام

فبراير 1890

الإمضاء : دبليو جي كنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع مشائخ الواحدي (بلحاف)

30 **أبريل** 1888م

إن الحكومة البريطانية، وهادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح وأحمد بن صالح ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وحسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي وأبوبكر بن ناصر رؤساء قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم. فإن الحكومة البريطانية قد سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال المذكور آدم جورج فوريس هوغ، وهادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح وأحمد بن صالح ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وحسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي وأبوبكر بن ناصر، المذكورين أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى/ إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها المشايخ الموقعون أدناه :

هادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح، وأحمد بن صالح، ومحسن بن صالح وحسين بن صالح وحسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي وأبوبكر بن ناصر رؤساء قبيلة الواحدي تتعهد بوضع بلحاف وملحقاتها القائمة تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية/ يوافق الشيخ هادي بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن إخوانه : ناصر بن صالح، أحمد بن صالح، محسن بن صالح، حسين بن صالح حسن بن صالح وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن أحمد بن هادي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه : أحمد بن علي، أبوبكر بن ناصر ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، ووعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر، عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلحاف أو ملحقاتها.

المادة الثالثة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بلحاف في 30 أبريل 1888م.

إمضاءات : السلطان هادي بن صالح، السلطان صالح بن عبدالله، إي . جي . إف ، هوغ – والي عدن

الشهود / محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، سي . إي حسن قائد المدرعة أوسيري

لانسدون / نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صادق سعادة الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1890م.

دبليو جي كمنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة

الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع شيخ القعيطي

أول **مارس** 1888م

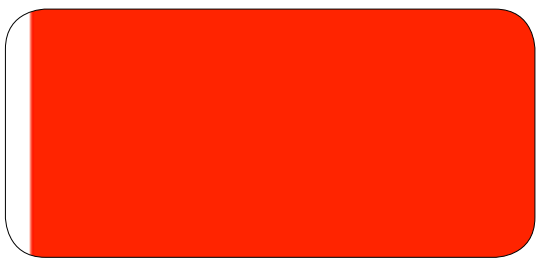

إن الحكومة البريطانية وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه والنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وإن الجنرال المذكور آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها الموقعون أدناه عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابةعن أخيه عوض بن عمر القعيطي تتعهد بوضع المكلا والشحر بملحقاتهما تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر القعيطي، وعن خلفائهم، وورثته، وورثتهم، وأقربائهم، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، أو اتفاقية، أو معاهدة، مع أية دولة، أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية، وأخذ موافقتها على ذلك، ووعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للمكلا والشحر أو لمحلقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في الشحر في أول مارس 1888م

إمضاءات : عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، إي . جي . إف . هوغ – والي عدن

الشهود : محمد صالح جعفر – المساعد المحلي، سي . إي حسن قائد المدرعة أوسيري لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام

ولقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1891م.

أهلا بأشقائنا الأعزاء من دول الخليج العربي والعراق تتعاظم أفراحنا بحلولكم بيننا

معاهدة الحماية مع سلطان قشن

2 مارس 1888م

إن الحكومة البريطانية وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري سلطان (قشن) وملحقاتها، ورغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ، وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري المذكور آنفا،

قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري الموقع أدناه تتعهد بوضع (قشن) وملحقاتها القائمة تحت سلطة السلطان المذكور وضمن حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المهري بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لقشن أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في قشن في 2 مارس 1888م.

إمضاءات : إي . جي . إف . هوغ - والي عدن.

بصمة السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير سلطان قشن وملحقاتها / الشهود : بصمة طواري بن عمر بن طواري بن عقرير - سعد بن سالم بن عمر بن طواري / إمضاء : سعيد بن مبارك بن سعد بن قاضي قشن / محمد صالح جعفر - المساعد المحلي - فريد ريك روب ضابط المدرعة أوسيري.

معاهدة حماية مع شيخ العوالق السفلى

2 يونيو 1888م

إن الحكومة البريطانية وأبوبكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر بن أحمد وورثته وخلفائه.

وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وخلفائهم وورثتهم.

وكلهم من سلاطين العوالق السفلى الراغبين في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال آدم جورج فوريس والسلاطين المذكورة أسماؤهم أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورون آنفا تتعهد بوضع أحور وملحقاتها القائمة تحت سلطة سلاطين العوالق السفلى وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلاطين المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقاربهم وخلفائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأحور وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 2 يونيو سنة 1888م.

إمضاءات : إي جي . إف هوغ - والي عدن - السلطان أبوبكر عبدالله بن مهدي بن عبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، أبوبكر بن ناصر بن علي، ناصر بن أبوبكر، مهدي بن علي بن ناصر.

الشهود : إي . في . ستايس - المساعد الأول للوالي، أحمد بن أبوبكر، مهدي بن علي، عبدالمجيد بن أبوبكر، محمد صالح جعفر - المساعد المحلي.

لانسدون / نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صادق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير سنة 1890م.

الإمضاء : دبليو - جاي - كنجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الإدارة الخارجية

معاهدة حماية شيخ العقارب

15 يوليو 1888م

إن الحكومة البريطانية، وعبدالله باحيدرة مهدي شيخ العقارب في بئر أحمد وملحقاتها، رغبة في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور، والشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي المذكور آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي الموقع أدناه تتعهد بوضع بئر أحمد، وملحقاتها القائمة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي العقربي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك، وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبئر أحمد أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في بئر أحمد في 15 يوليو 1888م.

الإمضاءات : إي . جي . إف . هوغ - والي عدن، عبدالله باحيدرة مهدي علي باحيدرة فضل باحيدرة مهدي.

الشهود : إي في ستايس المساعد الأول لوالي عدن، محمد صالح جعفر - المساعد المحلي.

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 16 فبراير 1890م.

نائب الملك وحاكم الهند العام

إمضاء : دبليو - جاي . كنجهام سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية مع سيخ أهل فضل

4 أغسطس 1888م

إن الحكومة البريطانية، وأحمد بن حسين الفضلي سلطان أهل فضل في شقرة وملحقاتها من البلاد الفضلية رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والسلطان أحمد بن حسين الفضلي المذكور آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها السلطان أحمد بن حسين الفضلي تتعهد بوضع شقرة وبلاد أهل فضل وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادية الثانية

يوافق السلطان أحمد بن حسين الفضلي المذكور ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية؛ إلا بعد إطلاع

الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وتعهد بالإضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لشقرة أو للبلاد الفضلية أو ملحقاتها.

المادة الثالثة

يتعهد السلطان أحمد بن حسين الفضلي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه إلى الأبد أن لا يبيع ولا يتنازل عن أو يرهن أو يؤجر أو يعطي بلاد أهل فضل أو أي جزء منها في أي وقت كان إلى أية دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 4 أغسطس 1888م.

الإمضاءات : إي . جي . إف . هوغ - والي عدن، أحمد بن حسين، عبدالله بن ناصر حسين بن أحمد.

الشهود : إي . في . ستايس، المساعد الأول لوالي عدن، محمد صالح جعفر - المساعد المحلي

لانسدون - نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند على هذه المعاهدة في فورت وليم فبراير سنة 1890م.

معاهدة الحماية مع مشائخ العواطف

17 سبتمبر 1889م

إن الحكومة البريطانية، وسعيد باعلي وعبدالله باعلي وأحمد بن صالح باراجع وعلي محمد وصالح باسعيد وعبدالله محمد وفرع حسن وعلي بايحيى وراجح باحسن، وراجح باعلي وعبدالله بن عوض وأحمد الأعجم مشايخ العواطف رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ – والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وأن الجنرال آدم جورج فوريس المذكور ومشايخ العواطف المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها مشايخ العواطف الموقعون أدناه تتعهد بوضع بلاد العواطف على الشاطئ الجنوبي لبلاد العرب الواقعة بين الأراضي البرهمية والمنطقة التابعة للأتراك في الشيخ سعيد تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق مشايخ العواطف المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم وعن أقاربهم وخلفائهم وورثتهم وعن جميع القبيلة بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك – ووعدوا بالإضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلاد العواطف.

المادة الثالثة

يتعهد مشايخ العواطف المذكورون آنفا بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم إلى الأبد بأنهم لن يبيعوا أو يتنازلوا عن أو يرهنوا أو يؤجروا أو يعطوا بلاد العواطف أو أي جزء منها في أي وقت كان لأي دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 17سبتمبر 1889.

إمضاءات: اي . جي . إف هوغ والي عدن - سعيد بن علي العاطفي وأحد عشر شخصا اخرين.

اي في ستايس المساعد الاول لوالي عدن - عبدالكريم صالح جعفر المساعد المحلي بالوكالة.

لانسدون

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1890.

دبيلو . جي . كننجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الإدارة الخارجية.

معاهدة الحماية مع مشائخ البرهمي

21 سبتمبر 1889

إن الحكومة البريطانية وعلي بن أحمد أمطمي، وخلف بن ترك وعوض بن محمد وأحمد دوكم وعوض بن حسن وهادي بن حيدرة وعلي بن مشكوك وعوض بن سالم ويحيى بن خضر وسالم بن جابر وحسن بن غالب وعوض بن عويد وعبدالله معزبي مشايخ البرهمي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

فالحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم فوريس هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وإن الجنرال أدم جورة فوريس المذكور والمشائخ البراهمة المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا على المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولا عند الرغبة التي أبداها مشائخ البراهمة الموقعون أدناه تتعهد بوضع بلاد البرهمي الكائنة على الشاطىء الجنوبي لبلاد العرب والواقعة بين المنطقتين العقربية والعاطفية والتي هي تحت سيطرة المشائخ المذكورين وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق مشايخ البراهمة المذكورون أعلاه ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وعن أقاربهم، وخلفائهم، وورثتهم، وعن جميع القبيلة، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية، او معاهدة، مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك. ووعدوا بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلاد البرهمي.

المادة الثالثة

يتعهد مشايخ البراهمة المذكورون آنفا بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقاربهم وورثتهم وخلفائهم الى الأبد بأنهم لن يبيعوا او يتنازلوا عن او يرهنو او يؤجروا او يعطوا بلاد البرهمي او أي جزء منها في أي وقت كان لأي دولة غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 21 سبتمبر سنة 1889.

(الإمضاءات: .....)

منجزات الشباب والرياضة والبنية الاساسية في هذا العام من أبرز بصمات العطاء في العيد الثالث والأربعين للاستقلال

معاهدة حماية مع شيخ الواحدي في بلحاف

15 مارس 1895

إن الحكومة البريطانية، وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله ابن أحمد بن هادي، وابن عمه أحمد علي، وابن أخيه أبو بكر بن ناصر،، وأحمد بن صالح بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، رؤساء قبيلة الواحدي رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم.

إن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال جون جوب والى عدن لعقد المعاهدة لهذا الغرض.

وإن الجنرال جوب المذكور وصالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي وأنسباءه المذكورين أعلاه قد اتفقوا على ذلك وعقدوا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه صالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي وأنسباؤه المذكورون أعلاه والموقعون أدناه تتعهد بوضع بلحاف وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين المذكورين وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق صالح بن عبدالله بن أحمد بن ناصر بن عبدالله بن أحمد بن هادي، وأنسباؤه الموقعون أدناه بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم وكافة قبيلتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لبلحاف او ملحقاتها.

المادة الثالثة

وإن رؤساء قبيلة الواحدي المذكورين أعلاه يتعهدون بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أقربائهم وورثتهم وخلفائهم وكافة قبيلتهم الى الأبد بأن لا يتنازلوا عن المعاهدة او يسلموا او يبيعوا او يرهنوا او يؤجروا او يتصرفوا او يعطوا بأي طريقة كانت في بلاد بلحاف وملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص آخر ما عدا الحكومة البريطانية.

معاهدة حماية مع شيخ العلوي

16 يوليو 1895

إن الحكومة البريطانية، وشايف بن سعيد شيخ أهل علي في القشعة وبلاد العلوي وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال شارلس الكسندر - كننجهام والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال شارلس الكسندر كننجهام المذكور والشيخ شايف بن سعيد العلوي الآنف الذكر قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه شايف بن سعيد العلوي تتعهد بوضع القشعة وبلاد العلوي وملحقاتها الكائنة تحت سلطة الشيخ المذكور داخل حدوده وتحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ شايف بن سعيد العلوي، ويعد بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه، وورثته وخلفائه، وكافة القبيلة، بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية، او معاهدة مع أية دولة، او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للقشعة او لبلاد العلوي وملحقاتها.

المادة الثالثة

وإن الشيخ شايف بن سعيد يتعهد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة القبيلة الى الأبد بأن لا يتنازل عن المعاهدة او يسلم او يتصرف او يبيع او يرهن او يؤجر او يرهن او يعطي بلاد العلوي وملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 16 يوليو 1895.

(إمضاءات:.. الجنرال س . إي كننجهام، والي عدن)

معاهدة حماية مع شيخ يافع السفلى

11 أغسطس 1895

إن الحكومة البريطانية وأبو بكر بن سيف السلطان اليافعي في خنفر والحصن والمصانع والروة والقارة وبلاد يافع السفلى، وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية سعت وعينت الجنرال شارلس الكسندر كننجهام والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال شارلس السكندر كننجهام المذكور والسلطان أبو بكر بن سيف اليافعي المشار إليه أعلاه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية، نزولاً عند الرغبة التي أبداها الموقع أدناه السلطان أبوبكر بن سيف اليافعي تتعهد بوضع خنفر والحصن والمصانع والروة والقارة وبلاد يافع السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان أبو بكر بن سيف اليافعي المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لخنفر او الحصن او المصانع او الروة او القارة او بلاد يافع السفلى وملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان أبو بكر بن سيف اليافعي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل عن المعاهدة او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع السفلى او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة كانت او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في أول أغسطس سنة 1895.

(إمضاء المتعاقدين..)

وتوقيعات الشهود...

معاهدة حماية مع شيخ عرقة

7 يناير 1902

إن الحكومة البريطانية والشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس شيخ عرقة وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهما. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايس مايتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وإن الجنرال بلهام جايس مايتند المذكور والشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس المشار إليه أعلاه قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية:

الماقد الأولى/ إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس تتعهد بوضع عرقة وملحقاتها القائمة تحت سلطة الشيخ المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية / يوافق الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لعرقة او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل عن او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع السفلى او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او اي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 7 يناير 1902.

الإمضاءات: الجنرال بي - جاي ميتلند والي عدن ختم الشيخ أحمد بن عوض محمد (بصمة الشيخ أحمد بن عوض بن محمد باداس)

(إمضاء) نائب الملك وحاكم الهند العام.

توقيعات الشهود

معاهدة حماية مع مشائخ قبيلة الضبي التابعة ليافع العليا

11 مارس 1903

إن الحكومة البريطانية ومحمد مثنى بن عاطف جابر وأخاه عمرو مثنى بن عاطف جابر شيخي فخيذة الضبي التابعة ليافع العليا رغبة منهم في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وإن الجنرال بلهام جايمس ميتلند والمشائخ محمد مثنى بن عاطف جابر وعمر مثنى بن عاطف جابر المذكورين أعلاه قد اتفقوا وعقدوا هذه المعاهدة.

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات القائمة بين البريطانيين وأهل الضبي وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الضبي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أذى بل يعاملون باحترام في كل الأوقات وفي كل مكان.

وسيزور مشائخ الضبي عدن متى شاؤوا وسيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

نزولاً عند رغبة محمد مثنى بن عاطف جابر وأخيه عمر مثنى بن عاطف جابر شيخي الضبي المذكورين آنفا تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الضبي وملحقاتها القائمة تحت سلطة الشيخين المذكورين وداخل حدودهما تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وأخوه عمرو مثنى عاطف جابر ويعدان بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد بالإضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة التعرض لبلاد الضبي او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وعمرو مثنى عاطف جابر بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما الى الأبد بعدم التنازل عن تسليم او بيع او رهن او تأجير او التصرف او إعطاء بأي طريقة كانت بلاد الضبي او أي جزء منها في أي وقت كان لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر وعمرو مثنى بن عاطف جابر ايضاً بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما بأن بينهما الطرق الكائنة داخل بلادهم مفتوحة وان يحميا كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره اربعون ريالا.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 11 مارس 1903.

الإمضاءات: الجنرال بي . جي . ميتلند والي عدن

ختم الشيخ محمد مثنى بن عاطف جابر

الشيخ عمرو مثنى بن عاطف جابر

الشهود: الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن.

جي . دبليو بري - عبدالله بن عيدروس

علي جعفر (منصب عدن)

الإمضاء - كرزن

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 26 أكتوبر سنة 1903.

لويس داين

سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة حماية مع شيخ حورة

7 إبريل 1902

إن الحكومة البريطانية والشيخ صالح بن عوض شيخ حورة وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية القائمة بينهم. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جايمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال بلهام جايمس ميتلند المذكور والشيخ صالح بن عوض شيخ حورة وملحقاتها المذكور أعلاه قد اتفقنا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبداها الشيخ صالح بن عوض تتعهد بوضع حورة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشيخ صالح بن عوض المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لحورة او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد الشيخ صالح بن عوض بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد (حورة) او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او أي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في 7 إبريل 1902.

الإمضاء: الجنرال بي . جي . ميتلند والي عدن، بصمة الشيخ صالح بن عوض.

الشهود: آر . إس . بوتنجر المساعد الأول لوالي عدن، أم رستمجي المساعد الرابع لوالي عدن

الإمضاء: كرزن نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 13 يونيو 1902.

عيد الاستقلال .. الثلاثين من نوفمبر التتويج الخالد لبطولات الفداء والتضحية في مسيرة النضال الطويل ضد الاستبداد والاستعمار

معاهدة مع شيخ قبيلة الموسطة التابعة ليافع العليا

3 يوليو سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ علي بن عسكر بن علي قاسم وأخاه الشيخ محسن بن عسكر بن علي قاسم نقيبي الموسطة التابعة ليافع العليا رغبة منهم في ارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والنقيبين علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم قد اتفقوا على وعقدوا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الموسطة وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الموسطة الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور نقباء الموسطة (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

يوافق النقيبان علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم ويعدان بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة أفراد قبيلتهما بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدا إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لاراضي الموسطة او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد النقيبان علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة قبيلتهما الى الأبد بأن لا يتنازلا او يسلما او يبيعا او يرهنا او يؤجرا او يتصرفا او يعطيا بأي طريقة كانت بلاد الموسطة وملحقاتها او أي جزء منها لأي دولة او حكومة او أي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

ويعد النقيبان علي بن عسكر بن علي قسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن أقربائهما وورثتهما وخلفائهما وكافة قبيلتهما بإبقاء كافة الطرق داخل بلادهما مفتوحة وان يحميا كافة المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري للنقيبين المذكورين ولخلفائهما او خليفتهما قدره خمسون ريالا.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 3 يوليو 1903.

الإمضاءات: الجنرال بي . جي . ميتلند . والي عدن
ختما علي بن عسكر بن علي قاسم ومحسن بن عسكر بن علي قاسم.
الشهود: الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن - علي جعفر - عبدالرب سالم.
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 19 أكتوبر 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

معاهدة مع شيخ قبيلة المفالحة التابعة ليافع العليا

27 أغسطس سنة 1903

إن الحكومة البريطانية وعبدالرحمن بن قاسم السقاف شيخ المفالحة التابعة ليافع العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض، وإن الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والشيخ عبدالرحمن السقاف المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات القائمة بين البريطانيين وقبائل المفالحة وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان.

وسيزور مشائخ المفالحة عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة عبدالرحمن بن قاسم السقاف تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة الشيخ المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لاراضي المفلحي او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يسري ويتعهد الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لايتنازل او يسلم او يبيع او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد المفالحة او ملحقاتها او أي جزء منها لاية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ عبدالرحمن بن قاسم السقاف إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره أربعون ريالا له ولخلفائه.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الصالح في 27 أغسطس 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، عبدالرحمن بن قاسم المفلحي.
الشهود: جي ورنفوك مساعد المقيم السياسي، صالح قاسم السقاف المفلحي، ناشر حسين المفلحي، سيد حمود بن حسن (كاتب)
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صادق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في 26 أكتوبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع شيخ قبيلة الحضارم التابعة ليافع العليا

26 سبتمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية ومحسن بن محسن بن غالب شيخ فخيذة الحضارم التابعة ليافع العليا رغبة في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والشيخ محسن بن محسن بن غالب المشار إليه أعلاه قد اتفقا على وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الحضارم وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة الحق بحرية دخول البلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور مشائخ الحضارم عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة محسن بن محسن بن غالب الحضرمي تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدا إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي الحضرمية او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الحضارم او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ محسن بن محسن غالب الحضرمي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره مائة وعشرون ريالا له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الضالع في 26 سبتمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بصمة صالح أحمد
الشهود: جي ورنفورد مساعد الوالي - سيد حمود (كاتب)
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 31 ديسمبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

معاهدة مع السلطان قحطان بن عمر هرهرة في يافع العليا

31 أكتوبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والسلطان قحطان بن عمر هرهرة سلطان يافع العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والسلطان قحطان بن عمر هرهرة سلطان يافع العليا قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل يافع العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل يافع العليا الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان. وسيزور سلاطين يافع العليا عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة السلطان قحطان بن عمر هرهرة المذكور أعلاه تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد يافع العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق السلطان قحطان بن عمر هرهرة ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة ليافع العليا او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد السلطان قحطان بن عمر هرهرة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد يافع العيا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد السلطان قحطان بن عمر هرهرة إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره خمسون ريالا له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في الضالع في 21 أكتوبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، السلطان قحطان بن عمر هرهرة.
الشهود: جي ورنفورد مساعد الوالي - السيد حمود بن حسن (كاتب)
السلطان محمد بن منصر هرهرة، الشيخ عبدالرحمن المفلحي
الإمضاء: كرزن
نائب الملك وحاكم الهند العام.
لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 31 ديسمبر سنة 1903.
الإمضاء: لويس داين
سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية.

المنجزات الإنمائية والشبابية العملاقة أنوار ساطعة في جبين العيد الثالث والأربعين للاستقلال

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

عدد خاص

www.14october.com

معاهدة مع الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي

8 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي التابع للعوالق العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند والشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي المشار إليه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل العوالق العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة الحق بحرية دخول البلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور الشيخ المذكور ووجهاء العوالق الآخرون (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي العولقي تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد العوالق العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي العولقية او ملحقاتها.

المادة الرابعة

ويتعهد الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد العوالق العليا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ محسن بن فريد بن ناصر اليسلمي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره ستون ريالاً له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 8 ديسمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، بصمة الشيخ محسن بن فريد بن ناصر

الشهود: الكولونيل أبود الوكيل السياسي، جي . دبليو بري، مساعد الوالي الإضافي، أبوبكر بن فريد بن ناصر، السيد عبدالله عيدروس زين، علي جعفر.

معاهدة شيخ قبيلة الشعيب السقالدة

5 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشيخ علي مانع السقلدي شيخ الشعيب رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند والشيخ علي مانع السقلدي المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل الشعيب وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الشعيب الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور مشائخ الشعيب عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ونزولاً عند رغبة الشيخ علي مانع السقلدي شيخ الشعيب تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الشعيب وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة

يوافق الشيخ علي مانع السقلدي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأراضي الشعيب او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يتعهد الشيخ علي مانع السقلدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الشعيب او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة

ويعد الشيخ علي مانع السقلدي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره عشرة ريالات له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في السليك في 5 ديسمبر 1903. الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، الشيخ علي مانع السقلدي، الشيخ محسن مانع السقلدي

الشهود: الكولونيل أيود المساعد الأول لوالي عدن، أي حبيب (كاتب المساعد) الكابتن أوبرين مساعد الوالي.

الإمضاء: كرزن نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت وليم في 5 فبراير سنة 1904.

الإمضاء: لويس داين سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع سلطان العوالق العليا

18 مارس 1904

إن الحكومة البريطانية والسلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله سلطان العوالق العليا رغبة منهما في الارتباط بعلاقات السلم والصداقة.

إن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والسلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله المشار إليه قد اتفقا على ذلك وعقدا الى المعاهدة التالية:

المادة الأولى/ ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل العوالق العليا وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل العوالق العليا الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور سلاطين العوالق العليا عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية/ ونزولاً عند رغبة السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله سلطان العوالق العليا تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد العوالق العليا وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة/ يوافق السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتصرف بالأراضي التابعة للعوالق العليا او ملحقاتها.

المادة الرابعة/ ويتعهد السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد العوالق العليا او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ ويعد السلطان صالح بن عبدالله بن عوض بن عبدالله العولقي إضافة الى ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة - ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش قدره مائة ريال له ولخلفائه من بعده.

المادة السادسة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 18 مارس سنة 1904. الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، ختم السلطان صالح بن عبدالله وإمضاء بالنيابة عن السلطان صالح بن عبدالله.

الشهود: ستوك مساعد الوالي - ج . ي ديليو بري مساعد الوالي - علي جعفر الترجمان الأول بصمات علي بن ناصر، أحمد بن ناصر أم شيبة، إمضاء السيد محمد بن علي منصب الإمضاء: كرزن/ نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه الاتفاقية في 23 إبريل سنة 1904.

الإمضاء: لويس داين

سكرتير حكومة الهند - الإدارة الخارجية

معاهدة مع أمير الضالع

28 نوفمبر سنة 1904

إن الحكومة البريطانية والأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن حاكم الضالع وملحقاتها رغبة منهما في توثيق عرى الصداقة والعلاقات الودية بينهما منذ أمد بعيد. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال هنري ماكن مايسون والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وان الجنرال هنري ماكن مايسون المذكور والأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن المشار إليه آنفا قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى/ ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين ورعايا أمير الضالع وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الضالع الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان - وسيزور أمراء ووجهاء الضالع عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية/ ونزولا عند رغبة الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي أمير الضالع تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الضالع وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثالثة/ يوافق الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة للضالع او ملحقاتها.

المادة الرابعة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد الضالع او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة/ ويعد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن إضافة على ذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد التجارة.

المادة السادسة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن ايضاً بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبائله ورعاياه وأتباعه بالمحافظة على الحدود والتي عينتها اللجنة البريطانية التركية المشتركة وعلى الأعمدة المختصة.

المادة السابعة/ ويتعهد الأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن المذكور أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبائله بالمحافظة على السلام والسكينة والأمن داخل حدود الضالع وملحقاتها ويردع قبائله ورعاياه وأتباعه عن إحداث القلاقل في داخل بلاده او خارجها او التعرض للقبائل الخاضعة للحكومة التركية.

المادة الثامنة/ ولقاء هذه التعهدات والمواثيق توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش شهري قدره مائة ريال للأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي ولخلفائه من بعده.

المادة التاسعة/ ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها هذه المعاهدة عليه فإن الأمير المذكور بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه يتعهد بإبقاء قوة مؤلفة من خمسين رجلا او أقل حسبما يرى الوالي - وطالما ان الوالي راض عن أنظمة وكفاءة هذه القوة فإن الحكومة البريطانية توافق على دفع مائة ريال شهريا للأمير شايف بن سيف بن عبدالهادي بن حسن ولخلفائه من بعده كمساعدة إضافية لتلك المذكورة في المادة الثامنة أعلاه.

المادة العاشرة/ يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 28 ديسمبر 1904.

الإمضاءات والتصديق

معاهدة مع الشريف أحمد بن محسن (بيحان القصب)

29 ديسمبر سنة 1903

إن الحكومة البريطانية والشريف أحمد بن محسن من بيحان القصب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال بلهام جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال بلهام جيمس المذكور والشريف أحمد محسن المشار إليه أعلاه قد اتفقا على ذلك وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

ونزولاً عند رغبة الشريف أحمد محسن تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد بيحان القصب وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق الشريف أحمد محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة لبيحان او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد الشريف أحمد محسن بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بيحان او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 29 ديسمبر 1903.

الإمضاءات: الجنرال . بي . جي . ميتلند . والي عدن، بصمة الشريف أحمد بن محسن.

الشهود: الشيخ سالم بن علي بن نمران المرادي، الشيخ علي بن حسين، الشيخ محمد شياخ بن غنام، الكولونيل أبود المساعد الأول لوالي عدن، جي . دبليو يري المساعد الإضافي، علي جعفر الترجمان الأول - علي ابراهيم الكاتب العربي.

تكتمل المباهج اليمنية بأعياد الثورة والاستقلال بلقاء الأخوة والمحبة واحتضان بلادنا لدورة كأس الخليج العربي لكرة القدم العشرين

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

14

الثلاثاء - 30 نوفمبر 2010 - العدد 15008
Tuesday - 30 November 2010 - Issue 15008

عدد خاص

www.14october.com

اتفاقية بين والي عدن والسلطان الواحدي في بلحاف حول إنقاذ السفن المحطمة

22 نوفمبر سنة 1905

أنا الموقع أدناه السلطان محسن بن صالح بن ناصر بن عبدالله البلحافي أتعهد بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن ورثتي وحلفائي وبمحض إرادتي وموافقتي بالتمسك بالشروط التالية فيما يتعلق بالمراكب والسفن المحطمة في داخل حدود الواحدي في بلحاف:

-1 إذا تحطمت او طرأ أي عطل او خلل على أي مركب داخل حدود الواحدي المائية فسيعمل السلطان جهده للمحافظة على المراكب والأرواح والبضائع والحاجيات الخاصة بالركاب وبالمركب.

-2 إذا تحطم مركب او طرأ عليه خلل في شواطىء الواحدي وقذفت المياه بأي بضائع او بأدوات خاصة بالمركب الى الشاطىء فعلى الواحدي ان يحافظ على هذه البضائع وان يعيد الثلثين منها الى أصحابها ويأخذ الثلث الباقي كمكافأة على أتعابه.

-3 إذا قذفت مياه البحر بأي بضائع او بأي مركب او جزء منه الى شواطىء الواحدي في (بلحاف) فيلزم البحث عن مالك ذلك المركب او البضائع فإذا عرفت بمدة شهر واحد فيجب إعادة ثلثي البضائع او الحاجيات وإبقاء الثلث لقاء أتعاب جمعها والمحافظة عليها وإذا لم يظهر صاحب البضائع بمدة شهر فيستولي سلطان بلحاف على كافة البضائع الموجودة.

-4 إذا تحطم أي مركب على شواطىء الواحدي فيتبع نفس القاعدة او يعاد ثلثا الحطام الى صاحب المركب ويحتفظ سلطان بلحاف بالثلث الباقي لقاء أتعابه واهتمامه.

-5 إذا جنحت أي سفينة وإنما لم تتحطم وكان باستطاعة ربانها وبحارتها إخراجها ثانية الى الماء بدون مساعدة فلا يسمح لأحد بالتدخل في شؤونها وإذا احتاج ربانها لأية مساعدة فيلزم إسداؤها له مكافأة يصير الاتفاق عليها بصورة ودية بشرط ان لا تزيد عن عشر قيمة السفينة.

-6 لا يسمح بمس حاجيات وأدوات البحارة والركاب الفقراء او يتقاضى أي أجرة عليها.

-7 وإذا قذفت أي مسلوكات الى الشاطىء فلا يسمح بأخذ أكثر من 25 في المائة عليها.

-8 وإذا كانت السفينة المحطمة وحمولتها تخص الحكومة البريطانية او أية حكومة اخرى معاهدة للحكومة البريطانية فلا يجوز مسها او تقاضي أي رسوم عليها ويلزم الاكتفاء بالمكافأة التي تعينها الحكومة.

لقد أمضى السلطان محسن بن صالح البلحافي هذه الوثيقة في حضوري. في عدن في 21 نوفمبر سنة 1905

الإمضاء: الكابتن هنكوك.

معاهدة حماية مع السلطان الواحدي في بلحاف

13 نوفمبر سنة 1905

إن الحكومة البريطانية والسلطان محسن بن صالح بن عبدالله الواحدي ورغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال هنري مكن مايسون والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال هنري مكن مايسون المذكور ومحسن بن صالح بن عبدالله المشار إليه أعلاه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادةِ الأولى

نزولاً عند رغبة السلطان محسن بن صالح بن عبدالله تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلحاف وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان محسن بن صالح بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة لبلحاف او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.

الإمضاء: الكابتن إتش - إم. مايسون والي عدن - السلطان محسن بن صالح الواحدي سلطان بلحاف

الشهود:

إمضاء:

اتفاقية الرجاعية مع سلطان العبادل

25 سبتمبر 1906

لقد حضر أمام السلطان أحمد فاضل في 7 شعبان 1324 الموافق 25 سبتمبر سنة 1906 كل من الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده قميطي، سلام، أمين، عبدالله، صالح باعوض، محمد حيدرة، صالح بن أحمد، صالح باراجح، عبدوبا سالم، صالح بن أحمد، مجد باراجح، علي أم توم، عبد وصغير، مع أقربائه حيدرة باحسن أم حجر حيدرة باسعيد وصال سيف وتعهدوا بأن يكونوا مسؤولين عن اي خسارة تلحق بالقوافل في طريق الرجاع - وان الشيخ سالم باعبدالله وأولاده وأقرباءه يتعهدون بإرجاع كل ما يفقده أصحاب القوافل او المسافرون او كل ما يسرق منهم وبإنزال العقاب في المعتدين وان يكونوا كلهم بمثابة جند السلطان أحمد فضل في الرجاع ويتحملون مسؤولية كل ما يلحق بالبلاد وبالمسافرين من أذى.

ويتعهد السلطانِ أحمد فضل بمساعدة الشيخ سالم باعبدالله وان يعطيه نقوداً وأسلحة وأطعمة لمقاومة أي فرد من أقربائه او أولاده الذي يعاكسه وإخضاع كل من يخالف ويخل بالأمن سواء كان من أهل رجاع وساكني الرجاع او أحد أقربائه.

ويتعهد الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده وأقرباؤه إضافة الى ذلك أمام السلطان أحمد فضل بأنهم سيمنعون أي عدو لسلطان لحج ووالي عدن من دخول أم رجاع او المرور فيها وإذا حاول ذلك العدو المرور فسيرميه أهل الرجاع بالنار.

وإذا خالف أهل الرجاع أياً من الشروط المذكورة أعلاه فللسلطان الحق في معاقبتهم وانهم تعهدوا ووافقوا على المحافظة على الشروط هذه بحضور الشهود الموقعين أدناه.

الإمضاء: أحمد فضل محسن - سلطان لحج

الشهود: السلطان محمد عبدالكريم محسن، السلطان سلام بن عبدالله محسن، كتب هذا وشهد عليه السيد محمد بن علي زين جعفر منصب الوهط.

اتفاقية مع شيخ أهل العلوي

يوليو سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل علي رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يلي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين الريطانيين ورعايا آل علي وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل آل علي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاء آل علي (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد الشيخ المذكور ايضاً بأن لا يفرض عشورا على البضائع المارة في بلاده زيادة عن اثني عشر في المائة عن حمولة الحمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر غير لحج.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ علي ناشر العلوي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه وبصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابةٍ عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسة وعشرون ريالاً له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ خمسة وعشرين ريالاً الذي منحته إياه الحكومة البريطانية بموجب المعاهدة المعقودة بين شايف بن سعيد العلوي والحكومة البريطانية في 16 يوليو سنة 1895 ويستمر دفع هذا المبلغ له بواسطة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حامية مؤلفة من عشرين رجلا او أقل من ذلك حسبما يرى الوالي في عدن وستقدم له الحكومة البريطانية 15 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة وتوافق الحكومة على بيعه عقب ذلك كميات باقية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها في التواهي عدن في 15 يوليو 1914.

الكولونيل إتش . اف . جاكون . والي عدن بالنيابة الشيخ علي ناصر . الشهود: جي . دلونا - رئيس الإدارة.

علي جعفر - رئيس التراجمة.

اتفاقية مع شيخ الحواشب

سبتمبر سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وسلطان الحواشب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين ورعايا الحواشب. وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الحواشب الحق بحرية دخول بلاد الاخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور سلاطين ووجهاء الحواشب (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد السلطان علي مانع الحوشبي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد السلطان المذكور ايضاً بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده إلا بعد الاستحصال على موافقة والي عدن.

المادة الثالثة

وإذا قام السلطان علي مانع الحوشبي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مبلغ شهري قدره أربعة وستون ريالا له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ مائة وستة وثلاثين ريالاً بموجب المعاهدة المعقودة بين محسن بن علي الحوشبي والحكومة البريطانية في 16 أغسطس 1895.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهدالسلطان علي بن مانع المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حاميات في المطلع والطنان، او في أماكن إخرى على الطرقات كما تقتضي الضرورة ولإبقاء قوة مؤلفة من خمسين رجلا او أقل حسبما يرى الوالي وستقدم له الحكومة البريطانية خمسين بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة. وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 24سبتمبر 1914.

إمضاء: الجنرال جاي . اي . بل . والي عدن، السلطان علي مانع.

الشهود: الكولونيل حاكوت المساعد الأول للوالي - علي جعفر رئيس التراجمة

تجددت في عدن في 11 فبراير 1920.

الشهود: محمد سالم الترجمان الثاني.

الإمضاء: الجنرال جاي . إم . ستيورات والي عدن . السلطان علي مانع.

اتفاقية مع شيخ أهل قطيب

يونيو سنة 1915

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل قطيب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل قطيب وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل أهل قطيب الحق بحرية دخول بلاد الاخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاءٍ أهل قطيب عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ محمد صالح الأخرم المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد شيخ أهل قطيب بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده زيادة عن عشرانات عن حمول الجمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ محمد صالح الأخرم بتنفيذ هذه المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسون ريالا له ولخلفائه من بعده وذلك بواسطة صاحب العظمة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية الودية يعطى الشيخ محمد صالح الأخرم 25 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 23 يونيو 1915.

الإمضاء: الجنرال دي . جي . ال شو والي عدن. الشيخ محمد صالح الأخرم

الكولونيل اتش . اف . جاكون المساعد الأول لوالي عدن.

احتضان دورة كأس الخليج العربي العشرين لكرة القدم في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ومحافظة أبين مكسب عظيم للعلاقات اليمنية الخليجية والعراقية وبناء راسخ لتطورها

معاهدة تجدد معاهدة سابقة بين السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية وتشترك فيها بريطانيا

سنة 1918م

صاحب السمو السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بالنيابة عن نفسه وعن ورثائه وخلفائه والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم.

1 - حباً منهما في ان يحافظا ويقويا علاقات المودة الموجودة بينهما من زمن طويل ورغبة في تنمية الثقة المتبادلة بينهما في إصلاح بلادهم. فقد ارتضوا ان يجددوا المعاهدة التي تمنح التعاون المتبادل وغير ذلك من الأمور بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا وسلاطين ابن عبدالله الكثيري التي نفذت في 27 شعبان سنة 1336 الموافق 9 جون سنة 1918 على الشروط التالية يرتضي السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا من جهة واحدة وبلاد السلطان الكثيري من الجهة الاخرى المحددة أدناه في الشرط الثاني والثالث والرابع - بينما تبقى دولتين منفصلتين كل واحدة تحت سلطانها تكون اقليماً واحداً يعرف بحضرموت وهي تعلقات الدولة البريطانية وان السلطان القعيطي هو السلطان الأول للإقليم المذكور.

2 - يقر السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بأن سلاطين آل عبدالله الكثيري هم سلاطين الشنافر وبأن عائلة آل عبدالله الكثيري يحكمون في داخل حضرموت على مدن وقرى سيئون وتريم والعرى ومريمة وغيل بن يمين وصار الاعتراض بأن تتخذ الشنافر الآتي ذكرهم تابعو السلطان عائلة آل عبدالله الكثيري وهم آل عمرو وآل عامر والفخاذ آل كثير والعوامر آل ضال باجرى وآل جابر وما شملته حدودهم وهي معروفة مشهورة.

3 - يتعهد السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا عن نفسه وورثائه وخلفائه بأن يقر ويعترف وبالحقوق والسيطرة لسلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم على دولة الكثيري (سيئون) وعلى المدن والقرى المذكورة أعلاه وبأن ايضاً لن يعترض لهما في أي أمر كان. وانهم سلاطين مستقلون في بلادهم المعينة في الشرط الثاني.

4 - يقبل السلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم بأنهم لن يعترضوا بأي طريقة كانت في حكومة المكلا للدولة القعيطية بالشحر والمكلا وما شملته من مدن وقرى وقبائل حضرموت ما عدا المدن والقرى المذكورة في الشرط الثاني وان ليس لهم سيطرة في التدخل في بلدان اخرى.

5 - يكرر التأكيد ويرتضي السلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بأن المعاهدة المنعقدة بين الحكومة البريطانية والحكومة القعيطية في سنة 1888 رابطة لهم وكأنهم جعلوها بأنفسهم ويرتضون بأن يمتثلوا لشروطها بأمانة ويرتضي كل الفريق المتعاقد في المعاهدة الحالية بأنهم سيطلعون بعضهم بعضا على جميع الأمور ذات المصلحة المتبادلة بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بمثل هذا التعاون الذي تراه حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ضرورياً إذا شاء على ان يوقفا الفتن في الحال والاستقبال حالاً وان ينهيا ويعفيا عن كل ما سلف وان لا يصير من احدهما انتقام او مطالبة في عرض يرتضيان ان يحافظا في المستقبل على الأمان في السبل القائمة في حدودهم المعروفة واجراء العدالة طبقاً للشريعة واحترامهم السادة العلوية وإسعاف المظلوم وإقامة العدالة العامة.

6 - يقبل السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطاناً يساعدان بعضهم معاً إذا حصل خلاف على رعاياهم وأصحابهم ومن تعلق بهم او على شريف او عابر سبيل او قاصر يد - ويقبلان بأن يحافظا على أرواح وأموال بعضهم بعضا ورعاياهم وكل من لم يكن مجرماً ولاذ بهم في حدودهم والمعروفة وان يعاملوهم بالعدل والإنصاف كمعاملتهم لغيرهم من أصحابه.

7 - يرتضا المذكورون بأن تكون الحرية للمنطقة للتجارة منتشرة في دولتهم وان لا يكون أي تمييز في تحصيل او تعيين الضرائب بين الأشخاص الذين هم رعايا أحد السلطانين او رعايا الاخر.

8 - إذا يرغب أحد السلطانين المذكورين أعلاه ان يزور الاخر ينبغي ان يخبر بمراده حتى يكون الاستعداد لمقابلته بالاحترام الواجب ويحتاج ان لا يزيد في أي حالة كانت مقدار المعسكر عن خمسين نفرا اتقاء حدوث الفتنة بين العسكر.

9 - السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين آل عبدالله الكثيري يقبلان بالسوية على ان يعاونا بعضهم بعضا في أي تدبير فيه صلاح حضرموت ورقيها.

10 - ومناصرة للشروط المذكورة أعلاه تجتهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان تصلح جميع المخاصمات الناشئة في المستقبل بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون من تاريخ إمضاء هذه المعاهدة بالتحكيم بواسطة والي محمية عدن او نائبه.

يسري مفعول هذه المعاهدة المعقودة بثلاث صور طبق الأصل باللغتين العربية والإنجليزية من هذا اليوم.

حررت في 9 شهر جون سنة 1918م.

حررت في 27 شهر شعبان سنة 1336 هـ.

معاهدة استشارة بين حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة والسلطان علي عبدالكريم سلطان لحج

17 نوفمبر سنة 1952

حيث ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وصاحب العظمة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج راغبان في زيادة تعزيز التزامات معاهداتهما وفي توثيق العلاقات الودية الموجودة منذ القدم بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج.

وحيث ان السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج الآنف الذكر راغب في تحسين بلاد السلطنة اللحجية وفي الإعلان عن عزمه في الحكم بالرشاد والعدل وفقاً للدستور اللحجي وحيث ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لمساعدته بنصائحها فإن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة قد اختارت وعينت توم هيكنبوتام الحائز على لقب سير من الدرجة الممتازة بوسام القديسين ميخائيل وجورج ولقب رفيق من الدرجة الممتازة بوسام الامبراطورية الهندية ولقب ضابط في الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية والي وقائد عدن ومحمياتها لإبرام معاهدة لهذا الغرض.

والمذكور توم هيكنبوتام والمذكور السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي قد اتفقا وأبرما المواد التالية:

المادة الأولى

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة لرغبة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر بأن تشمل منطقة سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم السلطان المذكور برعاية وحماية صاحبة الجلالة الملكة.

المادة الثانية

يجب ان يسود السلام والصداقة بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج ويجب ان يكون رعايا صاحبة الجلالة ورعايا سلطان لحج والتابعون له كل منهم حراً في دخول مناطق الاخر بمقتضى قوانين هذه المناطق. ويجب ان يتمتعوا بحماية القانون تامة. الذي يجب على انفسهم ان يحترموه في جميع الأزمنة والأمكنة.

المادة الثالثة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر يوافق ويعد أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يمتنع عن الدخول في أية مراسلات سياسية او اتفاق او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعلم حكومة صاحبة الجلالة.

ويعد كذلك بأن يخطر حالاً والي عدن او نائبه عن محاولة أية دولة اخرى للتدخل في بلاد سلطنة لحج او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يلتزم السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان أي جزء من أراضي سلطنة لحج وملحقاتها لن يسلم او يباع او يرهن او يؤجر او يتصرف فيه بأي صورة اخرى في أي وقت لأية دولة او لرعايا دولة بمقتضى سياسة الأراضي التي تتخذ بين وقت واخر بالتشاور مع والي عدن.

المادة الخامسة

يتعهد السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور بأمانة وإخلاص أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخل هو نفسه او اسلافه مع حكومة صاحبة الجلالة او ممثليهم.

المادة السادسة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور يتعهد أصالة عن نفسه وعن ورثته وخلفائه على السلطنة في جميع الأوقات ان يتعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن وسيقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة اللحجية وملحقاتها شرط ان لا ينقض أي شيء في هذه المعاهدة بأي طريقة من حق السلطان إذ رغب في مخاطبة وزير مستعمرات صاحبة الجلالة.

المادة السابعة

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة بالمثل ان تراعي جميع المعاهدات والاتفاقيات والوعود التي دخلت الحكومة البريطانية او نائبها مع السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج او اسلافه وان تعاونه وورثته وخلفاءه على السلطنة بالنصح للغرض المذكور أعلاه.

المادة الثامنة

حررت المعاهدة الحاضرة بالإنجليزية والعربية وكلا النصين لهما نفس الاعتبار ولكن في حالة أي خلاف في تفسير أي جزء من المعاهدة سوف يرجع الى النص الإنجليزي.

المادة التاسعة

يسري مفعول هذه المعاهدة، عندما يكون كل من الطرفين المتعاقدين قد أنبأ الاخر بموافقته وتأكد من إبلاغ ذلك النبأ الى الاخر بالموافقة.

ووقعت هذه المعاهدة في عدن من نسختين وبحضور الشهود وضع الطرفان المعنيان اختامهما وإمضاءهما في يومنا الاثنين السابع عشر من شهر نوفمبر عام اثنين وخمسين وتسعمائة وألف ميلادية.

بحضور: توم هيكنبوتام.

الوالي والحاكم العام البريطاني بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة المتحدة.

/ علي عبدالكريم فضل./ سلطان لحج بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه على السلطنة.

المعاهدة المعقودة بين السلطان الكثيري وبريطانيا

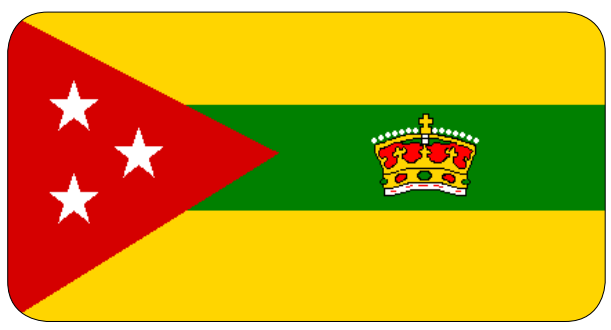

بما ان حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والسلطان جعفر بن منصور الكثيري سلطان سيئون يرغبان ان يقويا العلائق الودية الكائنة بين حكومة جلالته - والسلاطين آل عبدالله الكثيري من زمن طويل.

وبما ان السلطان الكثيري جعفر بن منصور الكثيري يرغب في تقدم وترقية مملكته، وبما ان حكومة جلالة الملك ترغب في تأييده وتقوية سلطة ومقام السلطان.

البند الأول

تقبل حكومة جلالة الملك المتحدة ان تعين مستشاراً مقيماً للسلطان والسلطان يرتضي لأجل سعادة مملكته ان يقبل نصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالديانة والعادة الإسلامية.

البند الثاني

تعترف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بحق سلاطين سيئون في تعيين خلفائهم عرضة لموافقة حكومة جلالة الملك في كل حالة يعني تعيين خلف.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.

أفراحنا بعيد الاستقلال لها وهجها الخاص وأثرها العميق بلقاء الإخاء والمحبة في رحاب الأحضان الحميمة الدافئة في محافظتي عدن وأبين

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

تنشر صحيفة "14 أكتوبر" بعضاً من الوثائق التي تؤرخ لشعبنا نضاله السياسي والمسلح ضد المستعمر البريطاني حتى نيل الاستقلال المجيد في الثلاثين من نوفمبر 1967م.. ولعل من أبرز هذه الوثائق "قرار تشكيل وفد الجبهة القومية إلى مفاوضات جنيف" وهي وثيقة تكشف أسباب تشكيل الوفد للتفاوض مع المستعمر البريطاني ليرحل عن الجنوب بعد ان أذاقه الثوار المر في الكفاح المسلح .. وكذلك بيان الاستقلال وتشكيل حكومة الاستقلال.

قرار تشكيل وفد الجبهة القومية إلى مفاوضات جنيف

تعلن القيادة العامة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل الممثلة الوحيدة لشعب جنوب اليمن المحتل المسمى بالجنوب العربي عن تعيينها الأشخاص المبينة أسماؤهم أدناه وفداً رسمياً يقوم بمفوضية الحكومة البريطانية في الأمور المتعلقة بسيادة واستقلال ومستقبل جنوب اليمن المحتل بما في ذلك جزر كمران وميون وكوريا موريا وسقطرة والجزر الأخرى التابعة.

وتخول لهذا الوفد صلاحيات اتخاذ القرارات النهائية والتوقيع على الوثائق التي تنبثق عن المفاوضات المزمع إجراؤها في جنيف بسويسرا أو أي مكان آخر والتي تبدأ في أو بعد العشرين من نوفمبر عام 1967ميلادية الموافق الثامن عشر من شعبان عام 1387هجرية ويتكون الوفد من:

1ـ السيد قحطان الشعبي رئيس الوفد
2ـ السيد عبدالفتاح اسماعيل عضواً
3 ـ السيد فيصل عبداللطيف عضواً
4ـ السيد سيف الضالعي عضواً
5ـ السيد محمد احمد البيشي عضواً
6ـ السيد خالد محمد عبدالعزيز عضواً
7ـ العقيد عبدالله صالح عولقي عضواً

ويرافق الوفد مستشارون في الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية والعسكرية.

التوقيع: عبدالله الخامري
عن القيادة العامة للجبهة القومية
لتحرير الجنوب اليمني المحتل

نص بيان إعلان الاستقلال الوطني الذي ألقاه الرئيس قحطان محمد الشعبي في المهرجان الجماهيري الضخم في عدن يوم الاستقلال

بسم الله.. باسم الثورة.. وباسم الشعب الذي آمن أن الحرية تنتزع ولا تعطى فسار على درب الثورة العظيمة التي فجرتها الجبهة القومية منذ الرابع عشر من أكتوبر سنة 63م مقدماً الشهداء عن سخاء راضياً بالتضحيات الجسيمة التي تحملها بكل طوائفه دونما تذمر أو سخط حتى تحررت أجزاء الوطن العظيم من الحكم الاستعماري البريطاني والإقطاع والسلاطين.

أعلن أنا قحطان محمد الشعبي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أنه بناءً على القرارات الصادرة عن القيادة العامة للجبهة القومية فإنه ابتداءً من اللحظة الأولى ليوم 28 شعبان 1387هـ الموافق 30 نوفمبر 1967م أعلن مولد وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة على كل أجزاء الوطن براً وجواً وبحراً التي كانت تعرف في السابق باسم عدن ومحمياتها الشرقية والغربية وكل الجزر التابعة لها، وأنه من اللحظة الأولى لهذا الاستقلال ومولد الجمهورية تنتهي بذلك التجزئة البغيضة التي فرضت من قبل الاحتلال البريطاني والحكم السلاطيني الرجعي الإقطاعي لتحل محلها دولة موحدة وحكومة مركزية واحدة تدير وتسيّر كل شؤون هذه الدولة الجديدة.. وان مولد الجمهورية لا يعني مطلقاً اننا قد وضعنا السلاح بل أن على الشعب وقواته المسلحة ان يظل يقظاً وساهراً للحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية وأن على الشعب تقع مسؤولية حماية الثورة وخطها التحرري التقدمي.

ولقد حقق شعبنا هذه الانتصارات الكبيرة بفضل تنظيمه الطليعي ممثلاً بالجبهة القومية، لذا فإن الجمهورية ستعمل جاهدة على رعاية العمل الشعبي المنظم وإفساح المجال له إيماناً منها بأن الشعب هو صاحب الثورة وصانعها وان العمل المنظم هو السبيل لتعبئة الجماهير في خط الثورة وعلى هدى مفاهيمها ستعمل على إذابة النزاعات القبلية والثغرات الإقليمية والفوارق التي خلفها الاستعمار والحكم السلاطيني الرجعي الإقطاعي السابق وانها تلتزم باتجاه تقدمي ثوري لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتوفر العيش الكريم لكل مواطن في الجمهورية الفتية وستقضي على جميع أسباب التخلف وستولي المناطق الريفية التي طالما أهملها العهد البائد رعايتها الكاملة وستعمل جاهدة على تحسين المستوى المعيشي للمواطن ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كما انها تلتزم ضمان ومستقبل كل المناضلين الذين ساهموا في ظروفهم وأحوالهم كما ستعلن في القريب العاجل دستورها المؤقت الذي ستلتزم الحكومة به حتى إعداد دستور دائم.

وتلتزم الجمهورية بمبدأ استمرار القانون والمحافظة على الأمن في هذا الإطار العام.. كما أنها تأخذ على نفسها رعايتها والسهر على رعاياها الذين في المهجر.

كما تلتزم بحماية الجاليات الأجنبية في مجتمع الجمهورية وصيانة ممتلكاتهم وحقوقهم في حدود القانون.

وإنها تؤكد إيمانها الصادق بوحدة اليمن الطبيعية شمالاً وجنوباً وستعمل من جانبها جاهدة بالتشاور والمشاركة مع حكومة الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة في بحث السبل العملية للوصول الى تحقيق هذا الهدف السامي.

وتعلن أنها قررت الانضمام الفوري لجامعة الدول العربية والالتزام بميثاقها.

وتؤكد أنها ستعمل سواء في نطاق جامعة الدول العربية أو بالعلاقات الثنائية على محاولة إيجاد صيغ عملية لتوطيد الروابط بينها وبين الدول العربية الشقيقة بالعمل من أجل تحرر فلسطين وسائر أجواء الوطن العربي التي مازالت تحت الحكم الأجنبي.

وتؤكد من جانبها ضرورة توطيد العلاقات بين الأقطار العربية المتجاورة وانتهاج الجميع سياسة حسن الجوار لتوطيد الروابط الأخوية وتأكيدها.

وإن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية قررت الانضمام الفوري الى الأمم المتحدة والالتزام بميثاقها والتعامل مع جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة واحترام حقوق الإنسان والالتزام الدولي في كافة المجالات وأنها ستفي من جانبها بالتزاماتها الدولية بما لا يتعارض مع سياستها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي والتزاماتها القومية.

وإن الجمهورية تقدر دور الأمم المتحدة الفعال لمساندة نضال شعبنا في الجنوب اليمني ودعمها في قراراتها التي أكدت فيها حقه في الحرية وإدانة الاستعمار البريطاني وتطلب من كافة الدول الأعضاء الأخذ بعين الاعتبار انها ستكون دولة شعبية تقدمية.

كما تعلن التزامها بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في علاقاتها الدولية.

وكجزء من بلدان العالم الثالث المتحررة من ربقة الاستعمار والمتطلع إلى غدٍ مشرق وبناء اقتصاد وطني تقدمي تتحمل مسؤولياتها بالتضامن مع الشعوب والدول الأفريقية والآسيوية وبقية شعوب ودول العالم الثالث في تنسيق وتطوير العلاقات الاقتصادية وفي تحمل تبعاتها تجاه كل الأجزاء التي مازالت ترزح تحت وطأة الاستعمار وبشتى أشكاله وصوره.

كما تؤكد مخلصة وجادة بان الصداقة بين شعوب العالم واحترام سيادة كل دولة على أرضها والتعاون الاقتصادي المستمر هو السبيل إلى بناء صرح سلام عالمي عادل، لذلك فإنها تنتهج مبدأ التعايش والتعاون مع سائر شعوب العالم.

وتقاوم بشدة الاستعمار بشكليه القديم والجديد وتلتزم جادة العمل للقضاء عليه ولا يسع الشعب العربي في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من اليوم الأول لاستقلاله إلا أن يشكر الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبدالناصر على دعمها لنضالنا ومبادرتها بالاعتراف رسمياً بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كما تشكر كل الدول العربية الشقيقة والصديقة التي دعمت نضال شعبنا وتؤكد اتجاه الحكومية الوطنية لشعبنا لإقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم.

حقق الله آمال شعبنا الباسل في ظل سيادته على أرض جمهوريته الفتية.

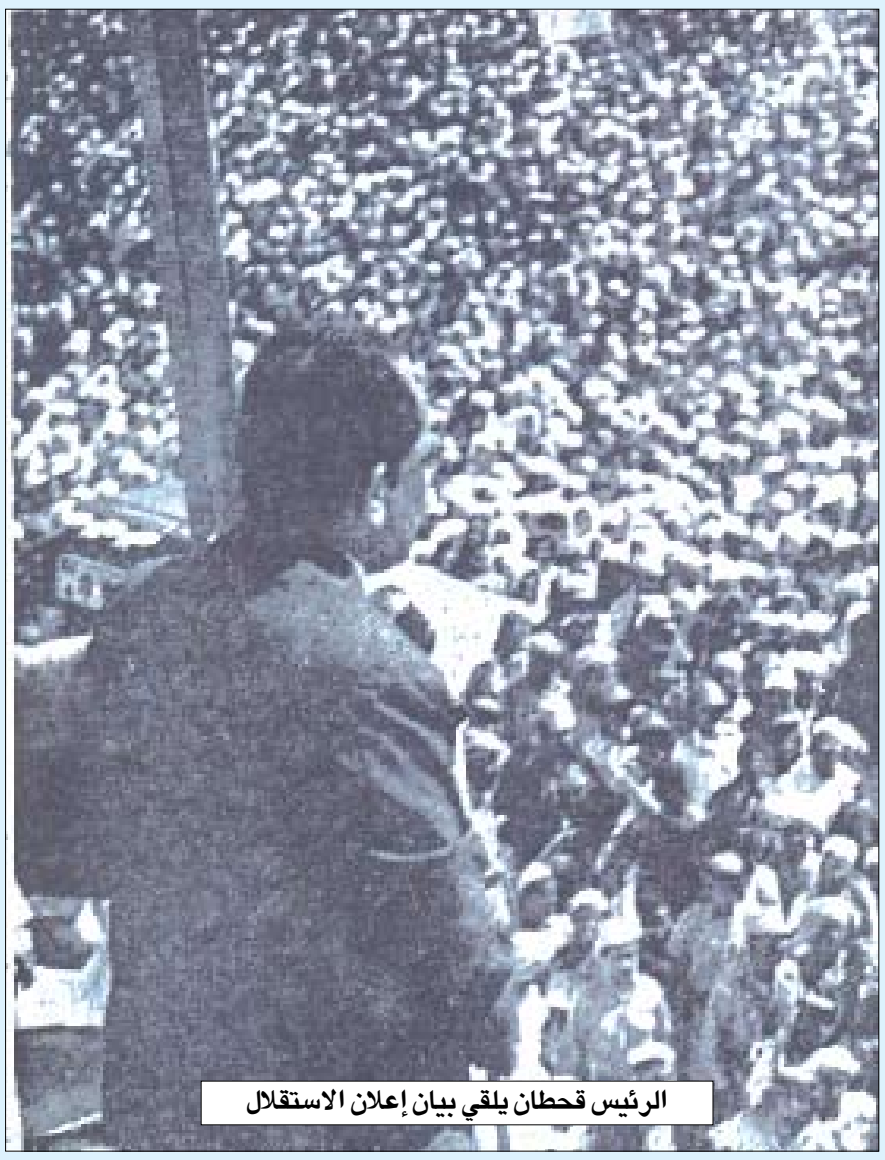

الرئيس قحطان يلقي بيان إعلان الاستقلال

إحراز التفوق المشروع وإبراز المهارات الذاتية والجماعية والتحلي بالصفات الأخلاقية عنوان خليجي عشرين عدن وأبين

بيان وقرارات القيادة

نص خطاب المناضل عبدالفتاح إسماعيل الذي ألقاه يوم الاستقلال 30 نوفمبر 1967م نيابة عن القيادة العامة لتنظيم الجبهة القومية:

أيها المواطنون: يا شعبنا العظيم:

في هذه اللحظات الخالدة التي تعيشها جماهيرنا وشعبنا في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية نقدم لكم تحية الثورة، نقدم لكم باسم الجبهة القومية قائدة وطليعة هذا الشعب، تحية الثورة ونبارك لكم، ونبارك لأنفسنا هذا اليوم السعيد.

إن هذا الانتصار الكبير الذي حققه شعبنا اليوم هو في الأساس كان انتصاراً منذ البداية، منذ أول طلقة نار أطلقت في جبال ردفان الثائرة، ومنذ أول قنبلة في عدن المستعمرة.. ان أول طلقة نار في ردفان وأول قنبلة فجرت في عدن كانت هي الأساس في صنع هذا الانتصار الذي ناضل شعبنا من أجله طوال 4 أعوام نضالاً باسلاً خالداً وجباراً، والجبهة القومية، التنظيم الجماهيري والطليعي لهذا الشعب منذ البداية كانت تشعر ان خروج قوات الاحتلال من بلادنا لا يمكن ان يكون الا بواسطة العنف وبواسطة القوة ولهذا فقد اعطت جماهيرنا وأعطى شعبنا الكثير من التضحيات والكثير من المسؤوليات التي تحملها، أعطى الكثير لكي يصل في الأخير فعلاً الى ان يحرز هذا النصر ويفرض على الاستعمار البريطاني ان يجلو عن بلدنا وأرضنا.

ولقد أعطت جماهيرنا المناضلة تضحيات كبيرة، فعلى مستوى جيش التحرير في الجبال قدم التضحيات وقدم الشهداء، وقدم المزيد من الدم ليصنع هذا النصر وعلى مستوى الفدائيين في عدن والمدن أيضاً قدم الفدائيون من شعبنا الكثير من التضحيات وعانى الكثير في المعتقلات لكي يصل إلى تحقيق هذا الانتصار وكذلك قدم العمال كقطاع ثوري وأساسي من هذا الشعب، كما قدم الطلبة، كما قدم المناضلون الثوريون، كما قدمت المرأة كل هؤلاء فعلاً بكل هذه القطاعات من جماهير شعبنا قدمت بعملها وبتضحياتها وبعملها الطويل هذا الانتصار والوصول الى هذا اليوم العظيم وباعتمادنا على إرادة الشعب فقط وباعتمادنا على ان هذه الجماهير وان هذا الشعب منظم ويعبأ في إطار الجبهة القومية، بهذا لاعتماد على الجماهير وهذا الاعتماد على تنظيم الجبهة القومية، استطعنا فعلاً ان نجابه كل أعداء الشعب، استطعنا ان نجابه الاستعمار واستطعنا ان نجابه كل عملائه وركائزه واستطعنا فعلاً بهذا الشعب وبتنظيماته ان نسقط النظام السلاطيني الرجعي في كل منطقة في طول المنطقة وعرضها من عدن إلى المهرة وأيضاً في نفس الوقت بالاعتماد على الجماهير بتحقيق الانتصار الكبير للوصول الى هذا اليوم الخالد، وفي تحقيق النصر على المستعمر وكل ركائزه، أيضاً استطعنا ان نحرز النصر بواسطة هذا الشعب وبواسطة تنظيم وطليعة الجبهة القومية في مفاوضات الاستقلال التي تمت بين الجبهة القومية وبين الوفد البريطاني في جنيف. لقد قبلنا بمفاوضات الاستقلال مع الوفد البريطاني ونحن متسلحون بإرادة الجماهير وبإرادة شعبنا وعلى الرغم من ان

عبدالفتاح إسماعيل يلقي بيان وقرارات الإستقلال

الجو العربي لم يكن مهيأً لنا، وعلى الرغم من ذلك كله استطعنا فعلاً بإرادة هذاالشعب وبطليعة الجبهة القومية ان نحرز الانتصار الكبير في مفاوضات جنيف لنطلع في النهاية باستقلال حقيقي يمثل إرادة هذا الشعب وحريته وكرامته.

أيها المواطنون..

لقد جابهتم وجابهت كل الجماهير المناضلة وجابهت كل قطاعات الشعب بتنظيم الجبهة القومية مرحلة شاقة وعويصة في مرحلة التحرر الوطني وفي مرحلة النضال المسلح، ونحن ندرك تماماً ان المرحلة القادمة ليست أقل خطورة من المرحلة السابقة، ان المرحلة السابقة اعتمدت على تضحياتنا وعلى شهدائنا وعلى معتقلينا، ولكن المرحلة القادمة هي أكثر صعوبة وأكثر مشقة من الماضي، ان على الشعب وعلى الجماهير وعلى الجبهة القومية كطليعة لهذا الشعب ان تواجه المرحلة القادمة مرحلة البناء الاجتماعي مرحلة التحول الاجتماعي ومرحلة ما بعد الاستقلال فنحن وان كنا في الماضي ومن خلال انشغالنا بالنضال الشاق الطويل لم نتمكن فعلاً من ان نوجد لهذا التنظيم القومي المتماسك وان نحافظ فعلاً على كل مقاييسه التنظيمية والفكرية لان مرحلة النضال المسلح لم تتح لنا فرصاً كثيرة من وقت الى آخر لنراجع موقفنا ولنؤكد من جديد ونتجاوز كل الثغرات بالنسبة لتنظيم الجبهة القومية.

لكن في المرحلة القادمة وهي المرحلة التي تحتاج منا فعلاً الى تنظيم جماهيري حقيقي يقود هذا الشعب في مرحلة البناء القادمة فاننا لابد ان نتوجه لبناء حزب طليعي عقائدي قادر فعلاً على مواجهة أعباء هذه المرحلة وقادر فعلاً ان يقود الجماهير وان يحقق لها غدها المشرق غدها المنتظر ، ان بلداً متخلف كبلدنا يحتاج منا بعد الاستقلال الى جهود كبيرة والى نضالات شاقة فعلاً لننقذ شعبنا من هذا التخلف الذي تركه لنا الاستعمار بعد 129 سنة، ان هذا التخلف وان التركة الثقيلة التي تركها لنا الاستعمار البريطاني فعلاً تحتاج منا الى جهد كبير في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك فلابد فعلاً من ان يعد هذا الشعب نفسه إعداداً كافياً ويتسلح بالوعي ويتسلح بالإيمان بقضيته ليستمر في طريق النضال.

إن مرحلة جديدة من النضال الجماهيري تطل علينا ولابد ان نجابهها بكل شجاعة وصمود وان التخلف الذي فرضه المستعمر لابد من مجابهته فنحن بالنسبة للجانب الزراعي في بلد متخلف .. في بلد لا يمتلك أي شيء من وسائل التصنيع الحديث. وهذا بالتالي سيحتاج منا الى برنامج وخطة للإصلاح الزراعي حتى نستطيع ان نجابه هذا التخلف في هذا الميدان واننا فعلاً نعتمد على الفلاحين وعلى طاقاتهم الثورية في بناء ريف أفضل في بناء ريف سعيد على المستوى الاقتصادي والتجاري والصناعي لابد من خطط تنمية لمواجهة فعلاً هذا التخلف في هذا المجال، ولكي تستطيع الثورة فعلاً ان توجد خطة تنمية للمرحلة القادمة حتى تستطيع ان تحارب الفقر وتحارب الجهل وتحارب المرض وتوجد جيلاً قوياً وتبني حضارة مدنية قوية، لذلك فلابد فعلاً من أن يكون التنظيم الشعبي والجماهيري في يقظة دائمة وفي تسلح دائم لمجابهة المرحلة القادمة ولحراسة الثورة حتى يستطيع الشعب ان يسير نحو تحقيق الانتصارات تلو الانتصارات وأيضاً لابد للجماهير ولابد لتنظيم الجبهة القومية مستقبلاً ان يحمي ثورته من خلال السلطة.

إن سلطة الثورة بعد 129 سنة من الاستعمار فعلاً هي أول سلطة حقيقية وطنية خلقت، وهي فعلاً التي انبثقت من إرادة هذا الشعب ومن ان يكون هناك حكماً وطنياً قادراً على مجابهة أعباء المرحلة القادمة لذلك فالجماهير والشعب مطالب فعلاً بحماية هذه السلطة حتى تستطيع الثورة متابعة سيرها نحو الانتصار.. وحتى يتحقق النصر النهائي لكل جماهيرنا ولكل قطاعات الشعب.

أيها المواطنون..

باسم الثورة وباسم الجبهة القومية نختتم هذه الكلمة بتلاوة القرارات التالية:

قرار رقم 1: قررت القيادة العامة للجبهة القومية الممثلة الوحيدة للشعب وهي السلطة الفعلية مايلي:

1ـ ان المنطقة التي كانت تعرف في السابق باسم عدن ومحمياتها الشرقية والغربية وكل الجزر التابعة لها تعدمنطقة واحدة وتسمى بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

2ـ القيادة العامة للجبهة القومية هي السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وستمارس القيادة العامة هذه السلطة حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية.

3ـ الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية.

4ـ علم الجمهورية يتكون من الألوان الأفقية التالية وترتيبها أعلى الأحمر فالأبيض فالأسود وله من ناحية السارية مثلث لونه أزرق فاتح تتوسطه نجمة حمراء مخمسة.

5ـ نظام الحكم نظام رئاسي.

قرار رقم2:

قرار بتعيين رئيس الجمهورية، الآن وقد تم جلاء الاستعمار عن جميع أجـزاء الوطن وبما ان الجبهة القومية هي الممثلة الوحيدة للشعب والسلطة الفعلية فقد قررت القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية بتاريخ 30 نوفمبر 1967م.. تعيين السيد قحطان محمد الشعبي رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لمدة سنتين من تاريخ تعيينه، وقد كلفته بإعلان الاستقلال رسمياً يوم 30 نوفمبر 1967م، وبعد الإعلان بتشكيل الحكومة، وحتى تشكل الحكومة تمنحه كافة الصلاحيات بتنفيذ القوانين واللوائح السارية المفعول في كل أجزاء الجمهورية وإصدار أية مراسيم يراها ضرورية لمنفعة الجمهورية وأمنها.

30 نوفمبر 1967م

القيادة العامة للجبهة القومية

أول حكومة وطنية للجنوب بعد الاستقلال

سيف أحمد الضالعي

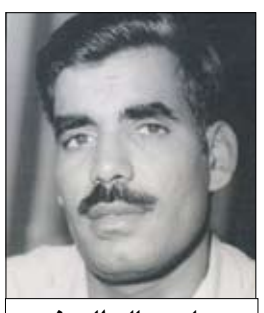
علي سالم البيض

محمد علي هيثم

في مساء يوم الاستقلال أصدر الرئيس قحطان محمد الشعبي المرسوم الجمهوري رقم /1/ ونصه كما يلي:

أنا قحطان محمد الشعبي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، أصدر بموجب الصلاحيات المخولة لي من قبل القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية في الجمهورية مايلي:

1) أعين التالية أسماؤهم وزراء في حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية:

السيد/ سيف احمد الضعالي وزيراً للخارجية

السيد/ علي سالم البيض وزيراً للدفاع

السيد/ محمد علي هيثم وزيراً للداخلية ووزيراً للصحة بالوكالة

السيد/ محمود عبدالله عشيش وزيراً للمالية

السيد/ عبدالفتاح إسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية

السيد/ فيصل عبداللطيف الشعبي وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط

السيد/ عادل محفوظ خليفة وزيراً للعدل والأوقاف

السيد/ فيصل بن شملان وزيراً للأشغال والمواصلات

السيد/ محمد عبدالقادر بافقيه وزيراً للتربية والتعليم

السيد/ عبدالملك إسماعيل وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

السيد/ سعيد عمر عكبري وزيراً للإدارة المحلية، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة.

وبعد أيام قليلة عين الدكتور احمد سعيد صدقة وزيراً للصحة، وأحمد صالح الشاعر وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

الرئيس قحطان الشعبي

محمود عبدالله عشيش

عبدالفتاح إسماعيل

فيصل عبداللطيف الشعبي

عادل محفوظ خليفة

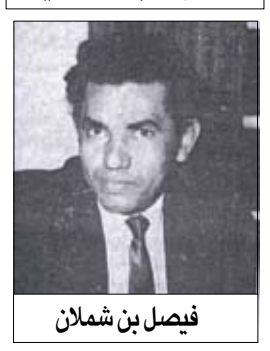
فيصل بن شملان

محمد عبدالقادر بافقيه

عبدالملك إسماعيل

أحمد صالح الشاعر

لقاءات الأخوة في عدن وأبين لقاءات الخير .. والمحبة .. وبناء جسور التعاون والتلاحم .. والعزة العربية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

محطات تاريخية في مسيرة العمل الوحدوي

ان تحقيق الوحدة اليمنية يوم 22 مايو 1990 المجيد جاء ثمرة لمسيرة كفاحية وطنية مخاض فيها شعبنا وطلائعه الوطنية نضالا جسورا من اجل تحقيق هذا الهدف الذي يعد من ابرز الاهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية.

وقد تخللت مسيرة الكفاح الوطني من أجل الوحدة محطات وطنية من العمل الوحدوي بعد انتصار ثورتي 26 سبتمبر و 14 اكتوبر المجيدتين وسقوط النظام الامامي عام 1962 ورحيل الحكم الاستعماري الانجلو سلاطيني عام 1967

وفيما يلي عرض لأبرز محطات العمل الوحدوي بين شطري الوطن سابقا والتي تمخضت عن أنجاز وطني قومي كبير تمثل باعلان قيام الجمهورية اليمنية في الـ 22 من مايو1990م.

□ 28 اكتوبر 1972 التوقيع على اتفاقية القاهرة بين رئيسى وزراء شطرى اليمن. محسن العينى. وعلي ناصر محمد. وجاء هذا اللقاء ثمرة لجهود الوساطة العربية. والجامعة العربية. بعد الحرب التى شهدتها مناطق الاطراف. حيث توصل رئيسا الوزراء الى اتفاق انتهت بموجبه حالة الحرب. وحتمية الوحدة اليمنية بين شطرى اليمن. وتعيين ممثلين شخصيين لرئيسى الشطرين لمتابعة تنفيذ ما اتفق عليه. على ان يعقد لقاء لرئيسى الشطرين فى نوفمبر من نفس العام. ونصت الاتفاقية على تشكيل ثماني لجان فنية تقوم باعداد الصيغ القانونية والتنظيمية والتشريعات التى ستقوم فى ظلها دولة الوحدة. فى مقدمتها اللجنة الدستورية المناط بها اعداد مشروع دستور دولة الوحدة.

□ 28 نوفمبر1972م: رئيسا شطرى الوطن يوقعان بيان طرابلس الوحدوى وذلك خلال اول قمة يمنية. جمعت على مدى ثلاثة ايام القاضى عبدالرحمن الاريانى رئيس المجلس الجمهورى فى الشطر الشمالى. وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة فى الشطر الجنوبى من الوطن. بحضور الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى.. ونص البيان على اقامة دولة يمنية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية. وان الاسلام هو دين الدولة. والشريعة الاسلامية المصدر الرئيس للتشريع. والاتفاق على علم الدولة اليمنية الموحدة وعاصمتها صنعاء. وعلى اضافة لجنة تاسعة الى اللجان الفنية الثمانى التى شكلت فى القاهرة. وهى لجنة التنظيم السياسى الموحد.. وتنفيذا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. تم تعيين ممثلين شخصيين لرئيسى الشطرين الشمالى والجنوبى. وممثلا عن الرئيس الليبى والرئيس الجزائرى والامين العام للجامعة العربية.

□ 21 ديسمبر1972م : لجنة الممثلين الشخصيين لرئيسى شطرى اليمن والرئيس الجزائرى والرئيس الليبى والامين العام المساعد لجامعة الدول العربية. تعقد اجتماعها الاول فى صنعاء. لوضع خطة عملها. وكذا الاتفاق على وسائل الاتصال المستمر طوال فترة اعمال اللجان المشتركة. ورفع التقارير الى رئيسى الشطرين. وحددت اجتماعات اربع من اللجان المشتركة بصنعاء والاربع الاخرى بعدن.

□ 15 ابريل 1973م: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لكل من رئيسى شطرى الوطن والرئيسين الجزائرى والليبى والامين العام لجامعة الدول العربية اجتماعها الثانى بمدينة عدن. والذى تم فيه بحث ما تم تنفيذه من توصيات الدورة الاولى. ورفعت اللجنة تقريرا الى رئيسى الشطرين. كما قدم الممثل الشخصى للامين العام للجامعة العربية. تقريرا حول سير تنفيذ الاتفاقات وسير عمل اللجان الفنية المشتركة.

□ 4 سبتمبر1973م: التقى رئيسا شطرى اليمن فى الجزائر القاضى عبدالرحمن الاريانى وسالم ربيع على. بحضور الرئيس الجزائرى هوارى بومدين. خلال اللقاء تم التأكيد على سرعة انجاز اللجان لاعمالها. بما يتفق واتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.. وقد باشرت اللجان المشتركة اعمالها فى اعقاب هذا اللقاء. وتم التوقيع بالفعل على عدد من الاتفاقيات بين الشطرين فى المجال الاقتصادى.

□ 10 نوفمبر1973م: عقد لقاء بين القاضى عبدالرحمن الاريانى رئيس المجلس الجمهورى. وسالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة. واتفق الرئيسان خلال اجتماعاتهما بمحافظتى تعز والحديدة. على ايجاد صيغ مشتركة. على صعيد الاقتصاد الوطنى لليمن الموحد. كما ناقشا سير اعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن بيان طرابلس. واستمعا الى تقرير الممثلين الشخصيين لهما عن سير اعمال اللجان.

□ 20 نوفمبر1973م: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية دورتها الثالثة فى القاهرة.. حيث اصدرت بيانا تضمن الارتياح لنجاح اعمال اللجان بعد ازالة العراقيل التى كانت تحول دون تقدم عملى فى مجال نشاطها. كما اوصت بانشاء لجنة التنظيم السياسى الموحد. وكذا بحث الموضوع المتعلق بوجود ممثل للجامعة العربية فى اليمن.

□ 14 مارس 1974م: لجنة الممثلين الشخصيين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الوحدوية تعقد اجتماعها الرابع فى صنعاء. وقدم الممثلان الشخصيان لرئيسى الشطرين. تقريرا مشتركا عن سير اعمال اللجان المشتركة ونتائج لقاء الدورة الثالثة.

□ 15 فبراير 1977م: ابراهيم محمد الحمدى رئيس مجلس القيادة. وسالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة. يعقدان اجتماعا فى مدينة قعطبة محافظة أب كرس لبحث القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق فى مجالات التنمية الصناعية والزراعية للوطن اليمنى الواحد. كما تم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولى الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية.يجتمع مرة كل ستة اشهر فى صنعاء وعدن بالتناوب. كما تم الاتفاق على التمثيل الدبلوماسى والقنصلى بحيث يمثل احد الشطرين الشطر الاخر فى البلدان التى اتوجد له فيها سفارة.

□ 15 اغسطس 1977م: قام سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة فى الشطر الجنوبى من الوطن. بزيارة الى صنعاء. التقى خلالها المقدم ابراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة. وبحثا خطوات المسار الوحدوى.

□ 28 مارس 1979م: الرئيسان على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعبدالفتاح اسماعيل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى فى الشطر الجنوبى من الوطن. يعقدان لقاء قمة فى الكويت بحضور الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت. كما حضرها ممثل عن مجلس قيادة الثورة العراقى وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية وسفيرا الاردن والامارات.. اتفقا فيه على قيام اللجنة الدستورية المشتركة باعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال اربعة اشهر. يصادق بعدها الرئيسان على المشروع ودعوة مجلسى الشعب فى الشطرين للانعقاد للموافقة عليه. كمشروع لدولة الوحدة. ومن ثم تشكيل لجنة وزارية للاشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور. وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة. كما تضمن بيان الكويت التأكيد على ضرورة تسريع اللجان الوحدوية المشتركة لعملها. وأنجاز المهام المناطة بها.

□ 2 أكتوبر 1979م: احتضنت العاصمة صنعاء لقاء القمة اليمنى بين الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الاعلى ورئيس الوزراء. أكدا خلالها على أن أعادة تحقيق الوحدة اليمنية هى قدر ومصير الشعب اليمنى. واعربا عن العزم والتصميم للالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت. وعبرا عن ارتياحهما للاجراءات المتخذة بين ممثلى الشطرين فى الاطراف والتى تسهل تنشيط التبادل التجارى وحركة المواطنين. واكدا على ضرورة التنسيق بين وفود الشطرين فى الموتمرات واللقاءات العربية والدولية التى يشارك فيها الشطران.

□ 3 مايو 1980م: عقد لقاء فى مدينة عدن ضم علي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى رئيس الوزراء. وعبدالعزيز عبدالغنى رئيس مجلس الوزراء. وذلك لتعزيز وتنسيق الاتصالات بين الشطرين فى كافة المجالات وتمهيد الطريق لتحقيق الوحدة المنشودة. واتفقا على اقامة موسسات مشتركة بادارة موحدة فى القطاعات الاقتصادية كالغاز والمعادن والمواصلات والمصارف وخطط التنمية وقطاع السياحة.

□ 10 يونيو 1980م: وزراء الداخلية والتموين فى شطرى الوطن. يعقدون اجتماعا فى العاصمة صنعاء. تمخض عنه اتفاق بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين والسلع بين الشطرين. بحرية تامة بالبطاقة الشخصية.

□ 12 يونيو 1980م: التوقيع على اتفاقية بين الشطرين لتأسيس الشركة اليمنية للسياحة. والشركة اليمنية للنقل البحرى. والشركة اليمنية للنقل البرى.

□ 13 يونيو 1980م: الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى رئيس الوزراء. يتفقان خلال لقائهما فى العاصمة صنعاء. على توطيد الامن والاستقرار فى شطرى اليمن. ودعوة المواطنين الراغبين فى العودة الى اى من الشطرين. وعدم دعم اى نشاط معاد للاخر. وازالة المواقع العسكرية من مناطق الاطراف. ووضع خطة للدفاع عن الارض اليمنية والحفاظ على سيادة الوطن اليمنى.. ولتفعيل الخطوات الوحدوية. اتفق الرئيسان على عقد لقاء دورى بين قيادتى الشطرين كل اربعة اشهر لضمان المتابعة المستمرة لما تم الاتفاق عليه.

□ 13 يونيو 1980م: الاتفاق حول التنسيق المشترك بين الشطرين فى المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية.

□ 1 سبتمبر 1980م: فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعلى ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى رئيس مجلس الوزراء. يعقدان فى مدينة تعز لقاءا. تم فيه تدارس مجريات اعمال اللجان الوحدوية وسبل تعزيز وتفعيل دورها والدفع بالنشاطات الوحدوية الاخرى الى الامام.

□ 26 سبتمبر 1980م: قام الاخ على ناصر محمد. الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى فى الشطر الجنوبى من الوطن. بزيارة للشطر الشمالى للمشاركة فى احتفالات شعبنا بالعيد الثامن عشر لثورة 26 سبتمبر. وقد اجرى مع الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. مباحثات هدفت الى تعزيز الاتصالات بين الشطرين بما يسرع فى الخطوات الوحدوية لاعادة تحقيق وحدة اليمن ارضا وانسانا.

□ 15 سبتمبر1981م: تم الاتفاق فى تعز بين الرئيسين على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد. على تنفيذ المادة 9 من بيان طرابلس الصادر عام 1972م. والمتعلقة بانشاء تنظيم سياسى موحد.

□ 23 نوفمبر 1981م: عقدت فى الكويت قمة يمنية برئاسة رئيسى شطرى اليمن على عبدالله صالح. وعلى ناصر محمد. وبرعاية امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح. وشكلت القمة. وهى الثانية فى الكويت بعد قمة 1979. محطة هامة فى المسار الوحدوى. اذ هدفت الى تصفية الخلافات وتنقية الاجواء بين الشطرين. بعد ازدياد حدة المجابهة فى المناطق الوسطى.

□ 30 نوفمبر 1981م: قام الرئيس علي عبدالله صالح. بزيارة تاريخية الى الشطر الجنوبى من الوطن. استمرت ثلاثة ايام. وعقد لقاء قمة فى عدن مع الرئيس علي ناصر محمد. حيث اتفقا على انشأ مجلس رئاسى برئاسة رئيسى شطرى اليمن يسمى المجلس اليمنى الاعلى يختص بمتابعة كافة اتفاقيات الوحدة وتنفيذها والاشراف على اللجان الوحدوية.. وقد حدد الاتفاق اختصاصات ومهام المجلس عقب الاتفاق على تشكيل سكرتارية له لتنظيم اعماله. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية مشتركة تتكون من رئيسى الوزراء. وكذا التنسيق على الصعيد الاقتصادى. والتربوى والثقافى والاعلامى. واتفقا على تنقل مواطنى الشطرين من شطر الى آخر بالبطاقة الشخصية. كما اتفقا على توحيد موقفهما على صعيد السياسة الخارجية.

□ 30 ديسمبر1981م: الاعلان عن انتهاء اللجنة الدستورية المشتركة بين شطرى اليمن من انجاز مشروع دستور دولة الوحدة الذى ضم 136 مادة. بالتوقيع عليه هذا اليوم فى صنعاء من قبل رئيسى اللجنة عبدالله غانم وحسين الحبيشى.ومقرريها عمر الجاوى ومحمد الفسيل.

□ 23 يناير1982م: تم الاتفاق فى صنعاء بين حكومتى شطرى اليمن. على المشروع المشترك لاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية فى المنطقة الحدودية المشتركة بين الشطرين.

□ 6 مايو 1982م: الاتفاق فى تعز بين رئيسى شطرى اليمن الرئيسان على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد. على تجاوز حالة عدم الاستقرار بين الشطرين. وتنفيذ اتفاق 13 يونيو 1980 الخاص بتوطيد الامن والاستقرار فى ربوع اليمن. والعمل على حل اية مشاكل قد تطرأ بالحوار والطرق السلمية. وتأكيد استمرارية العفو العام.

□ 9 نوفمبر 1982م: العاصمة صنعاء تحتضن الاجتماع الثانى لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى. حيث تم فى هذه الدورة. الاتفاق على اعداد مشروع لائحة لتنظيم عمل سكرتارية المجلس.

□ 29 نوفمبر 1982م: الدورة الاولى للجنة الوزارية المشتركة بين الشطرين تنعقد فى مدينة عدن. برئاسة الرئيس على ناصر محمد والدكتور عبدالكريم الاريانى رئيس الوزراء. تمخض عنها السماح بتنقل المواطنين بين الشطرين. كما قررت وضع تشريع موحد ينظم اعمال الشركات اليمنية المساهمة والنظام المالى وهيكلة الاجور والمرتبات.

□ 5 اغسطس 1983م: الدورة الرابعة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى المنعقدة فى العاصمة صنعاء. تستعرض ما انجزته فى دوراتها السابقة. وتعد مشروع جدول اعمال الدورة القادمة للمجلس .. يذكر ان الدورة الثالثة لسكرتارية المجلس انعقدت فى مدينة عدن فى 28 نوفمبر 1982م.

□ 15 اغسطس1983م: احتضنت العاصمة صنعاء اعمال الدورة الاولى للمجلس اليمنى الاعلى برئاسة الرئيسين على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد. وقد صدر فى ختام الدورة التى استمرت خمسة ايام. بيان مشترك تضمن الخطوات العملية التى تم انجازها من خلال اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيسى الوزراء فى الشطرين. كما نص البيان على حق المواطنين فى الانتقال بحرية بين الشطرين بالبطاقة الشخصية. والغاء العمل بتصاريح العودة والاجراءات السابقة. كأول خطوة من نوعها على طريق أعادة تحقيق وحدة الوطن.. وشكل الرئيسان لجنة مشتركة خاصة برئاسة الدكتور عبدالكريم الاريانى رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة وعبدالغنى عبدالقادر عضو المكتب السياسى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى. لدراسة ما تم الاتفاق عليه من قبل لجان الوحدة وما تم تنفيذه حتى الان فى جميع المجالات. والتى عقدت فى 18 اغسطس اجتماعا لها فى مدينة تعز. وضمت روساء لجان الوحدة المشتركة.

وصدر فى ختام الاجتماع محضر تضمن تشكيل لجنة دائمة مشتركة مختصة لتنشيط عمليات التبادل التجارى للسلع ذات المنشأ اليمنى. وحرية تنقل المواطنين. وتبادل المعلومات الاقتصادية.

□ 7 سبتمبر1983م: سكرتارية المجلس اليمنى

العيد الثالث والأربعين للاستقلال يزهو بالمعاني العظيمة التي تجمع أبناء الأمة الواحدة في طريق المصير الواحد المشرق والمزدهر

الاعلى تعقد اجتماعها الخامس فى العاصمة صنعاء. والذى تم فيه التوقيع على عدد من الاجراءات التى تم الاتفاق عليها فى اجتماعات الدورة الاولى للمجلس اليمنى الاعلى. ومنها حرية انتقال المواطنين بين الشطرين.

□ 5 فبراير 1984م: عقدت بمدينة عدن الدورة السادسة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى. وخلال هذه الدورة اعدت سكرتارية المجلس التقرير النهائى عن نشاط لجان الوحدة لرفعه الى الاجتماع المقبل للمجلس اليمنى الاعلى.

□15 فبراير1984 المجلس اليمنى الاعلى برئاسة رئيسى الشطرين على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد. فى ختام دورته الثانية التى عقدت بمدينة عدن. يصادق على عدد من التوصيات التى قدمتها السكرتارية. وكلفها بمتابعة تنفيذ ماجاء فى تقريرها.

□ 1مارس1984م: انعقدت فى مدينة تعز الدورة السابعة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى.. حيث وقفت الدورة امام الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات الدورة الثانية للمجلس بعدن.

□ 16يوليو1984م: عقدت الدورة الثامنة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى فى العاصمة صنعاء برئاسة رئيسى وزراء الشطرين.. حيث اصدرت بلاغا صحفيا. تضمن مستوى تنفيذ قرارات الدورة الثانية للمجلس اليمنى الاعلى. والدورة الاولى للجنة الوزارية واللجنة الوزارية الخاصة. ومشروع اللائحة الخاصة بتنظيم اعمال السكرتارية.

□ 6 اغسطس1984م: عقدت اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيسى الوزراء. على ناصر محمد وعبدالعزيز عبدالغنى. دورتها الثانية فى مدينة عدن. واقرت تفعيل ما يخص الشركات اليمنية المشتركة. وتوحيد دور الرقابة والحسابات الحكومية والتبادل التجارى والتنسيق فى جانب التخطيط والتنمية والتربية والثقافة والاعلام والزراعة والسياسة الخارجية.

□ 12نوفمبر1984م: اجتماعات الدورة التاسعة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى تبدأ فى صنعاء. وتصدر بلاغا صحفيا عن نتائج اعمالها ومستوى تنفيذ قرارات المجلس اليمنى الاعلى فى دورته الثانية. فيما يتعلق بمستوى تنفيذ لجان الوحدة لاعمالها فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاعلامية.

□ 4 ديسمبر1984م: المجلس اليمنى الاعلى فى دورته الثالثة المنعقدة فى العاصمة صنعاء بين رئيسى الشطرين. يطلع على ما انجزته اللجان المشتركة منذ انعقاد الدورة الثانية للمجلس من خلال ما قدمته سكرتاريته من تقارير عن الخطوات العملية التى تمت فى مجالات التنمية والتجارة والصناعة والزراعة والثروة السمكية والربط الكهربائى والاستغلال المشترك للموارد الطبيعية. وكذا ما انجز فى مجال التربية والتعليم وتوحيد المنهج الدراسى.

□ 19 يناير 1985م: التقى الرئيسان على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد فى عدن. وذلك فى اطار تواصل اللقاءات الوحدوية ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمنى الاعلى. وقد حقق هذا اللقاء الذى استكمل فى مدينة تعز. نتائج ايجابية اسهمت فى ترسيخ دعائم الامن والاستقرار على مستوى الوطن اليمنى.

□ 5 مارس 1985م: عقد الرئيسان على عبدالله صالح. وعلى ناصر محمد. اجتماع عمل فى صنعاء. بحث فيه العديد من المواضيع المتعلقة بالتنسيق والتشاور بين قيادتى الشطرين فى اطار العمل الوحدوى المشترك.

□ 24 ابريل 1985م: عقدت بمدينة عدن الدورة العاشرة لسكرتارية المجلس اليمنى الاعلى. التى تابعت مستوى تنفيذ قرارات المجلس السابقة واللجنة الوزارية المشتركة للشطرين. كما استعرضت نتائج اعمال اللجان الوحدوية المختلفة.

□ 19 اغسطس1985م: عقدت سكرتارية المجلس اليمنى الاعلى اجتماعها الحادى عشر فى صنعاء. بعد ان تم انجاز العديد من مهام اللجان المشتركة.

□ 10 ديسمبر 1985م: اللجنة الوزارية المشتركة لشطرى الوطن فى ختام اجتماعها الثالث فى العاصمة صنعاء برئاسة رئيسى الوزراء عبدالعزيز عبدالغنى وحيدر ابوبكر العطاس. تقر حرية تنقل المواطنين بين الشطرين والموافقة على اللائحة الموحدة بشأن شروط خدمة الموظفين العاملين بالمشروعات المشتركة. واقرت كذلك التنسيق فى المجالات التى لم تستكمل. واهمها جعل الخطة التنموية الخمسية للشطر الشمالى. خطة رباعية تنتهى بالتزامن مع نهاية خطة التنمية فى الشطر الجنوبى. وكذا توأمة المحافظات المتجاورة.

□ 24 ديسمبر 1985م: انعقدت بالعاصمة صنعاء اجتماعات المجلس اليمنى الاعلى فى دورته الرابعة برئاسة رئيسى الشطرين على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد. حيث صدر عن هذا اللقاء بلاغ صحفى. ركز على المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية وصولا الى دولة الوحدة اليمنية المنشودة.

□ 2 يوليو 1986م: عقد فى العاصمة الليبية طرابلس. لقاء ثلاثى بين الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وحيدر ابو بكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى فى الشطر الجنوبى من الوطن. والعقيد معمر القذافى. تم خلاله بحث المراحل التى قطعها شطرا الوطن فى مجال التنسيق الوحدوى.

□ 21 يوليو1987م: بدعوة من فخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام. قام على سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى فى الشطر الجنوبى من الوطن. بزيارة الى صنعاء على رأس وفد رفيع المستوى. اجرى خلالها مباحثات هدفت الى الانتقال بمباحثات الوحدة اليمنية وبالعمل الوحدوى. الى الخطوات الاجرائية المقربة ليوم اعلان قيام دولة الوحدة وفقا لبرنامج محدد.

□ 17 ابريل 1988م: التقى الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعلى سالم البيض امين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى. فى مدينة تعز.. واستعرض اللقاء مواصلة العمل الوحدوى وسبل تنشيط الهيئات الوحدوية القائمة وتعزيز عمل لجان الوحدة. كما تم الاتفاق على أحياء الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية فى المنطقة المشتركة بين محافظتى مأرب وشبوة. وتكليف سكرتارية المجلس اليمنى باعداد البرنامج الزمنى المتعلق بمشروع دولة الوحدة. واكدا استكمال جهود قيادتى الشطرين فى احتواء ومعالجة اثار احداث 13 يناير 1986 المؤسفة فى الشطر الجنوبى من الوطن. والالتزام الكامل بما سبق ان توصل اليه الشطران فى العمل الوحدوى قبل تلك الاحداث.

□ 4 مايو 1988م: التقى فى العاصمة صنعاء الرئيس على عبدالله صالح. وعلى سالم البيض. لمتابعة خطوات تنفيذ ما أوكل الى لجان الوحدة من مشاريع مشتركة. واقامة مشروع استثمارى مشترك بين محافظتى مأرب وشبوة التى تقدر مساحتها ب 2200 كيلومتر مربع.

□ 4 مايو 1988م: اتفق وزيرا داخلية شطرى الوطن على تنفيذ ماتم التوقيع عليه فى صنعاء بين قيادتى الشطرين. بشأن تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية. والغاء النقاط القائمة بين الشطرين ووضع نقاط مشتركة فى اماكن يتفق عليها. على ان يبدأ تطبيق ذلك اعتبارا من الاول من يوليو من نفس العام.

□ 28 فبراير 1989م: عقدت سكرتارية المجلس اليمنى الاعلى دورتها الاولى لهذا العام فى مدينة عدن.

□ 22 مارس 1989م: عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لشطرى الوطن اعمال دورتها الاولى لهذا العام فى العاصمة صنعاء برئاسة عبدالعزيز عبدالغنى رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسى رئيس مجلس الوزراء.. واتخذت اللجنة القرارات والتوصيات التى تلزم الوزراء المعنيين باستكمال المهام المناطة بهم. وكذا ما يتعلق بأنشاء لجنة التنظيم السياسى الموحد وتسمية اعضائها. كما اقرت أقامة المشروعات

□ 31اكتوبر1989م: لجنة التنظيم السياسى الموحد تعقد اجتماعها الاول فى مدينة تعز. الذى استمر ثلاثة ايام برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة. وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى. استعرضت فيه المسائل المتصلة بايجاد صيغة مناسبة للتنظيم السياسى لدولة الوحدة. والبدائل المطروحة فى هذا الاطار.

□ 29 نوفمبر1989م: الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام يصل الى مدينة عدن للمشاركة فى احتفالات شعبنا اليمنى بالعيد الثانى والعشرين للاستقلال.

□ 30 نوفمبر1989م: التوقيع على اتفاق عدن التاريخى لاعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية بالمصادقة واقرار مشروع دستور دولة الوحدة. وأحالة المشروع الى مجلسى الشورى والشعب فى الشطرين. للموافقة عليه خلال مدة زمنية اقصاها ستة اشهر. وتفويض الرئيسان السلطتان التشريعيتان بتنظيم عمليتى الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة

طبقا للدستور. وقع الاتفاق كل من الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام. وعلى سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى.

□ 24 ديسمبر1989م: صدر بصنعاء البلاغ الصحفى عن لقاء قيادتى الوطن. الذى تضمن الاتفاق على انتظام لقاءاتها وتكليف الوزراء فى الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ومتابعة مجلسى الشعب والشورى للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة واجراء الاستفتاء العام عليه.. وتكليف مجلسى الوزراء بتقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والموسسات والاجهزة المختلفة فى الشطرين. واعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد ونظام اجراء الاستفتاء الشعبى على مشروع دستور دولة الوحدة. واعلنت القيادة السياسية بشطرى الوطن العفو العام الشامل.

□ 8 يناير 1990م: عقدت لجنة التنظيم السياسى الموحد اجتماعها الثانى فى مدينة عدن. واصدرت بلاغا صحفيا. تضمن اقرار البديل الثانى من البدائل الاربعة التى سبق وان طرحت للنقاش للتنظيم السياسى المقترح فى دولة الوحدة. وهو احتفاظ الحزب الاشتراكى اليمنى والموتمر الشعبى العام باستقلاليتهما. وحق القوى الوطنية والسياسية بممارسة النشاط السياسى. وهو ما كفله دستور دولة الوحدة.

□ 20 يناير 1990م: مجلسا الوزراء فى شطرى الوطن عقدا فى صنعاء اول اجتماع بكامل اعضائهما. برئاسة عبدالعزيز عبدالغنى والدكتور ياسين سعيد نعمان. واتخذ الاجتماع عددا من القرارات الاقتصادية والمالية. وفى مجال التعليم العام والتعليم التخصصى والتشريعات القضائية والشئون الخارجية والتمثيل الدبلوماسى والقنصلى. وناقشت الجلسات التصورات بشأن دمج الوزارات والاجهزة والمصالح والموسسات. ووضع الاجتماع تصورات بشأن تكوين حكومة دولة الوحدة.

□ 18 فبراير 1990م: عقد الاخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام. والاخ على سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى. فى مكيراس بمديرية لودر محافظة ابين. لقاءا تم فيه بحث الخطوات الوحدوية الجارية على الساحة اليمنية.

□ 1 مارس 1990م: عقد بتعز لقاء مشترك بين رئيسى الوزراء فى الشطرين عبدالعزيز عبدالغنى والدكتور ياسين سعيد نعمان. جرى خلاله الاتفاق على دمج الموسسات والاجهزة الامنية ووكالتى الانباء والاذاعة والتلفزيون والمواصلات والطيران والسياحة والجمارك والضرائب والمصرفين المركزيين البنك المركزى والبنك الاهلى واعداد مشروع الموازنة العامة الموحدة للدولة للعام 1991م.

□ 8 مارس 1990م: عقدت قيادة الوطن اليمنى وعلى مدى ثلاثة ايام. سلسلة لقاءات وحدوية فى كل من تعز وعدن. برئاسة الاخ على عبدالله صالح. وعلى سالم البيض. جرى خلالها بحث العديد من القضايا المرتبطة بالجهود الهادفة الى الانتقال بالعمل الوحدوى الى مجالات اكثر تقدما.

□ 20 مارس 1990م: عقد مجلسا الوزراء فى الشطرين اجتماعهما الثانى فى مدينة عدن. صدر عن الاجتماع الذى استمر ثلاثة ايام. عدد من القرارات. منها اقرار 45 مشروعا بقانون وخمسة من مشروعات اللوائح والهياكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والاجهزة والموسسات والهيئات والمصالح فى دولة الوحدة.

□ 22 ابريل 1990م: التوقيع فى صنعاء على اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية اقامة الدولة اليمنية الواحدة وتنظيم الفترة الانتقالية لدولة الوحدة. التى حددت فى المادة الثالثة من الاتفاق بسنتين وستة اشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق. الذى نصت المادة الاولى منه على ان تقوم بتاريخ ال

27 من شوال 1410ه الموافق 22 مايو 1990م بين دولتى الجمهورية العربية و اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية شطرى الوطن اليمنى وحدة اندماجية كاملة. تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما فى شخص دولى واحد يسمى الجمهورية اليمنية ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.. بالاضافة الى تكوين مجلس الرئاسة وتحديد مهامه. وقد تم التوقيع على الاتفاق فى ختام لقاء صنعاء الذى دام اربعة ايام. ويعد اول اجتماع شهدته العاصمة التاريخية لكامل قيادتى الوطن.. وقع الاتفاق كل من الاخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام. والاخ على سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى.

□ 1 مايو 1990م: فخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وعلى سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى. يبحثان فى عدن. عددا من القضايا المرتبطة بالعمل الوحدوى والخطوات الاجرائية وبقية الترتيبات المتعلقة باعلان قيام الجمهورية اليمنية وفقا للاتفاقيات الوحدوية.

□ 1 مايو 1990م: رئيسا وزراء شطرى الوطن يعقدان لقاءا بينهما فى عاصمة دولة الوحدة صنعاء. لاستكمال المهام العاجلة للفترة الانتقالية.. وقد تم فى محضر اللقاء المشترك الاتفاق على تنظيم تداول العملة الوطنية. واعداد الموازنة العامة للدولة. والاتصالات والخدمة المدنية. وتنظيم الوثائق السرية لدولتى ما قبل الوحدة.

3 مايو 1990م: عقدت لجنة التنظيم السياسى الموحد اجتماعها الاخير فى تعز برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية. وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى. وأقرت مشروع الاتجاهات الاساسية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية. ومشروع اتفاق العمل المشترك بين الموتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى.

□ 10 مايو 1990م: فخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الامين العام للموتمر الشعبى العام. وعلى سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى. يوقعان فى تعز. اتفاقية العمل المشترك بين الموتمر الشعبى والحزب الاشتراكى. واقرا كافة النتائج التى توصلت اليها لجنة التنظيم السياسى الموحد فى دورتها الاخيرة.

□21 مايو1990م: فى جلستين تاريخيتين عقدتا فى كل من صنعاء وعدن. صوت نواب الشعب فى شطرى الوطن مجلس الشورى مجلس الشعب الاعلى وبالاجماع على اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور دولة الوحدة.

□21 مايو 1990م: أعضاء المجلس الاستشارى وهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى فى اجتماع مشترك لهم فى عدن. ينتخبون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية مكونا من خمسة اعضاء هم على عبدالله صالح. على سالم البيض. عبدالكريم العرشى. سالم صالح محمد. عبدالعزيز عبد الغنى.. وفى اليوم التالى وفى اول اجتماع لمجلس الرئاسة فى عدن. جرى انتخاب على عبدالله صالح رئيسا لمجلس رئاسة الجمهورية اليمنية وعلى سالم البيض نائبا لرئيس المجلس.

□ 22 مايو1990م: شهدت مدينة عدن ظهر هذا اليوم الثلاثاء الموافق ال 27 من شوال 1410ه ميلاد الدولة اليمنية الواحدة الموحدة واعلان قيام الجمهورية اليمنية.. وفى لحظة تاريخية مهيبة قام فخامة الرئيس على عبدالله صالح. برفع علم اليمن الواحد فوق سارية المجد. عاليا خفاقا. فيما كانت الجماهير اليمنية فى ارجاء الوطن تبارك هذا الانجاز الوحدوى العظيم لشعبنا اليمنى ولامتنا العربية جمعاء.

تتعاظم أفراح شعبنا بعيد الاستقلال مع احتضان بلادنا دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم العشرين

العمل الوحدوي (1967 – 1978م)

لقد نال الشطر الجنوبي استقلاله وسقط مع هذا الاستقلال المشروع البريطاني الاستعماري التشطيري، وأثبت الشعب الأبي أنه أقوى من كل مؤثرات الثقافة الانفصالية التي كرس الاستعمار كل جهوده في غرسها طيلة فترة بقائه لمدة 128 سنة ... فقد ظل حضور التاريخ الوحدوي ماثلا في وعي الحركة الوطنية في مختلف مراحل نضال شعبنا، التي بلغت ذروتها في حرب التحرير التي أنجزت الاستقلال.

وعلى الرغم من أن استقلال الشطر الجنوبي جاء في ظروف حرجة بالغة الخطورة إذ كان النظام الجمهوري في صنعاء يتعرض لأعتى هجمة شرسة استهدفت إسقاطه وذلك عقب عودة القوات المصرية من اليمن، الأمر الذي لم يكلل فيه انتصار الثورة في الشطر الجنوبي بإعلان مشروع يمني وحدوي فوري مع الشطر الشمالي من الوطن، ولكن جماهير الشعب في الشطرين هبت هبة رجل واحد لفك الحصار المضروب على صنعاء، ومضت في تصعيد المقاومة الشعبية، ورفع الجاهزية القتالية في أعلى مراحلها على مدى حرب السبعين يوما حتى انتصرت إرادة الشعب، وحل السلام في ربوع اليمن.. وأضحى النظامان السياسيان في شطري اليمن أمام استحقاقات الوحدة التي ظلت هي الحقيقة الكبرى المستحوذة على جدول أعمال النظامين السياسيين في الشطرين، مهما تباينت وجهات النظر، فثقافة الوحدة هي الثقافة المقروءة، وهي لغة التفاهم الوحيدة، وهي الأقوى من الاتجاهات الإيديولوجية الدخيلة، ومن الطائفية والمناطقية.

وقد كانت أولى بوادر العمل الوحدوي بين الشطرين في نوفمبر/تشرين الثني 1970م، عندما اتفقت قيادتا الشطرين في اجتماع تعز، على ضرورة البدء باتخاذ إجراءات وخطوات وحدوية إدارية كانت تستهدف تكوين اتحاد فيدرالي! وعزي هذا الطرح إلى وجود واقع متباين في نظامي الحياة الاجتماعية والسياسية في الشطرين خلال عهود الاستعمار والاستبداد.

وقد ظهرت مؤثرات وعوامل صراع لإعاقة العمل الوحدوي، لكنها في كل الأحوال لم تكن أقوى من تيار الوحدة والإرادة الشعبية التي مضت تكتسح هذه الألغام، مهما كلفها ذلك من تضحيات عرضت الطاقات الوطنية والموارد للإهدار الناجم عن التجزئة.. ولئن بدت خطوات الوحدة بطيئة ومتعثرة من حين لآخر لكنها اكتسبت الرسوخ، والصلابة الشديدة في وجه كل المحاولات المضادة لمسيرة الوحدة.. فقد كان لاحتماء جماعات وقوى من كلا الشطرين بالشطر الآخر، دور في توتير العلاقات بينهما بلغت حد الأزمة التي أفضت إلى حدوث صدام مسلح بينهما عام 1972، على جولتين، الأولى في 1 فبراير/شباط 1972،والأخرى في سبتمبر/أيلول من العام نفسه، نجم عنهما اتفاقية القاهرة التي تم التوقيع عليها بين القيادتين التنفيذيتين في الشطرين في مقر جامعة الدول العربية في 28 أكتوبر 1972، تجاوبا مع جهود لجنة التوفيق العربية المشكلة بقرار من مجلس الجامعة العربية في 13 سبتمبر 1972م، من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن.

وقد شكلت صياغة اتفاقية القاهرة نقطة وسطا بين تصورين لمشروعين للوحدة من قيادتي الشطرين، وكيفية إنجازها، وأعقبها بيان طرابلس في 28 نوفمبر 1972 الصادر عن لقاء رئيسي الشطرين القاضي عبد الرحمن الإرياني وسالم ربيع علي، ويعتبر جزءا مكملا لاتفاقية القاهرة ، حيث تضمنت المادة التاسعة منه إنشاء تنظيم سياسي، كما يعتبر تفسيرا لبعض بنود اتفاقية القاهرة، وشاملا مجموعة من الأسس التي تسترشد بها اللجان المشتركة في عملها لإنجاز عملية الوحدة.

ومما يميز الاتفاقية والبيان نصهما على قيام دولة واحدة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل من دولتي الشطرين في شخص دولي واحد، وربط هذا النص بإنجاز مشروع دستور دولة الوحدة، الأمر الذي أعاد العمل الوحدوي إلى مفهومه الاندماجي، وأسس لمشروع إعادة الوحدة بالوسائل السلمية، وإسقاط الخيار العسكري، والوحدة على الطريقة البسماركية ... وأدى الاتفاق والبيان إلى توالي اجتماعات الممثلين الشخصيين لرئيسي الشطرين فضلا عن لقاءي قمة، أحدهما في الجزائر في أيلول/ سبتمبر 1973، والأخر في تعز-الحديدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 وقد تم فيهما الاتفاق على إعطاء فترة زمنية كافية لإنجاز اللجان الفرعية أعمالها، تجاوزت الفترة المحددة في اتفاقية القاهرة، كما تم الاتفاق على إيقاف أعمال التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن، وإغلاق معسكرات العناصر المخربة، والاتفاق كذلك على إيجاد صيغ للعمل المشترك في المجالات الاقتصادية.

وأخذت لجان الوحدة في التشكل، ثم في عقد اجتماعاتها لتحديد مهامها والاتفاق على وضع برامج زمنية لأعمالها وفقا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.. ثم ما لبثت أن توقفت أعمالها حوالي ثلاثة أعوام تأثرا بالظروف والأحداث الداخلية في كلا الشطرين وبخاصة إثر حادث اغتيال محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري، نائب رئيس الوزراء في الشطر الشمالي، ووجهت اتهامات صريحة إلى سلطات الشطر الجنوبي، وظل الوضع متوترا، ووصل الأمر بإعلان الشطر الشمالي استخدام القوة لإنجاز الوحدة.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم، قامت حركة 13 يونيو التصحيحية عام 1974م.. ومهد ذلك لنزع فتيل الأزمة.

واستعادت قيادتا الشطرين الظروف المهيئة للتفاهم فيما بينها بإسناد قوى التيار الوحدوي، والتقاء النظامين في تحديث سلطة الدولة، وإدراكهما للأخطار الإقليمية والدولية التي تهدد أمن البحر الأحمر ومدخله الجنوبي، فضلا عما كان لقيادة الشطر الشمالي من دور قومي ملموس في وضع رؤية عربية للأمن في البحر الأحمر، فكان الترتيب لقمة قعطبة في 15 فبراير/شباط 1977م التي وقعت على اتفاق أنهى فترة القطيعة، وأعاد النشاط إلى لجان الوحدة .

وقد اعتبر اتفاق قعطبة مكملا للاتفاقات السابقة ومنفذا لبنودها، ومستحدثا مجلسا مشتركا برئاسة رئيسي الشطرين، وهو بمثابة مجلس تخطيط وتنسيق ومتابعة لرسم وتوجيه الخط العام للسياسة اليمنية داخليا وخارجيا إبان فترة الإعداد واستكمال اللجان المشتركة أعمالها.. فضلا عما تضمنه الاتفاق من إيجاد علاقة عضوية للنشاط الدبلوماسي للشطرين، وأن يمثل أحدهما الآخر في البلدان التي لا يوجد لأي منهما فيها سفارات، إلا أن اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في 1977/10/11 قبل يوم واحد من توجهه إلى عدن لاستكمال اتخاذ خطوات أخرى، حال دون الاستمرار في التطبيق العملي لاتفاق قعطبة .

العمل الوحدوي (1978-1990م)

إن عملا عظيما كمشروع الوحدة لا بد أن تحف به المخاطر، وأن يواكبه الكثير من التضحيات، ولا سيما حين تستبد المخاوف المتبدلة بأصحاب الشأن وأولي الأمر ، وصانعي القرار، وحين تسود الانطباعات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة علاقات النظامين، بل والعلاقات الداخلية لكل شطر على حدة.. وحين تلتقي هذه السلوكيات السلبية مع رغبات إقليمية، وصراعات دولية يزداد حجم المعاناة، وغالبا ما ينتهي إلى أزمة متفجرة.. ولكن أيا من هذه الأخطار والأزمات لا تقوى على حرق ملف الوحدة، فالممسكون به يدركون أن ما يتعرض له النظامان من اضطرابات وعدم استقرار سياسي يتصل اتصالا وثيقا بعرقلة مسيرة الوحدة، لذا ظل السعي نحو إعادة الوحدة أقوى من كل التحديات .

فقد حدثت تطورات دامية في كلا الشطرين جرى فيها اغتيال الرئيس أحمد الغشمي وتم انتخاب الرئيس علي عبد اللّه صالح رئيسا للجمهورية في 17 يوليو 1978 في ظرف كانت فيه البلاد في حالة غليان اتجهت فيها أصابع الاتهام في اغتيال الغشمي إلى قيادة الشطر الجنوبي، في الوقت الذي أخذ فيه الصراع على السلطة في عدن يشتد بين فريق يقوده سالم ربيع علي وفريق يقوده عبد الفتاح إسماعيل الذي تغلب على فريق ربيع الذي اتهم باليسار الانتهازي والنزعة الفردية وانتهى بمقتله.. ولكن حسم الصراع الحزبي لم يدفع في اتجاه تنشيط أعمال لجان الوحدة، فقد أدى الولاء الإيديولوجي للماركسية إلى نشوب حرب شباط/آذار 1979 بين الشطرين أسفرت عن وساطة للجامعة العربية، وعقد قمة الكويت، وصدور بيان الكويت في 30 آذار/مارس 1979 الذي أكد فيه الرئيسان علي عبد اللّه صالح، وعبد الفتاح إسماعيل على تصميم الشعب في الشطرين على إقامة دولة الوحدة في أسرع وقت ممكن، وحث اللجان على إنجاز مهامها، وبخاصة اللجنة الدستورية التي حدد لها فترة أربعة أشهر لإعداد مشروع دستور دولة الوحدة، والالتزام باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس .

وقد أعقب تلك القمة عقد قمة صنعاء في 1979/10/4، تم فيها التأكيد على بذل جهود مشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين، وإعطاء مهلة إضافية للجان الوحدة لاستكمال أعمالها .

لقد أسفرت الصدامات المسلحة عن تولد اقتناع لدى الطرفين بأن أسلوب القوة والعنف لإنجاز الوحدة غير ممكن، الأمر الذي ترتب عليه البحث عن صيغ مناسبة تقوم على الحوار السلمي، وهو ما شهده عقد الثمانينات الذي اتسم بعقد لقاءات متتالية كرست الحوار، وأسفرت عن خطوات عملية ملموسة على طريق إعادة تحقيق الوحدة.. فما كان يتفق عليه في عقد السبعينات، ولا ينفذ بصورة جيدة، أضحى في الثمانينات يحظى بالاهتمام وقابلا للتنفيذ..

1- فقد عقد لقاء صنعاء في حزيران/يونيو 1980، وتم فيه الاتفاق على إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وإزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين، وحث لجان الوحدة على إنجاز أعمالها.

2- وفي لقاء تعز في 15 أيلول/سبتمبر 1981 ، اتفق على تشكيل لجنة لتنفيذ المادة (9) من بيان طرابلس 1979، الخاصة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد..

3- وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 1981، انعقدت قمة عدن، وتم فيها إنشاء المجلس الأعلى برئاسة رئيس الشطرين لمتابعة سير تنفيذ اتفاقيات الوحدة بين شطري الوطن، وللإشراف على لجان الوحدة وكذا إنشاء اللجنة الوزارية برئاسة رئيسي الوزراء.. وقد عقد المجلس اليمني الأعلى أربع دورات في كل من صنعاء، وعدن :

دورة أغسطس 1983 في صنعاء، دورة فبراير 1984 في عدن، دورة ديسمبر 1984 في صنعاء، دورة ديسمبر 1985 في صنعاء .

كما عقدت اللجنة الوزارية ثلاث دورات.. وكان لتلك اللقاءات أثرها النفسي في تعميق الثقة بين القيادتين، وانعكاسها على المواطنين بالارتياح. إلا أن هذا الوضع المطمئن لم يدم طويلا، فقد تفجرت أحداث العنف في 13 يناير 1968، بين أعضاء النخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي، وخروج الرئيس علي ناصر محمد أحد طرفي الصراع من الشطر الجنوبي، ومعه عدد كبير ن قيادات الحزب، ورجال الدولة، إلى الشطر الشمالي، مما أدى إلى توقف المباحثات واللقاءات عمليا لما يقارب العامين تجمدت معها الاتفاقات التي اتخذت من قبل، غير أن الأمور لم تذهب إلى حد الاحتدام بين الشطرين، فقد كان تصرف الأخ الرئيس علي عبد اللّه صالح خلال تلك الأحداث المؤسفة حكيما، حيث رفض-ورغم كل المغريات- التدخل وبشكل قاطع، في الصراع الدائر بين طرفي الصراع، بل دعا إلى حل الخلافات بالاحتكام إلى الحوار، الأمر الذي كان له أثره الإيجابي في احتواء آثار الصراع وتهيئة مناخ الثقة الذي أمكن من خلاله استئناف الحوار والعمل الوحدوي مع الجناح المنتصر في قيادة الحزب الاشتراكي الذي تسلم السلطة في عدن.

وقد تزامنت معاودة الحوار الوحدوي مع إعلان الشطر الجنوبي عن اكتشاف النفط في منطقة تماس مشتركة، وشكل ذلك إضافة متغير جديد إلى مجموعة المتغيرات الحاكمة لعلاقات الشطرين.

وكان انعقاد أول قمة عقب أحداث يناير 1986 في تعز في نيسان/أبريل 1988 اتفق فيها على اتخاذ خطوات أكثر جدية في استكمال الجهود المشتركة لاحتواء ومعالجة آثار أحداث يناير 1986، والالتزام الكامل بما تم الاتفاق عليه في مجال العمل الوحدوي قبل تلك الأحداث، والتأكيد على أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة، ومنها ما يتعلق بالثروات الطبيعية في محافظتي مأرب وشبوة، وتلاها قمة صنعاء (4-3 مايو/أيار1988) وقد كان لقاء القمة هذا لقاء تفصيليا لما اتفق عليه في قمة تعز، وقدرت فيه منطقة الاستثمار المشترك بمساحة قدرها 2200كم مربع، كما اتفق على تنشيط عمل لجنة التنظيم السياسي الموحد، ووضع تصور مشترك للعمل السياسي الموحد في أقرب وقت ممكن، وإعداد برنامج زمني لإبرام دستور دولة الوحدة، والاتفاق على إلغاء النقاط القائمة بين الشطرين، واستبدالها بنقاط مشتركة وتسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين والمرور بالبطاقة الشخصية، وعدم فرض قيود على المواطنين، والبحث عن مصادر تمويل لربط الطرق بين الشطرين.

وقد أنجزت جملة من الأعمال الوحدوية التي تم الاتفاق عليها وأهمها إنشاء شركة مشتركة للاستثمارات النفطية والمعدنية، وتسمية أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد، وتبادل الشطرين مشروعات حول شكل دولة الوحدة، وطريقة إنجازها. كما عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في تعز في 2 نوفمبر تشرين الثاني 1989 واتفقت على مناقشة أربعة بدائل للتنظيم السياسي .

-1دمج المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني في تنظيم سياسي واحد .

-2الإبقاء عليهما في وضع مستقل وإتاحة حرية التعدد السياسي والحزبي .

-3حل المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية .

-4تكوين تحالف جبهوي يضم المؤتمر والحزب والقوى الوطنية مع احتفاظ كل منها باستقلاليتها. لقد اتسمت هذه الفترة بمتغيرات محلية و إقليمية ودولية كان لها دورها في تقرير موعد إعلان قيام دولة الوحدة .

ففي الشطر الجنوبي جرت عملية مراجعة شاملة لتجربة النظام في سياق البريسترويكا في الاتحاد السوفيتي التي انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي فيما بعد، وأدى انخفاض الدعم الذي كان يتلقاه الشطر الجنوبي من الاتحاد السوفيتي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإثقال خزينة الدولة بمديونية بلغت 6 مليارات دولار... في الوقت الذي شهدت فيه المنطقة العربية قيام تكتلات إقليمية كان فيها الشطر الشمالي عضوا في أحدها هو مجلس التعاون العربي .

وقد التقطت القوى الوحدوية، وجماهير الشعب هذه المتغيرات، وكونت ضغطا وحدويا قويا ماج به الشارع السياسي وعزز الجهد الشعبي من الجهد الرسمي ويسر على قيادتي الشطرين الانطلاق نحو الخطوات الأخيرة لإعلان الوحدة .

وقد عبر لقاء قمة عدن في 1989/11/30م عن ذلك خير تعبير، فقد نجم عنه اتفاق تم فيه تصديق القيادتين على مشروع دستور دولة الوحدة. وإحالة مشروع الدستور على المجلسين التشريعيين خلال ستة أشهر بإجراء الاستفتاء الشعبي، والانتخابات التشريعية الموحدة لدولة الوحدة .

وفي ضوء لقاء قمة عدن أوفدت قيادتا الشطرين العديد من الوفود المشتركة إلى الأقطار العربية الشقيقة وبعض الدول الكبرى الصديقة، لتقديم صورة واضحة عن حقيقة دولة الوحدة، بهدف تحييد الأطراف الإقليمية الدولية وتخفيف حدة العوامل المضادة لقيامها، والتهيئة لاستقبالها وتقبلها في المحيطين العربي والدولي بما من شأنه تعزيز العلاقات مع هذه الدول والإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي وأردفتها بقيام القيادتين والشطرين بإجراء الاتصالات الهاتفية لعدد من القادة وبالزيارات لعدد من قادة الدول واستقبال بعضهم. وشكل ذلك النشاط المتكامل حشد التأييد الإقليمي والدولي لدولة الوحدة فضلا عما يترتب عليه من نتائج طيبة تمثلت في تعزيز الثقة بين جماهير الشعب وقيادته بما مثلته من جدية السعي المشترك نحو تحقيق الوحدة، والدخول في مرحلة العد التنازلي الوشيك لإعلانها، فضلا عما خلصت إليه الوفود من نقاط أخذتها قيادتا الشطرين بنظر الاعتبار، وبصفة خاصة ما وقفت عليه من ملاحظات بعض القادة العرب حول التجارب الوحدوية العربية السابقة، وتركزت تلك الملاحظات في ما يلي:

أولا:ضرورة الالتزام بسرية موعد إعلان الوحدة حتى اللحظة الأخيرة، تحسبا واستباقا وإبطالا لاحتمالات حدوث محاولات لعرقلة إعلانها في موعدها من جانب من يرون في تحقيقها تعارضا مع رغباتهم. وقد ترتب على هذه الملاحظة اختزال الفترة الزمنية المعلنة بعام إلى ستة أشهر .

ثانيا: ضرورة التأكيد على الترابط العضوي بين الوحدة والديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، باعتبار أن هذا الترابط يشكل سياجا منيعا لحماية دولة الوحدة، وقد أضحى نظام الدولة فور قيامها ديمقراطيا تعدديا يكرس المشاركة السياسية والحزبية والشعبية .

ثالثا: ضرورة التسريع في دمج القوات المسلحة حتى لا تغدو مدخلا لتهديد دولة الوحدة .

رابعا: العمل على خلق المؤسسات الحديثة لدولة الوحدة وتجنب فوقية القرار ضمانا للحيلولة دون حدوث خلافات جانبية قد تتسبب في اضطراب العلاقات التي تربط بين بناة دولة الوحدة قياديين وقوى وجماهير .

ولا يغيب عن البال ما كان يحاك من محاولات للقيام بإجهاض للوحدة في طورها الجنيني وما حدث من غزل إقليمي، ارتفعت فيه نغمات العزف على وتر الاستئثار بالنفط، وتركيز الاستفادة من عائداته في الشطر الجنوبي ذي العدد السكاني المحدود والسعي إلى ان يأخذ شكل النظم السياسية لدول الخليج النفطية .

وكان قد حدث جدل داخل أعضاء قيادة الحزب الاشتراكي، حول موعد إعلان قيام دولة الوحدة، وانقسم إلى فريقين فريق رأى رأي قيادة الشطر الشمالي بضرورة سرعة الحسم، والاستفادة من الظروف المواتية، وفريق لم يعول على ذلك ورأى-لأمر ما-أن يأخذ توقيت إعلان الوحدة مداه من التأني ، والتريث، والطبخ على نار هادئة، وقد تقاطعت أو اتفقت هذه الرؤية مع الذين يضمرون النوايا المشبوهة التي تحاول تمييع موعد الإعلان، غير أن الحسم كان سيد الموقف،وعلى أساسه تتالت اجتماعات القمة اليمنية، عقب قمة عدن في إيقاعات وحدوية متسارعة، حيث عقدت خمسة لقاءات هي:

4- قمة صنعاء من22-26 ديسمبر/كانون الأول 1989م.

5- قمة مكيراس في 19 فبراير/شباط 1990م.

6- قمة صنعاء من 19-20 إبريل/نيسان 1990

وقد أخذت قيادتا الشطرين في هذه القمم على عاتقها التغلب على مختلف الصعوبات،

وحسم العديد من القضايا محل الخلاف، وأبرزها الموقف من العمل الحزبي داخل القوات المسلحة بعد دمجها في دولة الوحدة، وكذا دمج الأجهزة الأمنية في جهاز واحد. والاتفاق على البديل الثاني في التنظيم السياسي الموحد، الذي يتيح ممارسة التعددية الحزبية، وأسفرت قمة صنعاء في إبريل 1990 عن اتفاق بالغ الأهمية لإعلان قيام دولة الوحدة الذي تضمن الاتفاق على إعلان الجمهورية اليمنية في موعد بقي سرا لم يكشف الستار عنه إلا يوم 22 مايو 1990 يوم إعلان الوحدة المتضمن إعلان تسع نقاط أخرى لتنظيم الفترة الانتقالية ومن هذه النقاط:

الاتفاق على تحديد الفترة الانتقالية بعامين وستة أشهر، وتشكيل مجلس النواب بدمج أعضاء مجلس الشورى والشعب في مجلس نـواب واحـد، وتشكيل مجلس الرئاسة وتكليفه بإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور قبل 1990/11/30م وتشكيل مجلس استشاري. كما كان على قيادة النظام السياسي في الشطر الجنوبي أن تسارع إلى اتخاذ عدد من القرارات تكيفا مع مقتضيات دولة الوحدة، فقامت بإعادة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية إبريل نيسان 1990، والتخلص من الخبرات الأمنية الكوبية والألمانية الشرقية التي يقدر عددها بحوالي 900 خبير واكتملت حلقات العمل لبلوغ يوم الوحدة .

عيد الاستقلال الثلاثين من نوفمبر عيد الانتصار العظيم لاكتمال السيادة الوطنية على الأرض اليمنية

بيان طرابلس (28نوفمبر 1972م)

في الفترة من 21 شوال 1392هـ الموافق 26 نوفمبر 1972م إلى 23 شوال 1392هـ الموافق 28 نوفمبر 1972م وفاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل وحرصا على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن. وشعوراً بالمسئولية التاريخية تجاه الأمة العربية.. وعملا بأحكام المادة (4) من اتفاقية الوحدة.. وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن.. اجتمع الأخ/ القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من 21 شوال 1392هـ الموافق 26 نوفمبر 1972م إلى 23 شوال 1392هـ الموافق 28 نوفمبر 1972م.

وشارك لقاء القمة اليمني الزعيم العربي الكبير الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية.. وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص وقد أكد الرئيسان على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصا وروحا وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل وذلك حرصا على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.

وأكدا على ضرورة العمل من أجل القضاء على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الإقطاعي كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمني.

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية:-

1 - يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

2 - للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.

3 - مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية

4 - الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

5 - اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

6 - تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال.. وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات.

7 - الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنمية وتحقيق كفاية الإنتاج و الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

8 - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

9 - ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية..

وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية.. وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

10 - يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

إن الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في أن يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بكل أشكاله أساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي وأعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان على أن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعما قويا لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة وسيقوى النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة.. وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدها لكفاح الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا.

كما أدانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري.

هذا وقد اتفق الرئيسان أيضا على ما يلي:-

1 - تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو التالي:-

1 - لجنة الشئون الدستورية:

حسين الحبيشي. محمد انعم غالب. محمد احمد السياغي. إسماعيل الوزير. أحمد علي المطري. عبدالسلام خالد. عبدالملك الطيب. محمد عبدالله الفسيل. عبدالله الخامري. الدكتور عبدالرحمن عبدالله. الدكتور محمد جعفر. عمر الجاوي. طه علي صالح. ناجي بريك. احمد سعيد باخبير. عثمان مهدي.

2 - لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي:غالب علي جميل. احمد الإرياني. علي محسن حميد. محمد صالح عولقي. مطلق عبدالله . سالم باجميل.

3 - اللجنة الاقتصادية والمالية:

عبدالله الأصنج. عبدالكريم الإرياني. عبدالوهاب محمود. احمد عبده سعيد. محمد الخادم الوجيه. عبد العزيز عبد الغني . علي لطف الثور. محمد سعيد عبد الرحمن. محمد عبد الوهاب جباري.عبدالله حمود الحسيني. محمود عبدالله عشيش. فرج بن غانم. نصر ناصر علي. فاروق ناصر. صالح احمد النينو. عبدالله حسن. محمد صالح الوالي. عفيف عبدالله. عبدالرحمن البصري. صالح بادغيسان.

4 - لجنة الشئون التشريعية والقضائية:

غالب راجح. عبدالله عوض. محمد علي المطاع. محمد بن محمد الشامي. عبدالقادر مكرم. محمد احمد الجرافي. أسعد طاهر. طه علي صالح. الشيخ عبدالله محمد حاتم. علي عوض احمد. عمر البار. حميده زكريا. علي سليمان. عبدالواسع سلام.

5 - لجنة شئون التربية والثقافة والإعلام:

احمد جابر عفيف. محمد اليريمي. عبدالله عطية. محمد الربادي. عبدالعزيز اليوسفي. عبدالودود سيف. علي الرزاقي. احمد محمد هاجي. علي حمود عفيف. محمود الكتري. احمد عبدالله عبدالإله. سعيد النوبان. عبدالله فاضل فارع. دكتور جعفر الظفاري. سلطان عبده ناجي. فوزية محمد جعفر. راشد محمد ثابت. عبدالله الملاحي. عبدالله شرف. علي أسعد عبدالخالق.

6 - لجنة الشئون العسكرية:

علي الضبعي. حمود بيدر. محمد خميس. عبدالوهاب الشامي. علي أبو لحوم. عبدالله الحمدي. عبدالواحد السياغي. محمد صالح مطيع. ملازم أول هادي احمد ناصر. رائد احمد صالح عبده. رائد احمد سالم عبيد. رائد احمد صالح حاجب. نقيب محمد عبدالله البطاني. ملازم أول احمد محمد حاجب.

7 - لجنة الشئون الصحية:

محمد عبدالودود. عبدالله الجنداري. عبدالرحمن إسحاق. د عبدالعزيز الدالي. توفيق حاتي. عبدالله احمد.

8 - لجنة الإدارة والمرافق العامة:

عبدالله الكرشمي. حسين المقبلي. يحيى البشاري. احمد الويسي. احمد الرعيني. علي أبو الرجال. محمد الحيمي. احمد شجاع الدين. مصطفى عبدالخالق. فارس سالم. علي حسين موسى. خالد فضل منصور. محمد صالح القطيشي. محمد بن محمد عبادي. أمين صالح. محمد غالب.

أولاً: يطلب الرئيسان إلى الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.

ثانياً: يطلب الرئيسان إلى أمين عام جامعة الدول العربية أن يعين مندوبا عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه وأن يعين ممثلا شخصياً له مقيما في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

ثالثاً: على لجنة الدستور أن تفرغ من إعداده في أقرب وقت ممكن.

ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ/ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من أجل إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة.

وبالله التوفيق

التوقيع:

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

سالم ربيع علي

عن الجمهورية العربية اليمنية

القاضي عبدالرحمن الإرياني

اتفاقية القاهرة (28 أكتوبر 1972م)

21 رمضان 1392هـ الموافق 28 أكتوبر 1972م

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باسم شعب اليمن الواحد وباسم الأمة العربية وانطلاقاً من واقع المسئولية التاريخية والمسئولية القومية. وإيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام وإن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود.

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه.

وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي.

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل وهي أيضا ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها.

وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (2961)بتاريخ 1972/9/13م من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله.

وعملا بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه وذلك وفقاً للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد.

مادة (1): تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (2): يكون للدولة الجديدة

أ- علم واحد وشعار واحد.

ب- عاصمة واحدة

ج- رئاسة واحدة

د- سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة

مادة (3):

أ- نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي

ب- يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفاية ممارسة الحريات.

ج- تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة

مادة (4): كخطوة أولى نحو تحقق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيساً الحكومتين.

مادة (5): يختار كل من رئيس الدولتين ممثلاً شخصيا له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (7).

مادة (6): تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين.

مادة (7): يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما.. وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهودة بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

مادة (8): تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:-

1 - لجنة الشئون الدستورية.

وتختص بوضع مشروع الدستور

2 - لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي:

وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

3 - لجنة الشئون الاقتصادية والمالية:

وتختص بالشئون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

4 - لجنة الشئون التشريعية والقضائية:

وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء

5 - لجنة شئون التربية والثقافة والاعلام :

وتختص بشئون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

6 - لجنة الشئون العسكرية:

وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها

7 - لجنة الشئون الصحية:

وتختص بالشئون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

8 - لجنة الإدارة والمرافق العامة

وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها

مادة (9): عند انتهاء لجنة الشئون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة (10):

أ- يقوم رئيسا الدولتين بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديدة.

ب- تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

ج- ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة

مادة (11): تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (12): في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة طبقاً للدستور.

مادة (13): يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

مادة (14): تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملا بأحكام المواد السابقة يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (15): حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك

عن جمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية
علي ناصر محمد
رئيس الوزراء وزير الدفاع
عن الجمهورية العربية اليمنية
محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

بجلاء الاستعمار حقق شعبنا أعظم أهداف الثورة اليمنية المباركة ليعبد الطريق نحو المستقبل الأفضل

لقاء الجزائر (4 سبتمبر 1973م)

في مدينة الجزائر بتاريخ 22 شعبان 1393هـ الموافق 4 سبتمبر 1973م التقى رئيسا شطري اليمن سيادة القاضي عبد الرحمن أبن يحيى الإرياني وسيادة سالم ربيع علي، وقد استعرضا في هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وطرابلس لاعادة الوحدة اليمنية حيث وجدا أن المدة الزمنية التي حددت لإنجاز هذه اللجان أعمالها لم تكن كافيه.

وانطلاقا من روح المسئولية التاريخية وإيمانا بحق الشعب اليمني في استعادة وحدته بعد انتفاء مبررات التجزئة بزوال الحكم الأمامي من الشمال والاحتلال البريطاني من الجنوب. أكد الرئيسان اليمنيان حرصهما الشديد على تنفيذ الاتفاق واستمرار اللجان المشتركة في أعمالها إلى النهاية على أن تترك لممثليهما الشخصيين الصلاحيات في تحديد المواعيد المنظمة لمواصلة أعمال اللجان.

واتفق الرئيسان اليمنيان على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة في أعمالها وذلك عن طريق إيقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها وإغلاق معسكراتها.

والتقت وجهة نظر الرئيسين حول وجوب الانصراف الكامل إلى بناء البلد وتطويرها في كلا الشطرين.

إن إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لا يمكن التفريط فيه وأمل لكل يمني لا يمكن بأي حال التساهل في العمل من اجل بلوغه.

وإذا كانت الوحدة العربية هي قدر الأمة ومصيرها فإن في إعادة الوحدة للشعب اليمني قدره وأمله وطريقه إلى تحقيق الاستقرار والحرية والرخاء والتقدم ومدخله الرئيسي إلى الإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة ولذا فإن الرئيسين يؤكدان في اللقاء بأنهما لن يدخرا جهدا في سبيل تحقيق ذلك.

ويؤكد الرئيسان حرصهما على أن تظل الدول العربية الشقيقة ممثلة في الجامعة العربية وبالأخص منها، الجمهورية العربية الليبية.

وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية موجودة من خلال الممثلين الشخصيين للأمين العام للجامعة العربية وللرئيس معمر القذافي وللرئيس هوارى بومدين في كل المحادثات ومتابعة لكل أعمال اللجان إيمانا منهما بان قضية إعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا لا تهمهما والشعب اليمني فقط وانما هي قضية يجب أن تهتم بها الامة العربية كلها.

وهما يكلفان ممثليهما الشخصيين بترتيب اللقاءات مع الممثلين الشخصيين للرئيسين الليبي والجزائري والأمين العام للاطلاع على ما اتفق عليه لكي تكون المشاركة فعلية في تحقيق هذا الهدف العظيم.

يرجو الرئيسان من اللّه العون والتوفيق وتسديد الخطى نحو إعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا.

وباللّه التوفيق

سالم ربيع علي
رئيس مجلس الرئاسة
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

القاضي عبد الرحمن الإرياني
رئيس المجلس الجمهوري
الجمهورية العربية اليمنية

لقاء تعز - الحديدة 1973/11/10 م

سالم ربيع علي

في الفترة من 16 شوال 1393هـ الموافق 1973/11/10م إلى 18 شوال 1393 هـ الموافق 1973/11/12م قام سيادة الأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة للشطر الشمالي على رأس وفد رفيع المستوى يرافقه عدد كبير من المدنيين والعسكريين وقد أجريت لسيادته مراسم استقبال رسمي حيث خرج لاستقباله فخامة الرئيس القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري إلى مركز الراهدة على رأس عدد كبير من المستقبلين وقد استقبل سيادته والوفد المرافق له استقبالا شعبيا في مدينة تعز وقد عقد الرئيسان اجتماعين مغلقين ناقشا خلالهما التطورات اليمنية والعربية والعالمية واتفقا في التحليل حول كافة القضايا المطروحة على بساط البحث والنقاش، وقد اتفقا الرئيسان على أهمية أيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني تمكن من اتخاذ خطوات عملية تخدم في الأساس الشعب اليمني وترفع من مستواه المعيشي.

وقد أشاد الرئيسان بالدور البطولي الذي قامت به القوات المصرية والسورية والفلسطينية في المعركة لمواجهة العدو الغاصب.

وفي يوم 17 شوال 1393هـ الموافق 1973/11/11م قام الرئيسان يرافقهما الوفدان من الشطرين بزيارة لمدينة الحديدة مارين بطريق البر وقد استقبلا استقبالا شعبيا حارا في كل المدن التي مرا بها في لواء الحديدة واستقبلا ومرافقيهما استقبالا شعبيا كبيرا في مدينة الحديدة، وقام سيادة الرئيس سالم ربيع علي والوفد المرافق له بعد الظهر بزيارة معالم المدينة والمشاريع التي تم إنشاؤها والمشاريع التي في طريقها إلى التنفيذ وقد أبدى سيادته إعجابه بهذه المنجزات.

وفي مدينة الحديدة عقد الرئيسان اجتماعا مشتركا شارك فيه جانبا الشطرين في المحادثات وقد ناقش الرئيس والوفدان سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن بيان طرابلس المنعقدة في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 1972م واستمع الرئيسان والوفدان المشاركان إلى تقرير مفصل

القاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني

للممثلين الشخصيين عن سير أعمال اللجان المشتركة وما أنجزته منذ لقاء طرابلس إلى ما بعد لقاء الجزائر واتفق الرئيسان على ضوء ذلك التقرير أن سير أعمال اللجان يسير بصورة مشجعة و كذا على تذليل الصعوبات التي قد تعترض مضي اللجان في أعمالها، وكلف الرئيسان ممثليهما الشخصيين ان يمضيا في العمل بموجب جداول زمنية يتفقان عليها بحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني وظروف البلد في الشطرين على ان يعرضا عليهما كل ما قد يعترض طريقهما أو طريق اللجان المشتركة من المصاعب ليعملا على تذليلها إيمانا منهما بضخامة المسئولية التاريخية.

لقد أعرب الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن والوفد المرافق له عن امتنانهم لما لا قوه من كرم الضيافة وحسن الاستقبال والحفاوة البالغة من اخوتهم في الشطر الشمالي.

أن الرئيس القاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني رئيس المجلس الجمهوري والوفد المشارك معه في الاجتماع ليشكرون اخوتهم رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي والوفد المرافق له على مشاعرهم الطيبة ويعتبرون هذه الزيارة مبادرة حسنة نحو تحقيق ما تتطلع اليه جماهير الشعب اليمني قاطبة، وقد وجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة إلى أخيه الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني الدعوة لزيارة الشطر الجنوبي وقد قبلت الدعوة بالتقدير والموافقة على أن يحدد موعدها فيما بعد

واللّه نسأل أن يسدد خطانا لما فيه خير الوطن والشعب اليمني.

الرئيس سالم ربيع علي
رئيس مجلس الرئاسة
في الشطر الجنوبي

القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني
رئيس المجلس الجمهوري
في الشطر الشمالي

قرارات الجلسة الطارئة لمجلس الجامعة العربية (4 مارس 1979م إلى 6 مارس 1979م)

فور اندلاع الأحداث المؤسفة بين شطري اليمن في أواخر فبراير 1979م دعت الجمهورية العربية اليمنية جامعة الدول العربية للتدخل الفوري لمناقشة الوضع المتدهور بين شطري اليمن.

وقد عقد مجلس جامعة الدولة العربية دورته الاستثنائية في الكويت في المدة من 4 مارس 1979 إلى 6 مارس 1979م .. وقد اصدر المجلس القرارات التالية:

- أن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت من 4 مارس 1979م إلى 6 مارس 1979م بعد استعراضه للوضع القائم بين شطري اليمن ونظرا الخطورة الأوضاع المؤسفة وما يمكن أن تلحقه الأحداث من أضرار على الأمة العربية وعلى شطري اليمن فقد اصدر القرارات التالية:

- أولا: الموافقة على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شطري اليمن عن طريق لجنة الوساطة العربية بتاريخ أول آذار مارس 1979م المؤلفة من ممثلي الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية.

- ثانيا: البدء فورا بتنفيذ الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلا مدة أقصاها عشرة أيام.

- الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الأخر من قبل أي طرف ثالث.

- رابعا: وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين.

- خامسا: فتح الحدود بين البدين واعادة العلاقات الطبيعية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد.

- سادسا: تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية الدول الآتية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية العربية السورية. الجمهورية العراقية ، فلسطين، دولة الكويت، الأمين العام لجامعة الدول العربية وذلك للأشراف على تنفيذ هذا القرار.

وتدعو لاقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وبما يحقق أهدافها المشتركة وصولا إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس وتوصيات لجان الوحدة.

سابعا: تشكيل لجنة إشراف عسكرية من ممثلي الشطرين والدول المذكورة وذلك كما ورد في البند السادس تحت أشراف الجامعة العربية على ان تتكفل الدول الأعضاء في الجامعة النفقات التي يتطلبها تنفيذ هذه المهمة حسب نسبة حصة كل دولة عربية من ميزانية الجامعة.

ثامنا: للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع على مستوى وزارة الخارجية لعرض أي تطور يتعارض مع هذا القرار من اجل تحديد المسئولية.

تاسعا: تقدم لجنة المتابعة كما يقدم الأمين العام تقريرا في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضا لمراحل تنفيذ هذا القرار.

لقاء قطعبة (15 فبراير 1977م)

عقد الأخوان الرئيسان المقدم ابراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي اجتماعا يوم 15/2 /1977م حضره الأخوة/ المقدم أحمد حسين الغشمي عضو مجلس القيادة ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة، وعبداللّه حمران وزير الدولة والممثل الشخصي للأخ/ رئيس مجلس القيادة وأحمد دهمش وزير الشئون الاجتماعية والعمل والشباب والأخ/ صالح مصلح قاسم عضو المكتب السياسي ووزير الداخلية والأخ/ علي سالم لعور وزير شئون الرئاسة والأخ/ منصور الصراري عضو اللجنة المركزية.

وقد ناقش الرئيسان ومرافقوهما في هذا الاجتماع القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير اعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات وتشكيل لجنة فرعية من الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الانمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها.. كما تم الاتفاق أيضا على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات.

هذا وسيعقد أول اجتماع للمجلس يوم الخامس عشر من يوليو القادم.

اتفاق عدن في 6 مايو 1980م

وانطلاقاً من بيان صنعاء الذي وقع عليه الأخوان علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة الرئاسة، رئيس الوزراء بالشطر الجنوبي، والأخ علي عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة بالشطر الشمالي، من وطننا اليمني، وتأكيداً للروابط الأخوية المتينة تم لقاء في عدن في الفترة من 3 مايو إلى 6 مايو من عام 1980م، بين الأخوين/ عبد العزيز عبد الغني وعلي ناصر محمد وذلك لتعزيز وتنسيق الاتصالات بين الشطرين في جميع المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي الحيوي الذي سيعود بالنفع على أبناء اليمن قاطبة، وتمهد الطريق للوحدة المنشودة، أمل جماهير شعبنا في الشطرين، فقد تم الاتفاق على ما يأتي:-

1 - في قطاع الصناعة:

أ- بناء مصنع لتموين الشطرين بالبوتاجاز

ب- تكرير متطلبات الشمال من المنتجات النفطية في مصفاة عدن.

ج- إقامة المشاريع المشتركة في مجال التكرير والبتروكيماويات.

2 - المعادن:

أ- التنسيق بين الشطرين فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن في الشطرين ووضع خارطة جيولوجية لأغراض ذلك وإعداد الدراسات لاستغلال المعادن ذات الجدوى الاقتصادية.

ب- إقامة مختبر مركزي لأغراض التنقيب

عن المعادن والتنسيق بين المختبرات القائمة حالياً.

3 - قطاع المواصلات:

أ- إنشاء شرطة يمنية مشتركة للنقل البري

ب- إنشاء شركة يمنية مشتركة للنقل البحري

4 - قطاع المصارف:

أ- زيادة دور الجهاز المصرفي لخدمة التبادل التجاري بين الشطرين وتكليف البنوك المركزية لمتابعة ذلك.

ب- تشكيل لجنة لدراسة أسس الوحدة النقدية والنظام المصرفي والهيئات التنفيذية الخاصة بهذا القطاع.

-5 قطاع الإحصاء وخطط التنمية:

أ- التنسيق بين جهات الاختصاص في الشطرين لتوحيد الإحصائيات المختلفة وأسس الاحتساب والتنسيق بين خطط التنمية.

-6 قطاع السياحة:

أ- تكوين شركة يمنية مشتركة للسياحة اليمنية والاستفادة من الشركات السياحية العربية والأجنبية لتنشيط هذا القطاع.

ب- إقامة مشاريع الفنادق اليمنية المشتركة والدخول مع طرف ثالث لتمويل هذه المشاريع.

7 - المعارض:

أ- العمل على إقامة معارض مشتركة للمنتجات ذات المنشأ اليمني في الشطرين بشكل دوري.

8 - متابعة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من أجل تنفيذ طريق الوحدة (إب/ قعطبة/ دكيم).

وكذا العمل على تشجيع مساهمة الرأسمال الوطني والعربي والصناديق العربية في المشاريع الاقتصادية الحيوية وفقا لقوانين الشطرين.

وعلى جهات التنفيذ في الشطرين أن تتابع ما ورد في هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة
مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس
الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن

عبد العزيز عبد الغني
رئيس مجلس الوزراء
في الشطر الشمالي من الوطن

تشهد محافظة عدن الأبية الغالية ومحافظة أبين الباسلة والوفية تدشين أكبر الإنجازات الإنمائية تتويجا للأفراح بالعيد 43 للاستقلال

قمة الكويت(4 – 6 مارس 1979م)

البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني في الكويت (4 – 6 مارس 1979م)

في ضيافة دولة الكويت الشقيقة، وتنفيذاً لما ورد في البند السادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية المنعقدة في الكويت في الفترة من الرابع إلى السادس من مارس عام 1979م واستجابة للمساعي العربية الحميدة واحتفاظا بوشائج وصلات الدم والقربى بين الاخوة الأشقاء، وحرصا على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء.

التقى الرئيسان اليمنيان، الأخ/ المقدم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة والأخ/ عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التقيا في مدينة الكويت يوم الأربعاء تاريخ 28 مارس 1979م إلى 30 مارس 1979م.

وقد استعرض الرئيسان، بحضور سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت وبرعايته ومشاركته الإيجابية والمشكورة، وكذا مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية من الأقطار الشقيقة استعرضا كافة القضايا والمشاكل المطروحة للبحث في هذا اللقاء، وتجاوزا لكل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخيرة بين الشطرين، وانطلاقا من روح الاخوة الصادقة والأماني والآمال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب اليمني بكامله، وحرصا منهما على تجسيد المصلحة الوطنية والقومية العليا للشعب اليمني متمثلة في حل مختلف المشاكل القائمة واستئصال جذورها وحلها حلا شاملا يمنع بقاءها وتجددها وينهي نهائيا شبح الحرب وأشكالها، ويستأصل كل دوافع وعوامل عدم الاستقرار ومن اجل السلام والتقدم لليمن ولعموم منطقتنا، من خلال تحقيق الهدف الغالي والعزيز على شعبنا اليمني وهو الوحدة اليمنية وتمسكا بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشعب اليمني وحقه ومصيره وإفشالا لكل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال، ووفاء لتضحيات شعبنا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من اجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة ولان الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية هامة خاصة في الظروف العربية.

الراهنة التي تمر بها قضيتنا القومية وامتنا العربية كلها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد التآمرية والصلح الاستسلامي المنفرد، ودعما للاتجاهات الوحدوية القومية ومن أجل مساهمة اليمن بقواها الوطنية البشرية وموقعها الاستراتيجي السياسي والاقتصادية والعسكرية في معركة المصير العربي، ودعما لنضال الشعب العربي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من اجل استعادة وطنه وارضه واقامة دولته الوطنية المستقلة عليها، وللدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة أراضيها من أجل تحريرها ودحر الاحتلال الصهيوني واستعاده سيادتها الوطنية العربية وباعتبار الوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للإمبريالية والصهيونية وتعزيزا للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الأمريكي الصهيوني والخياني وتجسيدا للدعوة التي نادي بها اليمن بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ولأنها تعتبر تعزيزا لوحدة النضال العربي العالمي المعادي للإمبريالية والصهيونية والفاشية والعنصرية والتمييز العنصري ومن اجل خدمة أهداف الحركة والسلام في العالم وتنفيذا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة اليمنية وإنجازا لها في سبيل إقامة وتجسيد نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني وإيجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات اتفق الرئيسان على ما يلي:

أولا: تقوم اللجنة الدستورية بأعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانيا: عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها يعقد الرئيسان لقاء لاقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع.

ثالثا: يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالأشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعا: يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقـرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت أليها لجان الوحدة.

خامسا: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين.

أن الرئيسان يعبران عن تقديرهما الكبير وامتنانهما للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيق أميرا وحكومة وشعبا ويؤكد أن بأن الوحدة اليمنية لن تكون إلا عاملا من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها، ومع إقرار السلم في العالم ترفض التدخل في الشئون الداخلية للشعوب من قبل الإمبريالية والصهيونية وتشجب الاعتداء مهما كان وتدين العنصرية بكل أشكالها وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه.

عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي

المقدم/ علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية العربية اليمنية
والقائد العام للقوات المسلحة
في الشطر الشمالي

بيان لقاء صنعاء في 14 أكتوبر 1979م

بسم الله الرحمن الرحيم

وفاء للأرض وللشعب اليمني ولقضية الوحدة اليمنية و إخلاصا لمبادئ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وثورة الرابع عشر من أكتوبر ولمصالح الشعب اليمني العليا التقى الأخ/ العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء من 2-4 أكتوبر 1979م الموافق 11-13 ذو القعدة 1399هـ وفي جو ساده الإخاء والشعور بالمسئولية الوطنية والولاء الكامل للثورة اليمنية ووفاء للشهداء الذين سقطوا من أجل انتصار مبادئها وأهدافها بحثا الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت وأكدا أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي قدر ومصير الشعب اليمني وتتطلب جهودا مشتركة لتحقيقها بالطرق السلمية وعلى أساس ديمقراطي صحيح باعتبارها أساس الاستقرار في المنطقة وأن تحقيق الوحدة سيضع أمام شعبنا اليمني إمكانيات واسعة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسيمكنه من الإسهام الفعال في معركة المصير القومي ضد الاستعمار والصهيونية.

ويعرب الرئيسان عن العزم والتصميم للالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت ويعبران عن ارتياحهما للخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد وبما أن المدة الزمنية المحددة في بيان الكويت قد انتهت ولم تنته اللجان من أعمالها فقد اتفق على إعطاء اللجان المشتركة الوقت الكافي كي تتاح لها الفرصة لاستكمال المهام المناطة بها في اقرب وقت ممكن لما يحقق رغبات وأمال الجماهير اليمنية.

ويؤكد الرئيسان ضرورة بذل مزيد من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين بما يمكن من الاستخدام السليم.للإمكانيات الاقتصادية المتوفرة، وتوظيفها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني ويرى الرئيسان بأن خلق التنسيق والانسجام بين خطتي التنمية للشطرين مدخل عملي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود. مشجعين رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية في الاستثمار الصادق وفقا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم مصلحة اليمن وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعب اليمني ويكلفان اللجنة الاقتصادية بوضع التصورات العملية لتحقيق ذلك ويؤكدان على ضرورة اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية الهادفة إلى تنشيط التجارة بين الشطرين لما يخدم مصلحة جماهير شعبنا اليمني.

وعبرا عن ارتياحهما للإجراءات المتخذة بين ممثلي الشطرين في الأطراف والتي تسهل تنشيط التبادل التجاري وحركة المواطنين واكدا ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تؤكد وحدة الشعب اليمني وأرضه.. ويؤكدان أهمية استمرار تبادل الوفد بين الهيئات الرسمية والمؤسسات الشعبية والاجتماعية من أجل تعميق الصلات الوحدوية بين الشطرين واكدا على ضرورة التنسيق بين وفود الشطرين في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران بما يجسد نضالات الشعب اليمني من أجل صيانة سيادته الوطنية وتحقيق تقدمه وتطوره المستقل وموقفه الثابت إلى جانب نضالات الشعوب الأخرى في التحرر والتقدم والسلم.

ويثق الرئيسان بان جماهير الشعب اليمني في الشمال والجنوب بقياداتها الوطنية سوف تقف وقفه رجل واحد لتحقيق الوحدة اليمنية المنشودة.. بانية الوطن الواحد ومدافعه بشجاعة عن سيادته الوطنية واستقلاله ويثقان في الوقت ذاته أن الأشقاء العرب الذين ساعدوا على وقف نزيف الدم اليمني الغالي سوف يسهمون بجهودهم ويقدمون العون والمساعدة من أجل إنجاح المساعي الخيرة للشطرين لتحقيق إعادة الوحدة اليمنية.

واستعرضا في لقائهما الوضع في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي وحرصا منهما على سلامة واستقرار هذه المناطق يؤكدان على ضرورة بقائها مناطق سلام وتعاون خالية من النزاعات والأحلاف والقواعد العسكرية.

وحول الموقف في الشرق الأوسط أكد الرئيسان مجدداً رفضهما الكامل لكافة الحلول الانفرادية الاستسلامية ورفضهما وإدانتهما لاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية الصلح الانفرادية.. وأكدا أن السلام العادل والحقيقي يتطلب الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

وأكدا أن التضامن العربي لمواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية هو الشرط الرئيسي لإفشال المخططات التآمرية ضد مصالح شعوب أمتنا العربية.. كما أكدا وقوف الشعب اليمني إلى جانب نضالات الشعب اللبناني من أجل وحدة لبنان عروبته وفي تصديه لاعتداءات الصهيونية المستمرة على جنوب لبنان.. كما يؤكدان التزامهما بقرارات قمة بغداد التاسع وبقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي انعقد في بغداد وكذا قرارات المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية المؤيدة لنضالها وحقها في تقرير مصيرها وكذلك دعم النضال المعادي للعنصرية والفاشية.

وأكدا على أهمية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز باعتبارها تسهم في تعزيز دور حركة عدم الانحياز ونضال شعوبها ودولها من أجل استكمال تحررها وتطورها وتعزيز الانفراج الدولي والسلام العالمي.

العقيد/ علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة

علي ناصر محمد
عضو المكتب السياسي رئيس هيئة
رئاسة مجلس الشعب الأعلى
بالنيابة رئيس الوزراء

أهلاً بأشقائنا الأعزاء من دول الخليج العربي والعراق تتعاظم أفراحنا بحلولكم بيننا

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
3
24 صفحة
تصدر عن مؤسسة (14أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
الثلاثاء – 30 نوفمبر 2010م – العدد 15008 – السنة الثالثة والأربعون – رقم الإيداع 2

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

جمع قوات جيشه والأساطيل
وبعد أيام زفر بالسلاطين

ولا با تنتسي يا يوم عشرين ... من الخاطر ويا من عاش ذكّر
في يونيو الفجر من تاريخ عشرين ... مع صوت المؤذن يوم ذكّر
سمعنا أخبار أن الشعب ذلحين ... قد استولى على الموقف وسيطر
وكل الناس قدهم مستعدين ... لخوض المعركة داخل كريتر
على صوت المدافع والمكايين ... خرجنا كلنا ما حدّ تأخر
خرجنا بعد ما كنا مساجين ... وسوّينا العدو باطل ومنكر
وقع له يوم حامي بالسكاكين ... ودمه في شوارعنا تطاير
مع هذا الخبر خاف الملاعين ... تريفلين سقط لما تكسّر
ولما قام طرّب للسلاطين ... عقد جلسة وساق خطبة ومحضر
وقال الآن أنا بدفع ملايين ... لذي با ينقذ الوضع المدهور
لقيهم كلهم مثله مجانين ... قده الواحد يبا تسعين تختر
وصار من ساعته مثل المجانين ... خرج زعلان ساني للمعسكر
وقال للجيش يا الله الآن ذلحين ... تجيبوا لي خبر شافي مفسّر
خرج جيش العدو من غير تخمين ... يفكر إننا بالسهل نقهر
لقينا شعب يتفجر براكين ... حرمناه الرجوع لا خور مكسر
تريفليين غرق في بحر ستين ... صبح يفزع إذا تاير تبنشر
جمع كل الكتب جاب الدواوين ... قرأ تاريخ ميسلوني وشرشر
وقرر يغتصبنا مثل برلين ... ويتعنتر ويزعل مثل هتلر
دخل جيشه بمزيكا وتلحين ... نصيف الليل بالساعة ثنا عشر
جمع قوات جيشه والأساطيل ... كأنّه بيحارب جيش قيصر
وبعد أيام زفّر بالسلاطين ... وهو أيضاً خرج معهم مزفّر
بفضل الشعب وأبطاله الميامين ... تحقق نصرنا الله أكبر

كلمات وألحان وغناء الفنان الكبير الراحل /
محمد سعد عبدالله